

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى

مفاضلات اليوم من أجل التحول غدا



أكتوبر
٢٠٢١

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى

أكتوبر ٢٠٢١

صندوق النقد الدولي

©2021 International Monetary Fund
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢١

Cataloging-in-Publication Data

الاسم: International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Department, issuing body. |
International Monetary Fund, publisher

العنوان: Regional economic outlook. Middle East and Central Asia
أفاق الاقتصاد الإقليمي. الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

عناوين أخرى: Middle East and Central Asia. | MCD REO. | World economic and financial surveys.
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى | تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى | دراسات استقصائية
للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.
الوصف [Washington, DC]: صندوق النقد الدولي ٢٠٢١. | دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية،
٧٤٤٠-٠٢٥٨. | أكتوبر ٢٠٢١. | تتضمن ثبت المراجع.

Identifiers: ISBN 9781513592770 (English Paper)
9781513593210 (Arabic Paper)
9781513599144 (Arabic ePub)
9781513599311 (Arabic WebPDF)

(LCSH): Economic forecasting—Middle East. | Economic forecasting—Asia, Central. | Economic development—Middle East. | Economic development—
Asia, Central. | Middle East—Economic conditions. | Asia, Central—Economic conditions.
Arabic Translation of Regional economic outlook. Middle East and Central Asia
الترجمة العربية لدراسة آفاق الاقتصاد الإقليمي. الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
Classification: LCC HC415.15.A1 R445 2021

تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ينشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف، لاستعراض التطورات في
المنطقة. ويورد التقرير تقديرات وتوقعات كما يتضمن اعتبارات تتعلق بالسياسات، وكلها من إعداد خبراء الصندوق ولا تمثل
بالضرورة وجهات نظر الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو السلطات الوطنية التي يمثلها أو إدارته العليا.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

يُرجى إرسال طلبات الحصول على هذه المطبوعة إلى صندوق النقد الدولي على العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.

هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org

إنترنت: www.imfbookstore.org
www.library.imf.org

المحتويات

هـ	شكر وتقدير
ز	تصنيف مجموعات البلدان
ط	الافتراضات والأعراف المتبعة
١	١- التطورات والآفاق الإقليمية - من إدارة الأزمة إلى التعافي التحويلي
١	خلفية عالمية: فجوة بين من يملك ومن لا يملك
١	لم نتجاوز المرحلة الحرجة
٣	تعاف متباين وتضخم أخذ في الارتفاع
٤	الآفاق: تعاف ضعيف وهش
٨	تنامي المخاطر ومواطن الضعف
٩	مفاضلات أكثر صعوبة بين السياسات في سبيل تحقيق التعافي التحويلي
١٢	الاستثمار في المستقبل للخروج من الأزمة أكثر قوة
١٣	المراجع
١٨	٢- تحديات سوق العمل أثناء الجائحة، ودور النشاط غير الرسمي، والطريق إلى المستقبل
١٨	تحديات سوق العمل طويلة الأمد في بداية الجائحة
١٨	تأثير الجائحة غير المسبوق على أسواق العمل
٢٠	الأثار المتباينة للجائحة عبر بلدان المنطقة
٢٣	ما التوقعات على المدى القريب لتعافي سوق العمل؟
٢٩	بالنظر إلى المستقبل: إجراءات على صعيد السياسات نحو تحقيق تعافٍ احتوائي للجميع
٣٢	المراجع
٣٣	٣- كوفيد-١٩ وآفاق قطاع الشركات
٣٣	تعافٍ غير متوازن في أعقاب أزمة غير مسبوقه
٤٠	الآفاق المستقبلية للشركات وسط تصاعد عدم اليقين
٤٣	إجراءات على صعيد السياسات للتعافي وما بعده
٤٦	المراجع
	الأشكال البيانية
٢	١-١ متوسط الإصابات والوفيات اليومية مقابل من تلقوا اللقاح
٢	٢-١ معدلات تلقيح أعلى في البلدان الأكثر ثراء
٣	٣-١ أسعار السياسة النقدية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٤	٤-١ تصاعد التضخم
٥	٥-١ تيارات معاكسة ورياح مواتية: مجموعة متنوعة من العوامل المؤثرة على آفاق ٢٠٢٢
٧	٦-١ خسائر الناتج المتوقع استمرارها في بعض البلدان

- ٧-١ الدين العام في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ٧
- ٨-١ الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - التدفقات الرأسمالية التراكمية ٨
- ٩-١ أحدث الاتجاهات في الاضطرابات الاجتماعية ٩
- ١٠-١ المؤسسات المملوكة للدولة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ١٢
- ١-٢ نتائج سوق العمل: ٢٠١٨-٢٠١٩ ١٩
- ٢-٢ نتائج سوق العمل أثناء الجائحة عبر المناطق ١٩
- ٣-٢ ديناميكيات التوظيف ربع السنوية لبلدان مختارة أثناء فترات الهبوط الاقتصادي السابقة وصدمة كوفيد-١٩ ٢٠
- ٤-٢ سوق العمل أثناء فترات الهبوط الاقتصادي وصدمة كوفيد-١٩ ٢١
- ٥-٢ تأثير الجائحة على نتائج سوق العمل حسب فئات ديمغرافية مختلفة ٢٢
- ٦-٢ التوظيف حسب جنسية العمالة ٢٢
- ٧-٢ تأثير الجائحة على التوظيف في القطاع العام/القطاع الخاص ٢٣
- ٨-٢ استجابات سياسات سوق العمل أثناء الجائحة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ٢٣
- ٩-٢ معاملات «أوكون» باستخدام نماذج انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ٢٤
- ١٠-٢ توزيع معاملات «أوكون» حسب البلد ٢٥
- ١١-٢ توزيع التغييرات في البطالة استناداً إلى توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ ٢٦
- الواردة في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٦
- ١٢-٢ نمو إجمالي الناتج المحلي الذي يتسق مع معدل البطالة المستقر والفجوة مع التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٧
- ١٣-٢ محددات معاملات «أوكون» والمتغيرات الهيكلية ٢٨
- ١٤-٢ فروق الأجور في القطاع العام ومعامل «أوكون» ٣١
- ١-٣ نمو الإيرادات وتحقيق الربحية مقارنة بالأزمات السابقة ٣٤
- ٢-٣ أداء نمو الإيرادات على مستوى مجموعات الشركات ٣٥
- ٣-٣ أداء الشركات حسب الحجم والقطاع في ذروة الأزمة ٣٦
- ٤-٣ الرقمنة وصلابة الشركات ٣٧
- ٥-٣ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصلت على دعم أقل من السياسات مقارنة بالشركات الكبيرة ٣٧
- ٦-٣ الدعم المقدم من السياسات ساهم في تخفيف ضغوط السيولة خلال عام ٢٠٢٠ ٣٨
- ٧-٣ تخفيض تكاليف الإنتاج ساعد على احتواء ضغوط السيولة خلال ٢٠٢٠ ٣٨
- ٨-٣ جيوب مواطن الضعف على مستوى مجموعات الشركات ٣٩
- ٩-٣ آخر اتجاهات القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض ٤٠
- ١٠-٣ الهوامش الوقائية الرأسمالية ورصد المخصصات حسب مستوى انكشاف الشركات ٤٠
- ١١-٣ الشركات المعرضة للمخاطر: نسبة الشركات التي تواجه احتياجات إلى السيولة (أرصدها النقدية أقل من صفر) ٤١
- ١٢-٣ الدين المعرض للمخاطر: نسبة دين الشركات التي تواجه مشكلات السيولة ٤٢
- ١٣-٣ الشركات المعرضة للمخاطر: نسبة الشركات التي تواجه مشكلات الملاءة (حصة رأس المال المساهم أقل من صفر) ٤٣
- ١٤-٣ تقييم مقومات الاستمرارية لدى الشركة ٤٤

الجدول

- ١-٢ نتائج سوق العمل - جائحة كوفيد-١٩ مقارنة بالصددمات العالمية ٢٠
- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢٢ ٤٧

شكر وتقدير

تنشر إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD) كل عام تقريرها عن آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO) لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويمثل التحليل والتوقعات الواردة في التقرير جزءاً لا يتجزأ من دور الإدارة في مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويستند التقرير في الأساس إلى المعلومات التي يجمعها خبراء الإدارة من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير بإشراف عام من جهاد أزغور (مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتولى إدارة المشروع كل من تالين كورنشليان (نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وبيلين بيركمان (رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وياسر أديع (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وسيزار سيرا (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

والمساهمون الرئيسيون في هذا التقرير هم نور الدين لعبيدي، ومحمد بلخير، وأوليفيه بيزمانا، وروريغو غارسيا-فيردو، وتروي ماثيسن، وجيتا مينكولاسي، وزهرا سخا، مع مساهمات إضافية من علي عباس، وغاريت أندرسن، وكارول بيكر، ومهدي الهرادي، ومحمد جابر، وطنوس القس حنا، وجيفري كيم، وأرمين خاتشاتريان، ومحب ملك، وفوتوشي ناريتا، ولورانس نورتن، ومونيكا بيتريسكو، وسيدرا رحمان، وأزيم ساديكوف، وهيسوس سانشين، وسوكانان تامبونليرتشاي، وأتيكوس ويلر.

وقام بإدارة قاعدة البيانات والمساعدة في العمل البحثي كل من جوهر أبايجيان، وأزين إحسان عبد الكريم، وأولوريمي أكين-ألوغبادي، وشانت أرزومانيان، وفيجدان بورانوف، وبشار حليحل، وكيت نغوين، وروي رانندن، وأحمد جاويد سخي. وساهم جوناثان سالفيلد في العمل البحثي.

وقدمت الدعم في عملية الإنتاج هيا أبو شرار وغينتاري غيدريمايت. وتولت تنسيق أعمال التحرير والإنتاج لهذا العدد من آفاق الاقتصاد الإقليمي شيريل توكسوز من إدارة التواصل، بالتعاون مع لورين كوفي. وقام بتدقيق النص المترجم رمضان عبدون، ونور الدين لعبيدي، وعلي جاسم الصادق، ومحمد بلخير، وشفيق سمير غاوي، وفاهرام جانفيليان، ونيا شراشيدزي، وروبرت تشايدزي وذلك بالتعاون في تدقيق وتنسيق المحتوى مع شريف حلمي، وباية كوردالي (اللغة العربية)، وجان-إيف ليسيان ومونيكا نيبوتي-سيت (اللغة الفرنسية)، وألكزاندر أكتشورين وسفيتلانا أندريونينا (اللغة الروسية) وبالتنسيق مع شياوشن وانغ (مركز تنسيق أعمال الترجمة) من قسم الخدمات اللغوية. وساعد في تحرير النص الإنجليزي كوبر آلن.

تصنيف مجموعات البلدان

يغطي عدد أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى البلدان والأقاليم التي تختص بها إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD) في صندوق النقد الدولي ويشار إليها ببلدان وأقاليم «الشرق الأوسط وآسيا الوسطى» (ME&CA). ويقدم هذا العدد عرضاً شاملاً لآخر التطورات الاقتصادية إلى جانب الآفاق المتوقعة وقضايا السياسات على المدى المتوسط. وتيسيراً لأعمال التحليل، تقسمُ بلدان وأقاليم المنطقة التي يغطيها التقرير، والتي يبلغ عددها ٣٢ بلداً، إلى ثلاث مجموعات (غير متداخلة)، على أساس عائدات التصدير ومستوى التنمية: (١) البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (ME&CA OE)؛ و(٢) بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (ME&CA EM&MI)؛ و(٣) البلدان النامية منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (ME&CA LIC). وتتيح المجموعات التحليلية والإقليمية الإضافية فرصة لعرض تقسيمات أكثر تفصيلاً لأغراض تحليل البيانات واستمراريتها. وتوضع بين قوسين اختصارات أسماء البلدان والمجموعات التحليلية المستخدمة في بعض الجداول والأشكال البيانية.

وتتألف البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من الجزائر (ALG)، وأذربيجان (AZE)، والبحرين (BHR)، وإيران (IRN)، والعراق (IRQ)، وكازاخستان (KAZ)، والكويت (KWT)، وليبيا (LBY)، وعمان (OMN)، وقطر (QAT)، والمملكة العربية السعودية (SAU)، وتركمانستان (TKM)، والإمارات العربية المتحدة (UAE).

وتتألف بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من أرمينيا (ARM)، ومصر (EGY)، وجورجيا (GEO)، والأردن (JOR)، ولبنان (LBN)، والمغرب (MAR)، وباكستان (PAK)، والجمهورية العربية السورية (SYR)، وتونس (TUN)، والصفة الغربية وغزة (WBG).

وتتألف البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من أفغانستان (AFG)، وجيبوتي (DJI)، وجمهورية قيرغيزستان (KGZ)، وموريتانيا (MRT)، والصومال (SOM)، والسودان (SDN)، وطاجيكستان (TJK)، وأوزبكستان (UZB)، واليمن (YEM).

وتتألف منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

وتضم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المصدرة للنفط (CCA OE) أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

أما بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المستوردة للنفط (CCA OI) فهي أرمينيا، وجورجيا، وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفة الغربية وغزة واليمن.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط (MENA OE) الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المستوردة للنفط (MENAP OI) أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والصفة الغربية وغزة.

ملحوظات: المُجمَلات المستخدمة في هذا التقرير وهي ME&CA OE (البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، و ME&CA EM&MI (بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، و ME&CALIC (البلدان النامية منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) استحدثت لأول مرة في عدد إبريل/نيسان ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي بالمختصرات الإنجليزية MCD OE و MCD EM&MI و MCD LIC. بالنسبة لأفغانستان، تم حذف واستبعاد كل التوقعات لعام ٢٠٢٢-٢٠٢١ من المُجمَلات نظراً للارتفاع الاستثنائي في درجة عدم اليقين المحيط بأوضاعها. وبالنسبة للبنان، تم حذف كل التوقعات لعام ٢٠٢٢-٢٠٢١ نظراً للارتفاع الاستثنائي في درجة عدم اليقين المحيط بأوضاعها. وتم إدراج الصومال في كل المُجمَلات الإقليمية اعتباراً من عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. أما السودان، فتستثنى منها بيانات جنوب السودان اعتباراً من عام ٢٠١٢. وبالنسبة للجمهورية العربية السورية، فقد تم حذف واستبعاد كل بياناتها من المُجمَلات اعتباراً من عام ٢٠١١ نظراً لعدم اليقين المحيط بوضعها الاقتصادي.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط (MENA OI) جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والضفة الغربية وغزة.

ويتألف العالم العربي من الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة واليمن.

وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

أما البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فتشمل الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن.

وتشمل الدول الهشة والبلدان المتأثرة بالصراعات (FCS) أفغانستان وجيبوتي والعراق ولبنان وليبيا والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وطاجيكستان واليمن.

وتضم بلدان شمال إفريقيا الجزائر وجيبوتي ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس.

وتشمل البلدان المتأثرة بالصراعات ليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن.

الافتراضات والأعراف المتبعة

تم اعتماد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فتم افتراض استمرار السلطات الوطنية في تطبيق سياساتها القائمة؛ وأن يبلغ متوسط سعر النفط^١ ٦٥,٦٨ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٢١ و ٦٤,٥٢ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، وأن يتراوح متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن («ليبور») على الودائع بالدولار الأمريكي لستة أشهر بين ٠,٢٪ في عام ٢٠٢١ و ٠,٤٪ في عام ٢٠٢٢. وهذه بالطبع فرضيات للعمل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي قد تنطوي عليه التوقعات في كل الأحوال. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في الأشكال البيانية والجدول لعامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ هي بمثابة توقعات. وتستند هذه التوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتوافرة حتى أواخر سبتمبر ٢٠٢١.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في هذه المطبوعة:

تشير نقاط الحذف (...) في الجداول إلى أن البيانات «غير متاحة»، وتشير كلمة «صفر» أو الرقم «٠,٠» إلى «صفر» أو «قيمة لا تذكر». يؤدي التقريب إلى تفاوتات طفيفة بين المجاميع الكلية ومجاميع الأرقام المكونة لها.

تشير علامة الشَّرْطَة الداخلية (-) بين السنوات أو الشهور (مثل ٢٠١١-٢٠١٢ أو يناير/كانون الثاني - يونيو/حزيران) إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛ وتشير الشَّرْطَة المائلة (/) بين السنوات أو الشهور (مثل ٢٠١١/٢٠١٢) إلى سنة الميزانية أو السنة المالية.

«مليار» تعني ألف مليون، و«تريليون» تعني ألف مليار.

«نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (فمثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).

مصطلح «بلد»، حسب استخدامه في هذه المطبوعة، لا يشير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

لا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

^١ متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

١- التطورات والآفاق الإقليمية — من إدارة الأزمة إلى التعافي التحويلي

العالمي). وبينما تستمر عودة الأنشطة الاقتصادية إلى طبيعتها في غالبية الاقتصادات المتقدمة، لا يزال العديد من البلدان الأخرى يعاني من تعافٍ أكثر هشاشة. وازداد عدم اليقين بشأن مسار الجائحة. وظلت الأوضاع المالية العالمية داعمة، وإن كانت معدلات التضخم العالمية آخذة في الارتفاع، وهو ما يرجع جزئياً إلى نقص الإمدادات نتيجة الجائحة، كما تراجعت مستويات التوظيف. وارتفعت أسعار السلع الأولية ارتفاعاً مفاجئاً منذ إبريل، حيث يُتوقع أن يسجل متوسط أسعار النفط الفورية ٦٥,٧ دولار أمريكي عام ٢٠٢١ قبل تراجعها إلى ٥٦,٣ دولار أمريكي على المدى المتوسط — أي أعلى من متوسط عام ٢٠٢٠ البالغ ٤١,٣ دولار أمريكي وأقل من متوسط عام ٢٠١٩ البالغ ٦١,٤ دولار أمريكي. وقد توصلت منظمة البلدان المصدرة للنفط وغيرها من كبار منتجي النفط (أوبك+) إلى اتفاق حول الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج المطبقة الحالية بواقع ٥,٨ مليون برميل يومياً، بحلول سبتمبر ٢٠٢٢. وسجلت أسعار الغذاء أعلى مستوياتها على الإطلاق منذ عام ٢٠١٤ (حيث يُتوقع ارتفاعها بنسبة ٢٧,٨٪ عام ٢٠٢١ مقابل ١٣,٩٪ في إبريل الماضي) ومن المتوقع ارتفاعها مجدداً بنسبة ١,٩٪ عام ٢٠٢٢.

لم نتجاوز المرحلة الحرجة

تشهد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى موجة جديدة من الجائحة التي تفشت مجدداً في حوالي ثلثي بلدان المنطقة. غير أن معدلات الإصابة والوفاة تم احتواؤها نسبياً في البلدان التي أحرزت تقدماً مبكراً في توفير اللقاحات لسكانها (الشكل البياني ١-١). ولا تزال القيود الاجتماعية والاقتصادية قائمة عموماً، وإن كانت أقل صرامة مقارنة بأوائل عام ٢٠٢٠، بينما انفصلت معدلات التنقل إلى حد ما عن التدابير الاحتوائية.

ويتواصل نشر اللقاحات، ولكن المعدلات الكلية تظل منخفضة من المنظور العالمي، وهو ما يعكس مزيجاً من اختناقات العرض والتوريدات والمعوقات اللوجستية. وبدءاً من سبتمبر ٢٠٢١، تنقسم بلدان المنطقة إلى ثلاث فئات بوجه عام: (١) خمسة بلدان تلقى أكثر من ٦٠٪ من مجموع سكانها جرعة واحدة على الأقل من اللقاح، و(٢)

في ظل التفاوت في نشر اللقاحات، يُتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تعافياً هشاً متعدد السرعات، ويتعين أن تواصل بلدان المنطقة التركيز على إدارة الجائحة. ومن المتوقع للتعافي الحالي الذي يتسم بالضعف أن يزداد قوة عام ٢٠٢٢ مع مواصلة نشر اللقاحات. وفي الوقت نفسه، تنشأ تحديات جديدة في ظل زيادة التضخم بسبب ما نجم عن الجائحة من نقص الإمدادات وارتفاع أسعار السلع الأولية. ونتيجة لذلك، اشتدت التيارات المعاكسة للآفاق وازداد عدم اليقين بشأن مدى سرعة التغلب على الجائحة. ويمكن أن يتعرض الاقتصاد لندوب حادة نتيجة ضعف مستويات التوظيف، وتنامي أوجه عدم المساواة والفقر، ومواطن الضعف في قطاع الشركات، والمخاطر التي تهدد استدامة القدرة على تحمل الدين. وازدادت صعوبة المفاضلة بين السياسات على المدى القريب نظراً لتآكل الحيز المالي بالفعل وتقلص الحيز المتاح من السياسة النقدية وتزايد خطر الاضطرابات الجغرافية-السياسية والاجتماعية. وفي الوقت الذي تستعد فيه المنطقة لبدء رحلتها الجديدة في عالم ما بعد الجائحة، تتيح الأزمة عدة فرص للتعافي التحويلي يتميز باقتصادات أكثر صلابة وخضرة واحتواء للجميع. ويتعين أن تكون السياسات المحلية شاملة وأن تستفيد من التفاعلات فيما بينها لإحداث التحول المنشود. وسيكون التعاون العالمي والإقليمي أيضاً بمثابة عنصر حاسم في نشر اللقاحات والاستفادة من التحول الرقمي والتكيف مع تغير المناخ والحد من الاعتماد على الكربون بهدف تعزيز آفاق النمو بالمنطقة على المدى المتوسط.

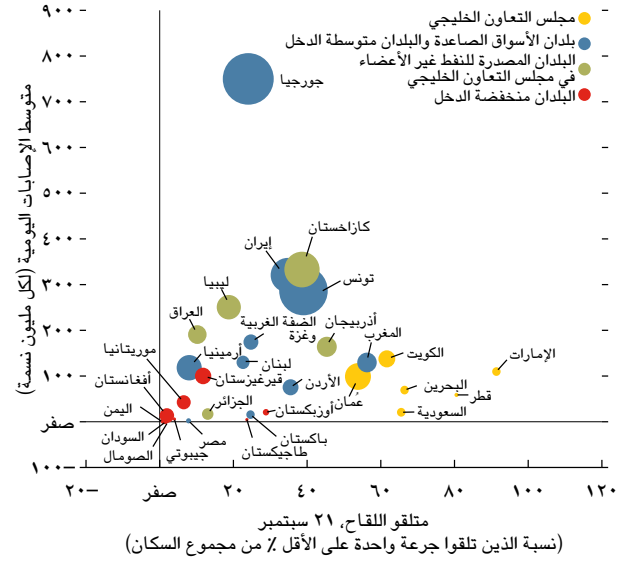
خلفية عالمية: فجوة بين من يملك ومن لا يملك

يستمر التعافي الاقتصادي العالمي متعدد السرعات في ظل ظهور موجة جديدة من الجائحة، ويظل التفاوت في نشر اللقاحات وحجم الدعم المقدم من خلال السياسات من العوامل الرئيسية وراء تباعد مسارات التعافي عبر البلدان والمناطق (عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد

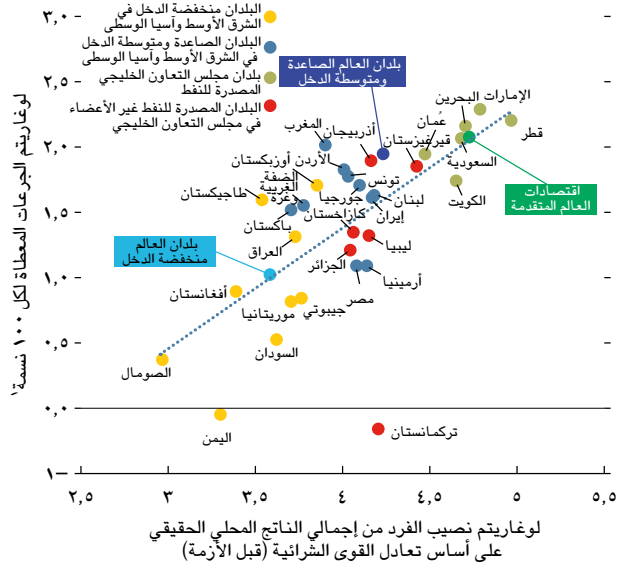
من إعداد تروي ماثيسن بإشراف السيدة بيلين بيركمان وبمساهمات من رودريغو غارسيا-فيردو وجيتا مينكولاسي. وقدم المساعدة البحثية المتميزة كل من أزين إحسان عبد الكريم وأولوريمي أكين-ألوغبادي وفيزدان بورانوف وروي راندن.

الشكل البياني ١-١: متوسط الإصابات والوفيات اليومية مقابل من تلقوا اللقاح

(معدلات الإصابة والوفاة خلال الفترة ٢٠ يونيو - ٢١ سبتمبر)



الشكل البياني ٢-١: معدلات تلقيح أعلى في البلدان الأكثر ثراء



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي،^١ جرعات اللقاح المعطاة كما في ٢١/٩/٢٠٢١.

المصادر: مؤسسة Airfinity وموقع Our World in Data، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: قد تعكس معدلات الإصابة المنخفضة في بعض البلدان عدم الإبلاغ عن جميع حالات الإصابة بسبب القدرة المحدودة على إجراء الاختبارات.^١ يعكس حجم الفقاعات معدلات الوفيات.

قطاع الشركات (عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

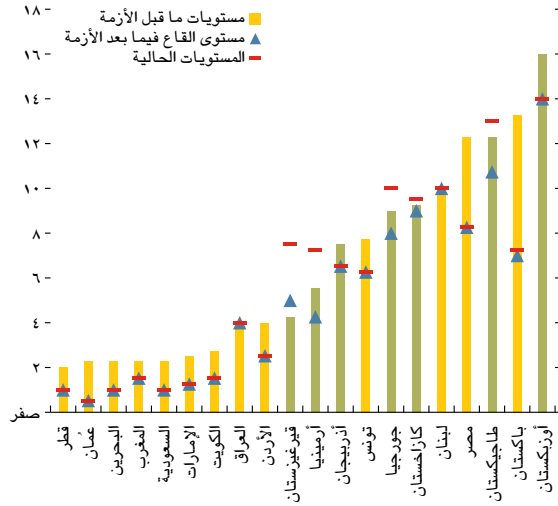
- سياسة المالية العامة: تم تمديد العمل بالتدابير الطارئة في معظم البلدان التي شهدت موجة جديدة من الجائحة عام ٢٠٢١ في حدود الحيز المالي المتاح (الجزائر والبحرين وجورجيا وكازاخستان والمغرب والإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال). وطبقت بعض البلدان مجموعة جديدة من التدابير عام ٢٠٢١ (كدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المعرضة للخطر في عُمان، وصرف تحويلات نقدية جديدة في السودان). واستمرت بلدان أخرى في تطبيق تدابير الإنفاق الطارئ دون تعديلها أو تقليصها أو سحبها، مع مواصلة عدد من تدابير دعم السيولة أسفل الخط دون تحميل الموازنة أي تكاليف إضافية (استمر تطبيق عدد من تدابير التخفيف الضريبي في مصر وباكستان، على سبيل المثال).
- السياسة النقدية والمالية الكلية: رغم أن أسعار الفائدة الأساسية لا تزال منخفضة في العديد من البلدان، فقد

١٧ بلدا في الفئة التالية نجحت في إحراز تقدم كبير في هذا الصدد، بما في ذلك ١٣ بلدا تجاوزت تغطية اللقاحات فيها ٢٠٪، و(٣) عشرة بلدان متبقية قامت بتلقيح أقل من ١٠٪ من السكان. واتساقا مع الاتجاهات العالمية، تمكنت البلدان الأكثر ثراء بالمنطقة — بعض البلدان المصدرة للنفط وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل — من شراء اللقاحات من عدد من المصادر الأكثر تنوعا وحقت نجاحا أكبر في نشر اللقاحات مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل التي لا تزال تواجه تأخرا وتفاوتا في وتيرة توزيع اللقاحات حتى الآن (الشكل البياني ٢-١). غير أن التبرعات الأخيرة — التي أتاحت جرعات كافية لتطعيم ٧٪ في المتوسط من سكان البلدان منخفضة الدخل بالمنطقة — أدت إلى ارتفاع متوسط عدد الجرعات اليومية المقدمة في البلدان منخفضة الدخل بثلاثة أضعاف منذ أغسطس.

الدعم المستمد من السياسات: كان لمجموعة الاستجابات الواسعة من خلال السياسات دور أساسي في حماية الأرزاق والسكان المعرضين للخطر والتخفيف من حدة المخاطر الاقتصادية والمصرفية وغيرها من المخاطر التي واجهت

١- التطورات والآفاق الإقليمية — من إدارة الأزمة إلى التعافي التحويلي

الشكل البياني ٣-١: أسعار السياسة النقدية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (٧)



المصدر: مؤسسة Haver analytics. ملحوظة: تمثل الأعمدة الزرقاء بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والأعمدة الخضراء بلدان القوقاز وآسيا الوسطى.

بدأ عدد من بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وباكستان في تشديد السياسة النقدية (الشكل البياني ٣-١). وبينما انتهى العمل ببعض التدابير المالية الكلية التي تم تنفيذها عام ٢٠٢٠ (كبرنامج ضمانات القروض والإعفاء من رسوم المعاملات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية)، فقد تم تمديد العمل بتدابير أخرى (كإرجاء إثبات القروض الضعيفة وتخفيض هوامش الأمان الرأسمالية وأوزان المخاطر في كازاخستان، ودعم الائتمان والضمانات الائتمانية وإرجاء سداد القروض في بلدان مجلس التعاون الخليجي)، كما استحدثت بلدان أخرى سياسات جديدة (كبرنامج الضمان الحكومي للقروض المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت).

تعاف متباين وتضخم آخذ في الارتفاع

يتواصل التعافي الاقتصادي، ولكنه تعاف متباين غير كامل يقتزن بموجات جديدة من تفشي الفيروس. وقد شهد النصف الأول من عام ٢٠٢١ ارتفاعاً في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي، كما تعكس مؤشرات مديري المشتريات تعافياً مستمراً في الأنشطة التجارية، رغم تراجع وتيرته إلى حد ما منذ شهر يوليو.

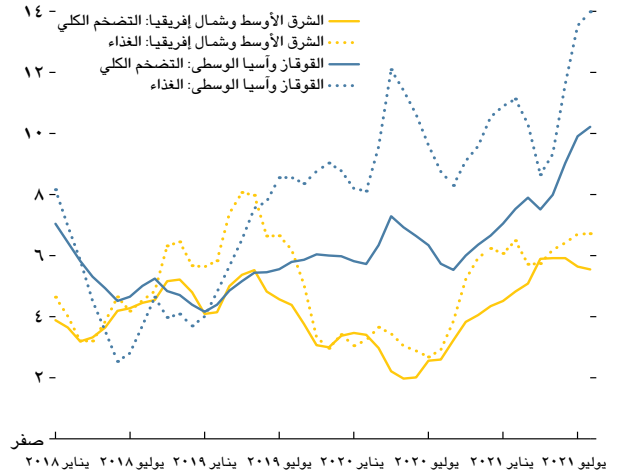
انتعاش التجارة الخارجية: اتساقاً مع الاتجاهات العالمية، تعافت تجارة البضائع وصولاً إلى مستويات ما قبل الجائحة. وازداد الطلب أيضاً على الفنادق، ولكنه ظل دون مستويات ما قبل الجائحة في جميع البلدان تقريباً. ولا تزال تحويلات العاملين بالخارج تمثل مصدراً كبيراً للدعم في بعض البلدان (مثل جورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان). وبوجه عام، بدأت أرصدة الحسابات الجارية للبلدان المصدرة للنفط في التعافي في ظل ارتفاع أسعار النفط والتعافي العالمي عقب العجز الحاد الذي شهدته معظم البلدان عام ٢٠٢٠.

أوضاع مالية عالمية داعمة: سجلت الاقتصادات الصاعدة والنامية تدفقات رأسمالية خارجية لفترة وجيزة في أوائل عام ٢٠٢١ نتيجة مخاوف التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مسار هذه التدفقات انعكس في مايو مع انحسار هذه المخاوف. وقد بلغ صافي التدفقات الرأسمالية الوافدة التراكمية التي شهدتها المنطقة ٢,٩ مليار دولار

أمريكي حتى نهاية أغسطس. وتراجعت فروق العائد على السندات السيادية منذ عام ٢٠٢٠، واستمرت مشاركة بلدان المنطقة في الأسواق الدولية للاستفادة من مواردها في ظل أوضاع التمويل المواتية، حيث تم طرح ١٩ إصداراً من سندات اليوروبوند بقيمة إجمالية بلغت ١٩,٨ مليار دولار أمريكي منذ بداية العام. ومقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٠، تم تخفيض إجمالي قيمة الإصدارات إلى النصف بسبب تراجع الإصدارات في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (بسبب انخفاض الاحتياجات التمويلية في ظل ارتفاع أسعار النفط والتعافي الحالي)، وكان لهذا التراجع تأثير موازن لزيادة الإصدارات في أرمينيا وجورجيا وعمان.

تصاعد التضخم (الشكل البياني ٣-٤): في الوقت نفسه، استمر ارتفاع التضخم الكلي، وهو ما يعكس عوامل دولية ومحلية على السواء، مثل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتكلفة الشحن عالمياً، وتداعيات انخفاض قيم العملات في وقت سابق، والتعافي المحلي الحالي في بعض البلدان، والتمويل النقدي في البعض الآخر. ويؤثر تضخم أسعار الغذاء على معدلات التضخم الكلي، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل (مثل جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان) والبلدان التي تمثل الأغذية المستوردة نصيباً كبيراً من بنودها الاستهلاكية (مثل الجزائر وأرمينيا). وبخلاف أسعار الغذاء والطاقة، تشهد معدلات التضخم الأساسي ارتفاعاً مستمراً

الشكل البياني ١-٤: تصاعد التضخم
(التغير % على أساس سنوي مقارن، متوسط بسيط)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية، وقواعد بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الجزائر والبحرين ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفحة الغربية وغازة. وتضم منطقة القوقاز وآسيا الوسطى أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. آخر البيانات في أغسطس ٢٠٢١، ما عدا تونس (مارس ٢٠٢١) والكويت (إبريل ٢٠٢١) والجزائر (يونيو ٢٠٢١) والبحرين وعمان وطاجيكستان والإمارات العربية المتحدة (يوليو ٢٠٢١). وقد تم استقراء البيانات استناداً إلى آخر معدلات نمو التضخم المتاحة في التواريخ المذكورة.

في الأردن والمغرب وقطر (من قاعدة منخفضة) والعراق وباكستان.

ضعف مستويات التوظيف: تظل معدلات التوظيف دون مستويات ما قبل الجائحة في معظم البلدان (مثل أرمينيا والبحرين وإيران والمملكة العربية السعودية وتونس). وتبدو حساسية أسواق العمل تجاه الأوضاع الاقتصادية الأوسع نطاقاً محدودة في العديد من بلدان المنطقة في المتوسط، لا سيما خلال فترات الانتعاش، مما يعكس ارتفاع نسب العمالة في القطاع غير الرسمي، وغير ذلك من الاختناقات الهيكلية. وتراجع آفاق التوظيف عقب فترات البطالة المطولة (الفصل الثاني). وهو ما يشير إلى أن الوظائف المفقودة أثناء الجائحة قد يستغرق استردادها بعض الوقت.

تنامي أوجه عدم المساواة: اتسم تأثير الجائحة بالتفاوت بين مختلف الفئات. وكان الضرر الأكبر من نصيب محدودى المهارات والشباب والنساء والعمالة الوافدة، حيث تراجع معدل توظيف النساء والشباب عام ٢٠٢٠ بنسبة ٦٪ و١٠٪ على التوالي، وهو ما يتجاوز حجم التراجع بالنسبة للرجال ومجموع البالغين (حوالي ٤٪ لكل منهما). وعلى عكس الأزمات السابقة، لم تنج العمالة غير الرسمية من

تداعيات هذه الأزمة. وبالمثل، يواجه العديد من العاملين في القطاعات الخدمية كثيفة المخالطة (كالسفر والسياحة) احتمالات تباطؤ التعافي وزيادة تفاوته لحين احتواء الجائحة (الفصل الثاني). فضلاً عن ذلك، تضررت الشركات الصغيرة والشركات العاملة في القطاعات كثيفة المخالطة وغيرها من الشركات التي عانت من مواطن ضعف مسبقة أكثر من غيرها (الفصل الثالث). وعلى الجانب الإيجابي، تمكنت الشركات التي تعتمد بشكل أكبر على الاتصال الرقمي من تخفيف تداعيات الجائحة جزئياً.

الأنظمة المصرفية تتسم بالصلابة حتى الآن، لكن المخاطر تتراكم على نحو متباين: تراجعت ربحية البنوك، بينما ظل مستوى القروض المتعثرة مستقرًا عموماً، وعززت البنوك هوامش الأمان في مواجهة مخاطر الائتمان والسيولة، وهو ما يعكس جزئياً السياسات المالية الكلية الداعمة. غير أن البنوك الأكثر انكشافاً تجاه قطاع الشركات سجلت نسباً أقل من مدى كفاية رأس المال والسيولة ومستويات أعلى من القروض المتعثرة، كما شهدت البنوك المنكشفة للقطاعات كثيفة المخالطة الأشد تضرراً ارتفاعاً في مستويات القروض المتعثرة. ويشير ارتفاع مخصصات خسائر القروض الناتج جزئياً عن المتطلبات التنظيمية إلى أن البنوك لديها تصور مسبق عن حجم المخاطر وتعمل على تكوين هوامش أمان لمواجهة أي تدهور محتمل في جودة الأصول لدى سحب الدعم المتاح من خلال السياسات (الفصل الثالث).

الآفاق: تعافٍ ضعيف وهش

عقب انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٣,٢٪ عام ٢٠٢٠ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُتوقع ارتفاعه بنسبة ٤,١٪ في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، بتعديل التوقعات بزيادة قدرها ٠,١ نقطة مئوية و٠,٤ نقطة مئوية منذ إبريل، على التوالي. وفي الوقت نفسه، يُتوقع ارتفاع التضخم في المنطقة إلى ١٢,٩٪ عام ٢٠٢١ نتيجة ازدياد أسعار الغذاء والطاقة والسياسات النقدية في بعض البلدان، قبل تراجعها إلى ٨,٨٪ عام ٢٠٢٢. وقد أدى ارتفاع إجمالي الدين الحكومي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما يزيد على ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١ حسب التوقعات) إلى زيادة إجمالي الاحتياجات التمويلية بما يقرب من ٥٠٪ خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ (إلى ٣٩٠ مليار دولار أمريكي) مقارنة بالفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

١- التطورات والآفاق الإقليمية — من إدارة الأزمة إلى التعافي التحويلي

الشكل البياني ١-٥: تيارات معاكسة ورياح مواتية: مجموعة متنوعة من العوامل المؤثرة على آفاق ٢٠٢٢

■ لا توجد بيانات متاحة ■ عوامل ذات تأثير سلبي على التعافي ■ عوامل ذات تأثير اقتصادي سلبي إلى حد ما ■ عوامل داعمة للتعافي

البلدان منخفضة الدخل	بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل		البلدان المصدرة للنفط	
	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى	بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى	مجلس التعاون الخليجي غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الوسطى
معدل نشر اللقاحات ^١				
الحيز المتاح من سياسة المالية العامة ^٢				
الحيز المتاح من السياسة النقدية ^٣				
الاعتماد على السياحة ^٤				
البلدان المنتجة للنفط ^٥				
الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ^٦				

المصادر: السلطات الوطنية، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ معدل نشر اللقاحات: يشير اللون الأخضر إلى تلقي ٤٠٪ من السكان اللقاحات بنهاية عام ٢٠٢١، وفيما عدا ذلك يظهر باللون الأحمر.

^٢ الحيز المتاح من سياسة المالية العامة: يشير اللون الأحمر إلى عدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق و/أو إلى أن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي تساوي أو تتجاوز المستوى الوسيط، وفيما عدا ذلك يظهر باللون الأخضر.

^٣ الحيز المتاح من السياسة النقدية: يشير اللون الأحمر إلى أن توقعات التضخم لعام ٢٠٢١ الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي تساوي أو تتجاوز المستوى الوسيط و/أو المستهدف، ويشير اللون الأخضر إلى تراجع التضخم عن المستوى الوسيط والمستهدف، ويشير اللون البرتقالي إلى البلدان التي تطبق نظام سعر الصرف المربوط ومجالس العملة.

^٤ الاعتماد على السياحة: اللون الأحمر إذا كان نصيب السياحة من إجمالي الناتج المحلي ومن مجموع التوظيف أعلى من ١٠٪، واللون البرتقالي في حالة تحقق أحد هذين المعيارين، وفيما عدا ذلك يظهر باللون الأخضر.

^٥ البلدان المنتجة للنفط: يمثل اللون الأخضر البلدان المصدرة للنفط، وفيما عدا ذلك يظهر باللون الأحمر.

^٦ الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات: يمثل اللون الأحمر الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وفيما عدا ذلك يظهر باللون الأخضر.

حيز متاح للتصرف من خلال السياسات الكلية ومستويات منخفضة من الدين والتضخم لدعم التعافي (بعض البلدان المصدرة للنفط وعدد قليل من بلدان القوقاز وآسيا الوسطى ذات مستويات الدين المنخفضة). وثالثاً، الاعتماد على السياحة، حيث ستستمر الرياح المعاكسة في البلدان التي تعتمد بدرجة أكبر على السياحة. ورابعاً، تطورات أسواق النفط، حيث سيساهم ارتفاع أسعار النفط وتراجع قيود الإنتاج المفروضة بموجب اتفاقية أوبك+ في دعم النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط، مما سيؤثر على باقي المنطقة. وعلى الجانب الآخر، يمثل ارتفاع أسعار النفط عبئاً على النمو، كما سيفرض ضغوطاً تضخمية في البلدان المستوردة للنفط. وأخيراً، التحديات السياسية والإنسانية، حيث سيعتمد النمو في الدول الهشة المتأثرة بالصراعات على تسوية الصراعات الحالية والتعامل مع حالة عدم اليقين السياسي وغير ذلك من تحديات إنسانية.

البلدان المصدرة للنفط

ستستفيد البلدان المصدرة للنفط، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، من تعافي الطلب العالمي، وارتفاع أسعار النفط، واتساع نطاق تغطية اللقاحات مقارنة بمعظم البلدان الأخرى (الشكل البياني ١-٢). فقد بلغت معدلات التلقيح في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي بالفعل ٤٠٪ من السكان ويتوقع بلوغ نطاق التغطية ٧٠٪ مع نهاية ٢٠٢١. وبالرغم من ذلك، تواصل بلدان عديدة فرض القيود الاقتصادية والاجتماعية، مما سيكون له تأثير سلبي مستمر على الآفاق

ويتعافى النشاط الاقتصادي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى أيضاً، حيث يتوقع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٤,٣٪ عام ٢٠٢١ (بتعديل التوقعات بزيادة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية) و٤,١٪ في عام ٢٠٢٢، وذلك عقب انكماشه بنسبة ٢,٢٪ عام ٢٠٢٠. وتشير التوقعات إلى تسارع معدل التضخم ليصل إلى ٨,٥٪ عام ٢٠٢١ (بتعديل التوقعات بزيادة قدرها ١,٦ نقطة مئوية)، وهو ما يعكس تأثير ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأولية عالمياً وتراجع قيم العملات في السابق، والتعافي الحالي في مستويات الطلب، وذلك قبل تراجع تدريجياً دون النطاقات المستهدفة اعتباراً من عام ٢٠٢٢ وما بعده في ظل انحسار عدد من العوامل المؤقتة وارتفاع أسعار الفائدة الأساسية.

القوى المساهمة في صياغة الآفاق

لا يزال عام ٢٠٢١ متأثراً بجائحة كوفيد-١٩ الجارية وقيود الإنتاج المفروضة على البلدان المصدرة للنفط بموجب اتفاقية أوبك+. وخلال الفترة المقبلة، ستتحدد طبيعة التعافي على مستوى المنطقة بناء على خمسة عوامل (الشكل البياني ١-٥). أولاً، وتيرة نشر اللقاحات، حيث ستحظى البلدان التي نجحت في إحراز المزيد من التقدم في توفير اللقاحات لسكانها (بلدان مجلس التعاون الخليجي وعدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل) بقدر أكبر من الصلابة في مواجهة السلالات الجديدة من الفيروس. وثانياً، الحيز المتاح من خلال السياسات، حيث لا يتمتع سوى بلدان قليلة على مستوى المنطقة بوجود

بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل

ستشهد بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل تعافيا يتسم بالتباين. فقد أحرزت بعض البلدان تقدما ملحوظا نحو زيادة معدلات التلقيح منذ إبريل (مثل الأردن والمغرب وتونس)، بينما تأخرت بلدان أخرى عن الركب (الشكل البياني ١-٢). وفي ظل معدلات التلقيح الحالية، يُتوقع أن تصل تغطية اللقاحات في المتوسط إلى حوالي ٤٠٪ من السكان بحلول منتصف عام ٢٠٢٢ و ٧٠٪ بنهاية العام نفسه. وستستفيد البلدان الأكثر اعتمادا على قطاعي السفر والسياحة بدرجة أقل من التعافي العالمي الحالي. ومن المتوقع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٣,٦٪ عام ٢٠٢١، على أن يشهد زيادة إضافية بنسبة ٤,٢٪ عام ٢٠٢٢، ليظل بذلك دون معدلات النمو المتوقعة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في مختلف أنحاء العالم خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ (٦,٧٪ و ٥,١٪ على التوالي). وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يظل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي دون توقعات ما قبل الأزمة بحوالي ٦,٦٪، وهو ما يتسق عموما مع توقعات البلدان النظيرة في مختلف أنحاء العالم (الشكل البياني ١-٦).

ومن المتوقع ارتفاع معدلات التضخم في جميع بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل، ما عدا باكستان. وتشير التوقعات بوجه عام إلى استمرار ارتفاع التضخم في هذه المجموعة بحيث يتجاوز ٧,٥٪ خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ قبل تراجع تدريجيا إلى ٦٪ على المدى المتوسط. وإلى جانب أسعار الغذاء الدولية، ستكون تطورات أسعار الصرف وأسعار النفط من العوامل المهمة وراء ديناميكيات التضخم في البلدان ذات أسعار الصرف المرنة، حيث يعزى إليها حوالي ربع حجم التقلبات في معدلات التضخم في المتوسط خلال الفترات السابقة.

ومع استمرار التعافي، يُتوقع تحسن أرصدة المالية العامة تدريجيا بسبب تعافي الإيرادات على مستوى الدورات الاقتصادية، وانقضاء التدابير المرتبطة بالجائحة، والتصحيح المالي المتوقع على المدى المتوسط في البلدان التي تعاني من زيادة أعباء الديون (مصر وباكستان على سبيل المثال). وتشير التوقعات إلى ارتفاع إجمالي الدين من ٨٦,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠ إلى ٩١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١، ليتراجع تدريجيا لاحقا خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، بحيث يعود إلى مستويات ما قبل الأزمة عام ٢٠٢٣. غير أن هذا التراجع تكمن وراءه ديناميكيات متباينة عبر البلدان على المدى المتوسط، حيث يُتوقع ارتفاع نسب الدين عن مستواها قبل الأزمة في أرمينيا وجورجيا وتونس وتراجعها في مصر والأردن وباكستان (الشكل البياني ١-٧).

على الآفاق لحين احتواء الجائحة. وتشير التوقعات إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٤,٥٪ عام ٢٠٢١ (٢,٨٪ لدى استبعاد بيانات ليبيا) و ٤٪ عام ٢٠٢٢ نتيجة تعافي معدلات إجمالي الناتج المحلي النفطي وغير النفطي. ومن المتوقع تحسن النشاط النفطي بنسبة ٥,٣٪ و ٤,٤٪ عام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي، وهو ما يعكس ارتفاع إنتاج النفط في ليبيا وتوسع العرض تدريجيا في بلدان أوبك+ عقب أغسطس ٢٠٢١. كذلك سيساهم نشر اللقاحات وارتفاع أسعار النفط في دعم الثقة والنشاط في القطاع غير النفطي الذي يُتوقع أن يشهد تحسنا بنسبة ٣,٩٪ و ٣,٤٪ في ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع احتواء خسائر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بشكل أكبر في البلدان المصدرة للنفط مقارنة بالمجموعات الأخرى (الشكل البياني ١-٦).

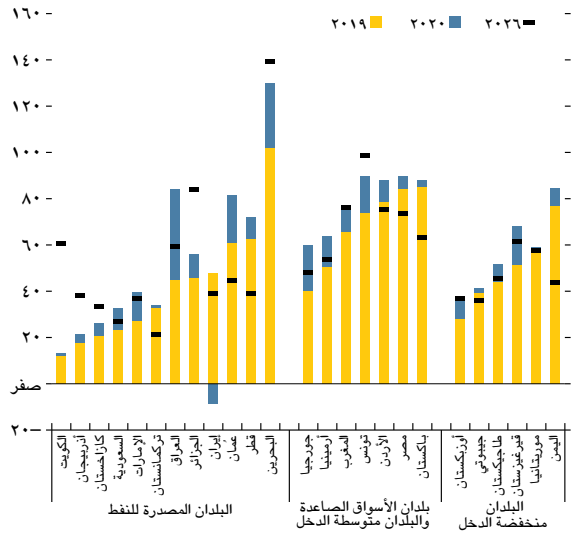
ومن المتوقع ارتفاع التضخم إلى ١٠,٥٪ عام ٢٠٢١، ليتراجع لاحقا إلى ٨٪ عام ٢٠٢٢ (بتعديل التوقعات بزيادة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية في العامين كليهما). وتمثل البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي المحرك الأساسي في ارتفاع توقعات التضخم، بينما يتوقع بلوغ ذروة التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٢,٨٪ عام ٢٠٢١.

ومن المتوقع أن يساهم ارتفاع أسعار النفط والصادرات في تعزيز المركز الخارجي للبلدان المصدرة للنفط، حيث يُتوقع أن تسجل أرصدة حساباتها الجارية فائضا قدره ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١ (وهو ما يتجاوز مستويات ما قبل الجائحة) مقابل عجز قدره ١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠. ويُتوقع تراجع هذا الفائض تدريجيا على المدى المتوسط في ظل الاستقرار المتوقع في أسعار النفط. ويُتوقع زيادة إجمالي الاحتياطيات الرسمية بمقدار ٩٥ مليار دولار أمريكي لتصل إلى تريليون دولار أمريكي تقريبا عام ٢٠٢١، بتعديل التوقعات بزيادة أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي منذ توقعات شهر إبريل.

ومن المتوقع تراجع عجز المالية العامة اعتبارا من عام ٢٠٢١ نتيجة التعافي الحالي وارتفاع أسعار النفط وانقضاء التدابير ذات الصلة وجهود الضبط المالي. ولكن الدين الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي يرجح أن يظل متجاوزا مستواه قبل الجائحة على المدى المتوسط رغم تراجعته عن مستويات الذروة التي بلغها خلال الأزمة. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يظل إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة مرتفعا بحيث يبلغ ٤٧٣ مليار دولار أمريكي ككل خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ مقابل ٣١٠ مليارات دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

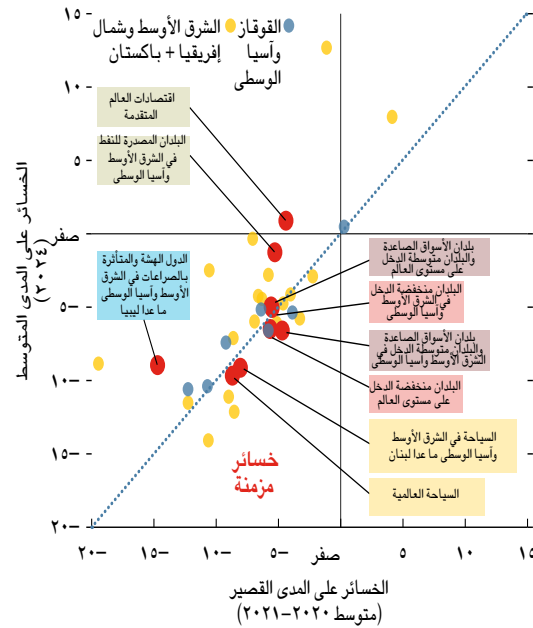
١- التطورات والآفاق الإقليمية — من إدارة الأزمة إلى التعافي التحويلي

الشكل البياني ١-٧: الدين العام في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مجموعة البلدان منخفضة الدخل لا تشمل السودان.

الشكل البياني ١-٦: خسائر الناتج المتوقع استمرارها في بعض البلدان (الفروق % مقارنة بتوقعات ما قبل الأزمة)



(أرمينيا وأذربيجان وجورجيا ولبنان والمغرب على سبيل المثال).

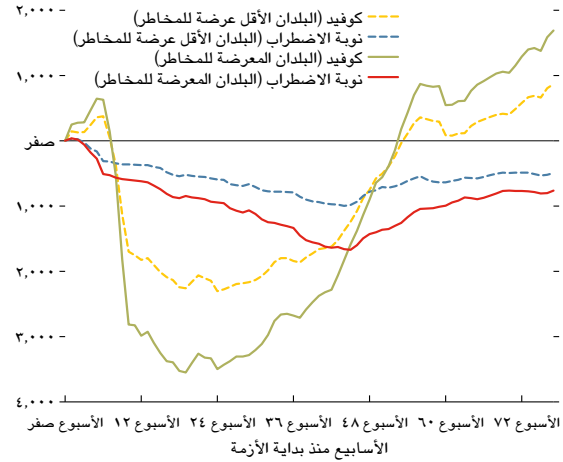
البلدان منخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالصراعات

سجلت البلدان منخفضة الدخل — والعديد منها من الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات أيضا — معدلات تلقيح منخفضة نسبية، كما تعتمد اعتمادا شديدا على المبادرات متعددة الأطراف لشراء اللقاحات. وتعاني هذه البلدان، لا سيما الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، من محدودية القدرة على توفير خدمات الرعاية الصحية وإجراء الاختبارات، مما يصعب معه للغاية رصد الاتجاهات الأساسية للجائحة. وما لم يتم تعزيز التدابير متعددة الأطراف لزيادة اللقاحات المتاحة لهذه البلدان، يُتوقع ألا تصل معدلات التلقيح إلى ٧٠٪ حتى عام ٢٠٢٤، مما سيؤدي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة. وتشير التوقعات إلى اتساع دائرة النشاط الاقتصادي بنسبة ٣,٤٪ عام ٢٠٢١ و٤,٤٪ عام ٢٠٢٢، مع تحسن النمو تدريجيا على المدى المتوسط بالتزامن مع ارتفاع معدلات التلقيح. واتساقا مع الاتجاهات العالمية، يُتوقع أن تسفر الجائحة عن آثار دائمة،

وأدت تراكمات الدين خلال عام ٢٠٢٠ إلى ارتفاع حاد في إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة، حيث يُتوقع أن تبلغ ٥٦٤ مليار دولار أمريكي ككل خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٠٪ تقريبا مقارنة بالفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. علاوة على ذلك، ساهم ارتفاع الدين والالتزامات الاحتمالية (نتيجة التدابير المتخذة خارج الموازنة، مثل تقديم القروض أو الضمانات، والعديد من العمليات شبه المالية الأخرى، بما في ذلك من خلال المؤسسات المملوكة للدولة) في إضعاف الميزانيات العمومية الحكومية، مما يهدد آفاق استقرار الدين (الإطار ١-١).

وعقب انكماش إجمالي عجز الحساب الجاري نتيجة انهيار الطلب المحلي وأسعار النفط عام ٢٠٢٠، يُتوقع ارتفاعه عن مستواه عام ٢٠٢٠ البالغ ٣,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى ٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢. ويعكس ذلك التوازن بين التأثير الإيجابي للتعافي العالمي على تصدير البضائع، وتأثير ارتفاع أسعار النفط وتعافي الطلب المحلي على الواردات، وتباطؤ التعافي في قطاعي السفر والسياحة

الشكل البياني ١-٨: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - التدفقات الرأسمالية التراكمية (بملايين الدولارات الأمريكية)



المصادر: تقديرات التدفقات الصادرة عن مؤسسة Haver EPFR، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في الفترة الزمنية /، يصنف البلد باعتباره "عرضة للمخاطر" عند تراجعه عن القيمة الوسيطة (لاحتياطات النقد الأجنبي) الأسبوع ١ لتوبة الاضطراب هو ٢٢/٥/٢٠١٣، والأسبوع ١ لجائحة كوفيد-١٩ هو ٢٢/١/٢٠٢٠.

حيث تشير التوقعات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سيظل دون توقعات ما قبل الجائحة المنخفضة بالفعل بمقدار ٤,٨٪ على المدى المتوسط (الشكل البياني ١-٦).

وبخلاف تطورات الجائحة، تتراجع احتمالية تعزيز مسار التعافي في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات نتيجة الصراع (ليبيا وسوريا والضفة الغربية وغزة واليمن) وحالة الطوارئ الإنسانية (أفغانستان والصومال وسوريا واليمن) ومخاطر استمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي (أفغانستان ولبنان وليبيا والسودان). أما الآفاق في جيوتي فتخيم عليها الصراعات الدائرة في إثيوبيا المجاورة. ويمر لبنان بأزمة اقتصادية حادة للغاية ازداد تفاقمها بفعل الجائحة، ويحتاج بصورة عاجلة إلى التعامل مع مجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة. وبالمثل، دفعت الاضطرابات في أفغانستان باقتصادها الهش الذي يعاني بالفعل من الجائحة والجفاف إلى أتون أزمة اقتصادية حادة أدت إلى هبوط مستويات الناتج وشلل النظام المصرفي وتنامي معدلات الفقر (الإطار ١-٢).

وعلى الجانب الإيجابي، اتخذ السودان، بمساعدة المجتمع الدولي وصندوق النقد الدولي، إجراءات جريئة للتحويل إلى نظام سعر الصرف السوقي، وزيادة الإيرادات وتخفيض الدعم، والبدء في التصدي لمواطني الضعف المترسخة في نظم الحوكمة، وتحسين الآفاق والأوضاع الاجتماعية على المدى الأطول. ونتيجة لذلك، أصبح السودان البلد رقم ٣٨

الذي يصل إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون «هيبك»، مما أتاح له الاستفادة من التخفيض الفوري لديونه العامة الخارجية البالغة ٢٨ مليار دولار أمريكي التي ستراجع في نهاية المطاف إلى ٦ مليارات دولار أمريكي (١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي) لدى بلوغه نقطة الإنجاز في إطار مبادرة «هيبك».

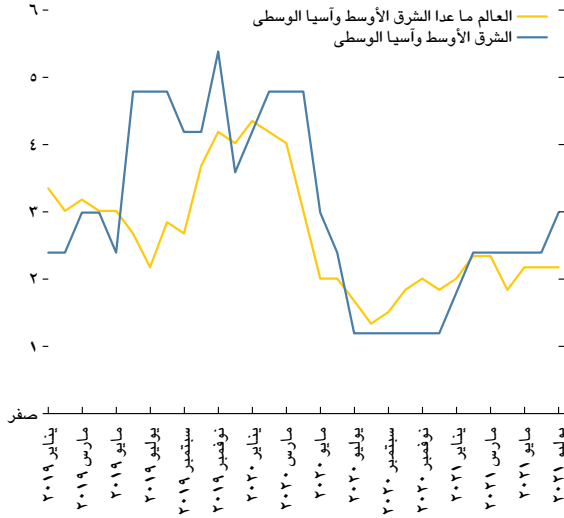
تنامي المخاطر ومواطن الضعف

الجائحة ونشر اللقاحات: أدى الانتشار السريع لسلسلة فيروس كورونا المتحورة «دلتا» وخطر ظهور سلالات أكثر شراسة إلى زيادة عدم اليقين حول سرعة التغلب على الجائحة. ومن شأن تسريع التقدم في نشر اللقاحات أن ينقذ الأرواح ويعجل بالتعافي، بينما يؤدي التأخر في التطعيمات وظهور موجات جديدة من تفشي الجائحة إلى مخاطر معاكسة كبيرة يمكن أن تؤدي إلى إبطاء التعافي وتهديد استدامة القدرة على تحمل الدين.

تشديد الأوضاع المالية العالمية والمخاطر التمويلية: لا تزال بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل، في ظل احتياجاتها التمويلية الكبيرة في الوقت الحالي، عرضة للمخاطر الناتجة عن ارتفاع عائد السندات العالمية في حال استمرار الضغوط التضخمية العالمية لفترة أطول من المتوقع. ويمكن أن ينتج عن تشديد الأوضاع المالية العالمية خروج التدفقات الرأسمالية وارتفاع فروق العائد على السندات السيادية، مما يؤدي إلى انكشاف البلدان التي تعاني من تراجع احتياطياتها وضعف حساباتها الخارجية على وجه الخصوص (الشكل البياني ١-٨). وقد يؤدي ذلك بدروه إلى ارتفاع أسعار الفائدة عبر المنطقة وتراجع الدعم المستمد من مستويات الطلب، وفرض تحديات على الشركات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الرفع المالي، وزيادة مخاطر التمويل وتجديد الدين وعدم استقراره واشتداد حدة الروابط بين البنوك والكيانات السيادية، مما سيؤثر بشكل أكبر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، فضلا عن تهديد التعافي والاستقرار المالي (الإطار ١-١)، وعدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

ارتفاع مزمّن في معدلات التضخم: يمكن أن ينشأ ذلك عن النقص المستمر في العرض العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء، وزعزعة توقعات التضخم في البلدان التي تعاني من ضعف أطرها النقدية. وستنتج عن ارتفاع معدلات التضخم آثار سلبية أكبر على القطاعات الأكثر فقرا في المجتمع بما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الحالية، كما سيسهم في زيادة

الشكل البياني ١-٩: أحدث الاتجاهات في الاضطرابات الاجتماعية (جزء من البلدان، %، متوسط متحرك يغطي ٦ أشهر)



المصادر: دراسة Barrett and others, 2020
ملحوظة: يستنتج وجود اضطرابات اجتماعية في حالة وجود زيادة استثنائية في استخدام المصطلحات المرتبطة بالاحتجاجات وأحداث الشغب وغيرها من صور الفلقل المدنية في التغطية الإعلامية لبلد ما.

صددمات المناخ: يفرض تغير المناخ، وهو من أهم العوامل الدافعة لزيادة تواتر كوارث الطقس وتفاقم حدتها، تحديات جسيمة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، لا سيما في ظل احتياجها الكبير إلى التكيف واعتمادها على المواد الهيدروكربونية (الإطار ١-٣).

مفاضلات أكثر صعوبة بين السياسات في سبيل تحقيق التعافي التحويلي

يحمل المستقبل مفاضلات صعبة بين السياسات في ظل استمرار جائحة كوفيد-١٩. فبلدان عديدة في المنطقة معرضة لاحتمالات إطالة أمد التعافي. وإلى جانب محدودية الحيز المتاح للتصرف من خلال سياسة المالية العامة، تواجه البلدان في الوقت الحالي عبئاً إضافياً نتيجة تناقص الحيز النقدي بسبب زيادة التضخم. وهكذا فإن البلدان تواجه تحديات متعددة، وعليها تحقيق التوازن الملائم بين حماية الأرواح والأرزاق، وتحقيق تعاف مستدام ذاتياً واحتوائي وأكثر خُصرة، والحفاظ على استدامة المالية العامة والاستقرار المالي، والاستثمار في المستقبل. ولتهيئة الاقتصادات لعالم ما بعد الجائحة، يتعين أن تكون

أسعار الفائدة الأساسية مجدداً، مما سيحد من إمكانية دعم التعافي الهش من خلال السياسات.

الإنهاء المبكر للدعم المستمد من السياسات: يؤدي ارتفاع مستويات الدين والتضخم بوجه أعم إلى زيادة خطر الإنهاء المبكر للدعم المستمد من السياسات. وذلك، إلى جانب تدني معدلات التلقيح، قد يجعل الاقتصادات عرضة للمخاطر الناجمة عن ظهور سلالات جديدة من الفيروس، مما سيؤثر على الشركات العاملة في القطاعات الأشد تضرراً والأسر المعرضة للخطر. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى مزيد من حالات الإفلاس والعجز عن السداد والقروض المتعثرة، وبالتالي تحقق المخاطر التي تهدد قطاعي الشركات والبنوك (الفصل الثالث). علاوة على ذلك، قد تساهم هذه النتائج في زيادة معدلات البطالة وتفاقم أوجه عدم المساواة (الفصل الثاني).

تصاعد الاضطرابات الاجتماعية والمخاطر الجغرافية-السياسية والأمنية: ازدادت الاضطرابات الاجتماعية عام ٢٠٢١ رغم تراجعها عن مستواها عام ٢٠١٩، ومن الممكن أن تتفاقم تفاقمها نتيجة تكرار موجات الإصابة بالعدوى، والأوضاع الاقتصادية القاسية، وارتفاع معدلات البطالة وأسعار الغذاء، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (الشكل البياني ١-٩). وتزداد حدة هذه المخاطر نتيجة تصاعد حالة عدم اليقين السياسي والتوترات الجغرافية-السياسية في عدد من البلدان (العراق ولبنان وليبيا وتونس واليمن على سبيل المثال). وتدفع الأزمة في أفغانستان بالملايين إلى هوة الفقر، لا سيما النساء والفئات الضعيفة وتسببت بالفعل في نزوح الآلاف من الأفغان داخليا. وقد يتسبب ذلك في إثارة موجة من اللاجئين، وهو ما يشكل القناة الأساسية لانتقال التداعيات إلى بلدان المنطقة (الإطار ١-١).

موروثات الأزمة وتنامي عدم المساواة والفقر والآثار الغائرة: من المخاطر التي تواجه المنطقة على المدى الأطول أن تباين وتيرة التعافي من الجائحة يؤدي إلى اتساع فجوات الثروة والدخل والفجوات الاجتماعية الحالية بشكل دائم، وبالتالي إلى معدلات نمو ضعيفة ومجتمعات أقل احتواءً في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى وقوع عدد إضافي قدره حوالي ٧ ملايين شخص من مواطني المنطقة في براثن الفقر المدقع خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، مقارنة بتوقعات ما قبل الأزمة. وبوجه أعم، فإن موروثات الأزمة ومواطن الضعف التي تعاني منها المنطقة مسبقاً — مثل فرط المديونية، وارتفاع معدلات البطالة الهيكلية، وانتشار المؤسسات المملوكة للدولة التي تفتقر إلى الكفاءة وتحد من القدرات الابتكارية للقطاع الخاص وتفرض مخاطر على المالية العامة بالتالي، والاعتماد على السلع الأولية — يمكن أن تؤثر على آفاق النمو في المنطقة في عالم ما بعد كوفيد-١٩ إذا لم يتم التصدي لها.

المتاح. وفي البلدان التي يتوافر لها الحيز المالي، ينبغي إنهاء الدعم من السياسات في نهاية المطاف بشكل تدريجي ومعلن بوضوح لتجنب أي تصحيحات حادة غير ضرورية من شأنها تهديد التعافي. وبالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى الحيز المالي، سيكون عليها اتخاذ إجراءات تصحيحية بالرغم من هشاشة التعافي، مع ضرورة مراعاة تكوين هذه الإجراءات وجودتها. ولضمان مساهمة هذه التصحيحات في دعم النمو، يمكن أن تعتمد على إعادة توزيع الإنفاق وزيادة كفاءته، وإلغاء الدعم الذي يخدم مصالح الأثرياء، واحتواء فواتير الأجور المرتفعة، وتعبئة الإيرادات (عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي). وينبغي توخي الدقة في إدارة المخاطر المهددة لاستقرار الدين، بما في ذلك من خلال إحكام الرقابة على الالتزامات الاحتمالية المتراكمة أثناء الجائحة (الإطار ١-١). وينبغي أن يستغل مصدرو النفط فرصة ارتفاع الإيرادات النفطية في إعادة بناء حيز السياسات، والعمل على تجنب الإنفاق المسير للاتجاهات الدورية في حال تأخر تحقيق التعافي، وتوجيه أي نفقات إضافية إلى جهود التصدي للتحديات التحويلية على المدى الأطول.

مفاضلات صعبة على مستوى السياسة النقدية: تتولى البنوك المركزية مهمة صعبة تتمثل في كبح تزايد التضخم دون التسبب في خنق التعافي الهش. وإذا ظلت توقعات التضخم ثابتة، يمكن للبنوك المركزية تجاهل الضغوط التضخمية المرطية وتجنب تشديد سياساتها لحين ترسخ التعافي. ولكن قد يكون من الصعب تثبيت توقعات التضخم وتقييمه بصورة لحظية. لذلك قد يتعين على البنوك المركزية رفع أسعار الفائدة حال استمرار التضخم لفترة أطول (كما حدث في بعض البلدان) للحيلولة دون زعزعة توقعات التضخم. وفي البلدان التي تطبق نظام سعر الصرف المربوط، يتوقع تراجع التيسير النقدي مع عودة أوضاع السياسة النقدية في البلدان المتقدمة إلى طبيعتها.

تحسين أطر السياسات لتسهيل المفاضلات: يتوقف حجم حيز السياسات على أطر السياسات ككل. ويمكن اتخاذ خطوات ذات مصداقية نحو تحسين هذه الأطر لتسهيل بعض هذه المفاضلات. أولاً، ينبغي أن يركز التصحيح المالي على خطة مالية متوسطة الأجل تحدد بوضوح مدى استدامة القدرة على تحمل الدين على المدى المتوسط، مما يمكن أن يسهم بدوره في تعزيز الثقة والحد من احتياجات التصحيح (عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي، الفصل الثاني). وثانياً، كلما ازداد ضعف الأطر النقدية، تراجعت قدرة البلدان على تيسير أوضاع السياسة النقدية

السياسات الوطنية شاملة للاستفادة من أوجه التضافر فيما بينها. ويمكن أن يدعم التعاون الإقليمي هذه الجهود من خلال نشر اللقاحات والاستفادة من الاتجاهات العالمية المتسارعة.

ويتعين التعجيل بنشر اللقاحات لإنقاذ الأرواح ودعم التعافي والحد من تباعد المسارات. وستتوقف قوة التعافي العالمي والإقليمي ومدته على فعالية جهود احتواء الفيروس في جميع أنحاء العالم. وما لم يتم تنسيق العمل على مستوى العالم، سيؤدي عدم المساواة في الحصول على اللقاحات إلى تعرض المنطقة للمزيد من المخاطر التي تهدد الأرواح والأرزاق، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات والبلدان متوسطة الدخل التي يتوافر لها حيز محدود على صعيد السياسات. لذلك فإن التعجيل بتوفير اللقاحات للسكان يعد الأولوية الأهم على مستوى السياسات على المدى القصير. ويتطلب ذلك زيادة الجهود لشراء الجرعات اللازمة وتوزيعها مع ضمان توافر موارد كافية للأنظمة الصحية. ومن الضروري وجود تعاون عالمي وإقليمي قوي للوصول إلى هدف تلقيح ما لا يقل عن ٤٠٪ من السكان مع نهاية العام الجاري و٧٠٪ بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٢. وقد حصلت المنطقة حتى الآن على حصة مضمونة من اللقاحات قدرها ٥٧٦ مليون جرعة (منها ٥٢٪ التزمت بتقديمها آلية «كوفاكس» والصندوق الاستئماني الإفريقي لشراء اللقاحات «AVAT» الممنثق عن الاتحاد الإفريقي)، مما يعني أنها لا تزال بحاجة إلى حوالي ٦٦ مليون جرعة لقاح (٢٤ مليوناً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و٧ ملايين في أفغانستان، و٢١ مليوناً في باكستان، و١٤ مليوناً في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى).^١

وتتطلب سياسة المالية العامة إجراء توازنات دقيقة للحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين مع مواصلة دعم التعافي. وعلى البلدان التي تعاني من تباطؤ وتيرة توفير اللقاحات وتصاعد معدلات الإصابة الاستمرار في دعم الأرواح والأرزاق. وفي هذا الصدد، فإن أي دعم إضافي من خلال المالية العامة يتعين أن يتم توجيهه بدقة إلى الفئات الأكثر عرضة للمخاطر وأن يراعي الحيز المالي

^١ تحصل البلدان على حصص مضمونة من اللقاحات من خلال الصفقات الثنائية، والتبرعات، واللقاحات التي تلتزم بتوفيرها المبادرات العالمية والإقليمية، ولكنها لا تمثل حجم الجرعات التي وصلت إلى البلدان بالفعل. وتعكس تقديرات أوجه القصور عدد الجرعات الإضافية اللازمة (بخلاف الحصة المضمونة) لضمان التغطية المستهدفة أصلاً بنسبة ٦٠٪ من السكان والتي تم تقديمها قبل التعديل الأخير للنطاق المستهدف ليصبح ٧٠٪ من السكان استجابة للمخاطر الناشئة عن ظهور المتحورات الفيروسية الجديدة.

توفير فرص عمل جديدة، كصرف إعانات مصممة بدقة لدعم التوظيف، على أن تكون هذه الإعانات مؤقتة وموجهة إلى الفئات المستحقة. وعلى البلدان أيضا تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية لتشجيع التوظيف في القطاع الرسمي وتوفير فرص عمل للشباب والنساء، وتيسير حرية انتقال العمالة الوافدة.

الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي وتوزيع حقوق السحب الخاصة: قدم الصندوق دعماً تمولياً قدره ٢٠ مليار دولار أمريكي لبلدانه الأعضاء في المنطقة منذ بداية الجائحة، ويواصل التنسيق مع المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى لمساعدة البلدان على انتهاز مسار ناجح نحو تحقيق تعافٍ أكثر قوة واستدامة. وبالتوازي كذلك مع جهود البنك الدولي، ساعد الصندوق في تسهيل تنفيذ مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين ودائنو نادي باريس، إلى جانب دعم الإطار المشترك لمعالجات الدين الذي يساعد في التصدي للتحديات الجسيمة الناتجة عن الديون السيادية. ويعمل الصندوق في الوقت الحالي على تحديث استراتيجيات التعامل مع الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات بوجه عام لإيضاح كيفية توظيف القدرات الأساسية للصندوق وصلاحياته وأدواته في مساعدة جميع الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وستتناول الاستراتيجية أيضاً كيفية تطوير سبل التعاون بما يتناسب على نحو أفضل مع السمات الخاصة لهذه الدول، وكذلك كيفية المساهمة والتعاون من جانب الصندوق مع الأطراف الشريكة الأخرى.

وقد أجرى صندوق النقد الدولي توزيعاً عاماً لحقوق السحب الخاصة عام ٢٠٢١ — هو الأكبر في تاريخ الصندوق — ودخل حيز التنفيذ في شهر أغسطس، مما أدى إلى زيادة الأصول الاحتياطية للمنطقة بمقدار ٤٩,٣ مليار دولار أمريكي. وفي الوقت الذي تواجه فيه بلدان عديدة مفاضلات صعبة بين تلبية احتياجات الإنفاق الصحي والاجتماعي الضرورية، ودعم اقتصاداتها بوجه أعم، والوفاء بالتزامات الاقتراض الخارجي، فمن المقرر أن يساهم توزيع حقوق السحب الخاصة في تذليل بعض المعوقات ومساعدة هذه البلدان على إدارة تلك المفاضلات على نحو أفضل. ولتحقيق أقصى استفادة ممكنة من حقوق السحب الخاصة، ينبغي تحديد سبل الاستغلال الأمثل لها بناء على قرارات رشيدة ومستنيرة تراعي متطلبات استدامة أوضاع الاقتصاد الكلي وتحقيق الشفافية.

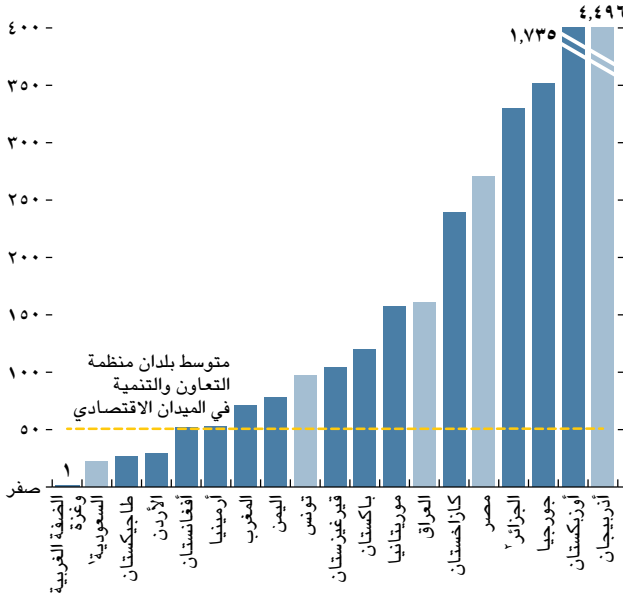
دون المخاطرة بزعزعة استقرار التضخم. ومن شأن تحسين الأطر النقدية (بما في ذلك من خلال تجنب التمويل النقدي للموازنة) ووضوح استراتيجيات التواصل المساعدة في تسهيل المفاضلة بين هذين الخيارين. وثالثاً، نظراً لتزايد مخاطر الدين والتمويل؛ ينبغي أن تعمل البلدان على تعزيز استراتيجيات إدارة الدين، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الأوضاع المواتية الحالية لتعديل خصائص الدين، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير الأسواق الرأسمالية المحلية (عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

توخي الدقة في معايرة السياسات المالية: بناء على مدى قوة التعافي الاقتصادي وحجم الدعم المتاح من خلال السياسات، قد يتعين إعادة هيكلة ١٥٪ إلى ٢٥٪ من شركات المنطقة أو تصفيتها (الفصل الثالث). لذلك يظل من المهم إنهاء الدعم الموجه للقطاع المالي تدريجياً لمنع حالات العجز عن السداد التي قد تؤثر سلباً على تعافي القطاع الخاص ومستويات التوظيف والاستقرار المالي. ونظراً لضيق الحيز المتاح من سياسة المالية العامة، ينبغي زيادة تركيز التدابير الطارئة على الشركات والقطاعات المتعثرة التي تتوافر لها مقومات الاستمرار. وسيساعد وجود شبكات أمان مالي ملائمة — بما في ذلك أطر تسوية أوضاع البنوك المتعثرة وتأمين الودائع — على التحوط ضد مخاطر الاستقرار المالي. وينبغي الاستمرار في دعم حصول القطاع الخاص على الائتمان مع ضرورة مراقبة انكشافات البنوك تجاه الكيانات السيادية (عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وعلى المدى الأطول، سيساعد تعزيز أطر الإعسار وتطوير أسواق رأس المال والدين المحلية في دعم عملية التصحيح في قطاع الشركات.

سياسات سوق العمل تركز على المستقبل: من شأن تحسين فرص التعليم والتدريب وحوافز التوظيف المساعدة في تسهيل انتقال العمالة إلى القطاعات التي تزداد فيها فرص العمل ودعم التحول إلى اقتصاد ما بعد كوفيد-١٩ (الفصل الثاني). وفي البلدان التي شهدت تنفيذ برامج للاحتفاظ بالعمالة (مثل أذربيجان ومصر والأردن)، ساعد ذلك على الحيلولة دون ارتفاع البطالة بشكل أكثر حدة بينما كانت أبعاد الأزمة تتكشف. ومع ازدياد زخم التعافي، ينبغي سحب هذه البرامج تدريجياً، وتشجيع العمالة على البحث عن وظائف مجدداً، وإعادة دمج العمالة المسرححة. وفي البلدان التي يتوافر لديها الحيز المالي، يمكن اتخاذ تدابير لدعم

الاستثمار في المستقبل للخروج من الأزمة أكثر قوة

الشكل البياني ١-١٠: المؤسسات المملوكة للدولة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(٢٠١٩ أو آخر بيانات متاحة)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعبر الأعمدة المخططة عن البيانات المستمدة من مصادر بديلة. ١ البيانات المبلغة عن المملكة العربية السعودية تقتصر على عدد الكيانات التابعة للمؤسسة القائمة بالإبلاغ، ولا تعتبر ممثلة بالتالي لجميع المؤسسات المملوكة للدولة. ٢ عدد المؤسسات المملوكة للدولة في الجزائر يشير إلى المؤسسات التي تمتلك الحكومة ٧٩٠-١٠٠٪ من أسهمها.

الكفاءة. كذلك استُخدمت الحلول الرقمية للوصول إلى العمالة غير الرسمية في مصر. وأجرى البنك المركزي التونسي تجربة بالتعاون مع البنك المركزي الفرنسي في شهر يوليو لإجراء تحويلات بالجملة عبر الحدود باستخدام النقود الرقمية، بينما أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبنك المركزي السعودي مبادرة مشتركة مماثلة من خلال مشروع «عابر». ومن شأن قنوات التحويل عبر الحدود البديلة تعزيز شفافية المعاملات عبر الحدود وزيادة سرعتها وخفض تكلفتها، مما سيكون لها آثار واسعة على النشاط الاقتصادي، بما في ذلك زيادة مشاركة أهل الشتات في اقتصاداتهم المحلية. واستناداً إلى تدابير الاستجابة للأزمة، ينبغي أن تستثمر البلدان في التكنولوجيات والبنية التحتية الرقمية لتحديد المجموعات المعرضة للخطر وتقديم الدعم لها وزيادة الشمول المالي وتحفيز فرص النمو والتوظيف الجديدة.

التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الانبعاثات وتنويع الأنشطة الاقتصادية: بينما نجحت عدة بلدان في وضع

تواجه المنطقة قضايا هيكلية مزمنة أصبحت موضع تركيز مؤخرًا مع بداية الجائحة. وما لم يتم التصدي لهذه التحديات، فإنها ستظل تشكل مواطن ضعف في عالم ما بعد الجائحة. غير أن الأزمة حملت في طياتها أملاً في إحداث تعاف قائم على التحول من شأنه أن يؤدي إلى نموذج إنمائي جديد يساهم في تعزيز النمو ويضع المنطقة على مسار اقتصادي أكثر استدامة وشمولاً.

إعادة النظر في دور الدولة، وتقوية ديناميكية القطاع الخاص، وتعزيز الحماية الاجتماعية: ساعدت التدخلات الحكومية خلال الجائحة في التخفيف من التداعيات الصحية والاجتماعية للأزمة. وبناءً على ذلك، أصبحت الفرصة سانحة الآن لإعادة النظر في العقود الاجتماعية وإعادة توجيهها لخدمة أهداف الصحة والتعليم، وتوسيع نطاق شبكات الأمان وزيادة جودتها، وإعادة النظر أيضاً في دور إعانات الدعم وكفاءتها. وفي الوقت نفسه، بات من الضروري إعادة تقييم الأهداف الأساسية للمؤسسات المملوكة للدولة على نحو شامل — نظراً لبعدها الكبير في المنطقة (الشكل البياني ١-١٠) — وهيكلياً حوكمتها، إلى جانب تنفيذ إصلاحات تنظيمية داعمة للمنافسة، وذلك لتحديد مخاطر المالية العامة والحد منها وتشجيع الابتكار والنمو في القطاع الخاص (راجع دراسة Rigo and others, 2021). ومن شأن إصلاحات سوق العمل دعم هذه العملية من خلال الحد من الحماية المفرطة لوظائف القطاع العام والمساعدة في توفير وظائف عالية الجودة في القطاع الخاص (راجع الفصل الثاني). وسيساعد أيضاً تحسين أطر مكافحة الفساد في إرساء الأساس اللازم لنمو أقوى مستقبلاً (راجع دراسة Jarvis and others 2021).

الاستفادة من الاتجاهات العالمية المستجدة: ينبغي ألا تتخلف المنطقة عن اللحاق بركب الاتجاهات العالمية المهمة وأن تستفيد من فرص النمو المستجدة. وقد استغلّت بلدان عديدة على مستوى المنطقة الأزمة الحالية كفرصة لتسريع هذه الاتجاهات. فعلى سبيل المثال، أنشأ المغرب نظاماً رقمياً مركزياً لتسجيل متلقي اللقاح، كما أطلق بوابة موحدة عبر شبكة الإنترنت لضمان تناسب الخدمات العامة المقدمة مع احتياجات المواطنين وتحسين الشفافية وتسهيل زيادة

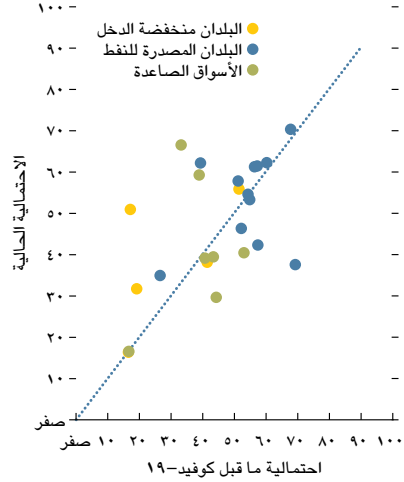
استراتيجيات وطنية لمكافحة تغير المناخ (مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال)، لا يزال العديد من بلدان المنطقة في المراحل الأولى لوضع خطط وطنية للتكيف مع تغير المناخ، ومن الضروري تسريع وتيرة هذه الجهود. ومن شأن التعاون الإقليمي دعم الجهود الوطنية الهادفة إلى التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الانبعاثات وإدارة المخاطر الانتقالية وخلق فرص للاستثمار الأخضر وتوفير الوظائف (الإطار ١-٣).

المراجع

- Camarota, S. 2015. “The High Cost of Resettling Middle Eastern Refugees.” Center for Immigration Studies (CIS), Washington, DC.
- Jarvis, C., G. Pierre, and others. 2021. “Economic Governance Reforms to Support Inclusive Growth in the Middle East, North Africa, and Central Asia.” IMF Departmental Paper No. 2021/001, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Mirzoev, T.N., Zhu, L., Yang, Y., Zhang, M.T., Roos, M.E., Pescatori, M.A. and Matsumoto, M.A. 2020. “The future of oil and fiscal sustainability in the GCC Region.” IMF Departmental Paper No. 2020/001, International Monetary Fund. Washington, DC.
- Richwine, J., S. Camarota, and K. Zeigler. 2020. “The fiscal costs of refugee resettlement, no free lunch for taxpayers.” CIS, Washington, DC, March.
- Rigo, E, C. Richmond and others. 2021. “State-Owned Enterprises in Middle East, North Africa, and Central Asia; Size, Costs, and Challenges.” IMF Departmental Paper No. 2021/019, International Monetary Fund, Washington, DC.

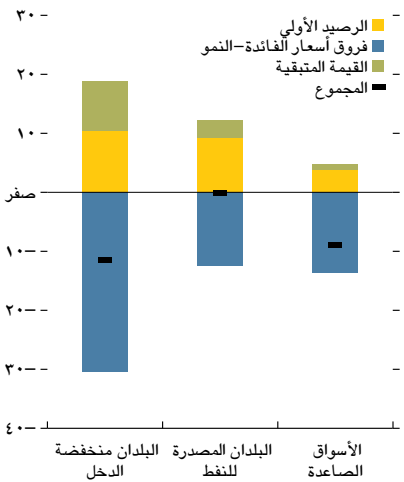
الإطار ١-١: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى — المخاطر المهددة لاستقرار الدين على المدى المتوسط

الشكل البياني ١-١-١ في الإطار: احتمالية عدم استقرار الدين [الدين (٢٠٢٤) < الدين (٢٠٢٣)]



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-١-١ في الإطار: تحليل التغيرات التراكمية في الدين خلال الفترة من نهاية ٢٠٢٠ إلى نهاية ٢٠٢٦



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أدت صدمة كوفيد-١٩ إلى زيادة عجز المالية العامة وارتفاع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي عبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما ساهم في تراجع آفاق استقرار الدين في عدة بلدان^١ وتجدر الإشارة إلى زيادة احتمالية عدم استقرار الدين على مدى أفق زمني مدته ثلاث سنوات في معظم بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (مقارنة بما قبل كوفيد-١٩)، وذلك استناداً إلى تحليل تم إجراؤه باستخدام مجموعة الأشكال البيانية المروحية المتضمنة في «إطار المخاطر السيادية واستدامة القدرة على تحمل الدين» الذي وضعه الصندوق مؤخراً (الشكل البياني ١-١-١ في الإطار). وتحديدًا، يُتوقع تراجع احتمالية عدم استقرار الدين في عدد من بلدان الأسواق الصاعدة، لا سيما التي تدعمها برامج الصندوق، بفضل الأطر متوسطة الأجل التي تتيحها هذه البرامج.

وتؤكد هذه التوقعات على ضرورة اتخاذ تدابير مالية رشيدة وعاجلة. فحتى قبل جائحة كوفيد-١٩، كانت احتمالية عدم استقرار الدين مرتفعة بالفعل (٤٤٪) في المتوسط عبر بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في العينة المستخدمة، وازدادت هذه الاحتمالية مجدداً عقب الجائحة مما سلب البلدان الحيز المالي اللازم لامتصاص أي صدمات إضافية. ويشير تحليل لتدفقات الدين المتوقعة على المدى المتوسط إلى أن خفض الدين إلى مستويات ما قبل كوفيد-١٩ يتطلب إجراء تصحيحات مالية أكثر قوة (مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة) لأكثر من عشر سنوات (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الرصد المالي، الفصل الثاني). لكن هذه التوقعات نفسها قد تكون متفائلة، حيث تستند إلى مجموعة من الافتراضات الأساسية المواتية (الشكل البياني ٢-١-١ في الإطار). وهي تحديدًا كالتالي،

١- حسب السيناريو الأساسي، يُتوقع أن تستفيد بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من الفروق السلبية الكبيرة بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو والتي تساوي أو تتجاوز في بعض الأحيان متوسط ما قبل الجائحة (الشكل البياني ٣-١-١ في الإطار). ولكن من الواضح أن مخاطر تراجع النمو قد تزايدت في الوقت الحالي بسبب الموجات الجديدة من جائحة كوفيد-١٩ والآثار الاقتصادية الغائرة على المدى المتوسط فضلاً عن الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة العالمية وما نتج عن ذلك من احتياجات تمويلية كبيرة.

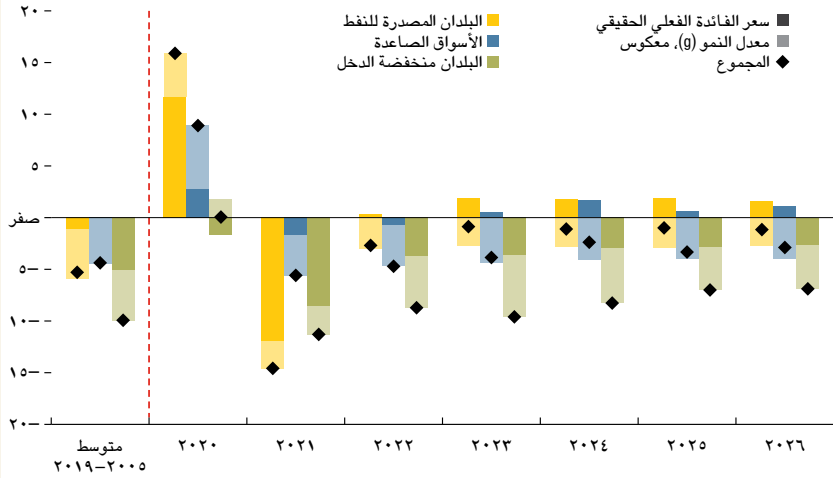
٢- تتوقف تخفيضات الدين الملموسة التي تستهدفها الاقتصادات الصاعدة على إجراء تصحيحات مالية قوية نسبياً على المدى المتوسط. غير أن الجدوى الاجتماعية-السياسية لهذه الجهود قد تكون على المحك في سياق مسارات التعافي الهش والمتأثر بمعدلات البطالة المرتفعة (الشكل البياني ٢-١-١ في الإطار).

٣- قدمت بلدان عديدة دعماً مالياً غير مسبوق أثناء الجائحة من خلال عدد من التدابير خارج الموازنة والعمليات شبه المالية، بما في ذلك من خلال المؤسسات المملوكة للدولة (راجع دراسة Rigo and others 2021). وقد يؤدي تحقق هذه الالتزامات الاحتمالية إلى تفاقم العوامل المشار إليها آنفاً.

أعد هذا الإطار طنوس القس حنا، ولورنس نورتن وسدره رحمن وسوكانان تامبونليرتشي، بمساعدة بحثية من كيت نغوين وجوناثان سالفيلد وأحمد جواد سخي. وقاد فريق المشروع علي عباس.
^١ يُستبعد من هذا الإطار أفغانستان ولبنان وليبيا والصومال والسودان وسوريا وأوزبكستان والصفة الغربية وغزة.

الإطار ١-١: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى — المخاطر المهددة لاستقرار الدين على المدى المتوسط (تتمة)

الشكل البياني ١-١-٣ في الإطار: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى — أسعار الفائدة الفعلية الحقيقية وفروق النمو الحقيقي خلال الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٠ (وسيط البلدان، بالنقاط المثوية)

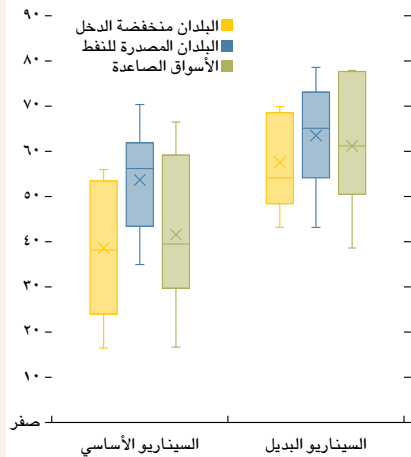


المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وحسب سيناريو معاكس يتضمن المزيد من الضغوط لاختبار مدى ثبات افتراضات السيناريو الأساسي، ترتفع احتمالية عدم استقرار الدين مجدداً. وفيما يلي افتراضات السيناريو البديل (خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦): (١) ارتفاع أسعار الفائدة الفعلية الحقيقية بمقدار ١٥٠ نقطة أساس، و(٢) فرض حد أقصى على النمو السنوي المتوقع لكل بلد بحيث لا يتجاوز متوسط النمو

الحقيقي خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، و(٣) تراجع الأرصدة الأولية بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الصاعدة والبلدان المصدرة للنفط، و٥،٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل، لمراعاة عوامل التفاؤل المحتملة في الأطر المالية متوسطة الأجل، و(٤) قيمة إضافية قدرها ١٪ سنوياً من إجمالي الناتج المحلي في صورة خصوم احتمالية متحققة لمراعاة تأثير الضمانات الحكومية الصريحة والضمنية لديون القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة. وترتفع احتمالية عدم استقرار الدين ارتفاعاً ملحوظاً حسب السيناريو البديل، لا سيما في الاقتصادات الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل (الشكل البياني ١-١-٤ في الإطار).

الشكل البياني ١-١-٤ في الإطار: احتمالات عدم استقرار الدين في السيناريو الأساسي مقابل السيناريو البديل



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويتطلب ذلك المراقبة المستمرة والنظر في اتخاذ تدابير التصحيح المالي بمجرد بدء التعافي استناداً إلى خطة مالية متوسطة الأجل تتسم بالمصداقية. وسيساهم اتخاذ خطوات نحو تقوية المؤسسات في تعزيز مصداقية عملية التصحيح على المدى المتوسط، مما قد يساعد في تثبيت التوقعات ويعكس التزاماً بالسياسات المالية الرشيدة، بما في ذلك وضع موازنات تعبر بدقة عن المخاطر المحتملة التي تهدد الميزانية العمومية الحكومية بسبب المؤسسات المملوكة للدولة وغيرها من الالتزامات الاحتمالية. ونظراً لارتفاع مستويات الدين، فإن الحفاظ على الحيز اللازم للنفقات الضرورية سيتطلب أيضاً إصلاحات هيكلية عاجلة لدعم النمو، واستراتيجيات لإدارة الدين للحد من مخاطر الثقة الناتجة عن الضغوط التمويلية على المدى القريب، وتقديم تسهيلات إضافية في صورة منح وتمويل ميسر من شركاء التنمية.

الإطار ١-٢: الاضطرابات في أفغانستان — تداعيات خارجية

من المتوقع أن تتولد عن الاضطرابات في أفغانستان تداعيات اقتصادية وأمنية مهمة تصل إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومناطق أخرى. وقد نتج عنها تهجير داخلي للمواطنين، مما قد يؤدي إلى زيادة أعداد اللاجئين في البلدان المجاورة وتركيا وأوروبا. ورغم أن التداعيات المالية ظلت محدودة، فمن المرجح نمو التجارة «النقدية» عبر الحدود. ويمكن أن تنشأ عن تعطل حركة الصادرات إلى أفغانستان آثار اقتصادية كلية واجتماعية على بعض البلدان المجاورة. وبخلاف التداعيات الاقتصادية، يمكن أن يكون للمخاوف بشأن التداعيات الأمنية على المنطقة تأثير سلبي على مزاج المستثمرين وآفاق النمو.

تعرضت أفغانستان للعديد من الصدمات في أعقاب عودة طالبان إلى سدة الحكم. وفي ظل توقف المعونة بخلاف المساعدات الإنسانية وتجميد الأصول الأجنبية إلى حد كبير، أصبح اقتصاد أفغانستان المعتمد على المساعدات يواجه أزمات حادة على جانبي المالية العامة وميزان المدفوعات. وأدى نقص السيولة النقدية وقطع علاقات المراسلة المصرفية إلى شلل النظام المصرفي الأفغاني. ويمكن أن تؤدي هذه الصدمات إلى تقلص الناتج بما يصل إلى ٣٠٪، في ظل تراجع الواردات وانخفاض قيمة العملة الأفغانية وتسارع معدلات التضخم. وسيؤدي ذلك إلى انهيار الظروف المعيشية، مما يهدد بسقوط الملايين في براثن الفقر وحدوث أزمة إنسانية محتملة.

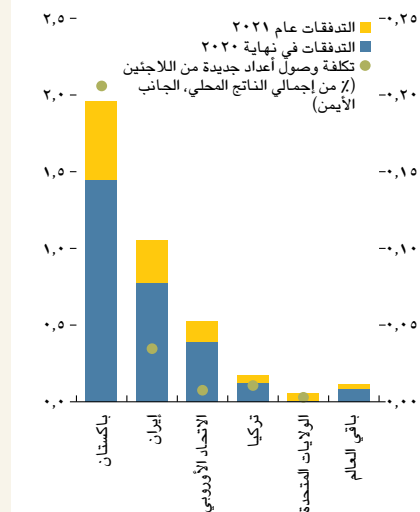
وتساهم هذه الاضطرابات في زيادة أعداد اللاجئين الأفغان. فمع نهاية عام ٢٠٢٠، بلغ عدد النازحين داخليا في أفغانستان ٣,٥ مليون شخص، كما وصل عدد اللاجئين الأفغان حول العالم إلى حوالي ٣ ملايين يعيش نصفهم في باكستان. وبافتراض هروب مليون أفغاني من أفغانستان واستقرارهم في بلدان أخرى حسب نسب توزيع اللاجئين الأفغان في الوقت الحالي، ستتراوح التكلفة السنوية لاستضافة اللاجئين الجدد من ١٠٠ مليون دولار أمريكي في طاجيكستان (١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في إيران (٠,٠٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) وأكثر من نصف مليار دولار أمريكي في باكستان (٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي).^١ وقد يتسبب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين في فرض أعباء على الموارد العامة في البلدان المضيفة، وزيادة الضغوط في أسواق العمل، وإثارة توترات اجتماعية، مما يؤكد ضرورة تقديم المساعدات من المجتمع الدولي.

وتكتسب الصادرات إلى أفغانستان أهمية اقتصادية كلية واجتماعية لكل من إيران وباكستان وتركمانستان وأوزبكستان، حيث تمثل ٤٪ إلى ٨٪ من صادرات هذه البلدان، بالرغم من نصيبها المحدود في الاقتصادات المحلية. وفي حين أن التأثير الاقتصادي الكلي لتراجع الصادرات إلى أفغانستان يبدو بسيطا، سينشأ عن هذا التراجع على الأرجح انعكاسات قطاعية واجتماعية مهمة، حيث تتركز الصادرات في الزراعة والسلع الاستهلاكية الأساسية والوقود والمواد الخام التي تعمل الفئات السكانية المعرضة للخطر، كالمزارعين وصغار التجار، في إنتاجها وتوزيعها.

ونظرا لأن التداعيات المالية ظلت ضئيلة بسبب الانكشاف الطفيف للمؤسسات المالية الأجنبية تجاه القطاع المصرفي المحدود في أفغانستان، من الممكن أن تزداد التدفقات «النقدية» عبر الحدود. فنظرا لأن أفغانستان تتلقى الكثير من الأموال من الجهات المانحة، شهدت السنوات الأخيرة تدفقات «نقدية» ضخمة عبر الحدود، فضلا عن تصدير الدولار الأمريكي في صورة عملات ورقية من أفغانستان كجزء من معاملات تجارية مشروعة وربما تدفقات غير مشروعة أيضا. ومن

المرجح أن تنمو هذه التدفقات النقدية عبر الحدود، مما يثير مخاوف جديدة بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإن كان من الممكن تراجع صافي أرصدة التدفقات النقدية في الوقت الحالي نظرا للعجز في النقد الأجنبي الذي تشهده أفغانستان نفسها في الوقت الحالي. علاوة على ذلك، يمكن التحول إلى استخدام الروبية الباكستانية والريال الإيراني في المعاملات التجارية على المناطق الحدودية.

الشكل البياني ١-٢-١ في الإطار: اللاجئين وطالبي اللجوء الأفغان (بالملايين)



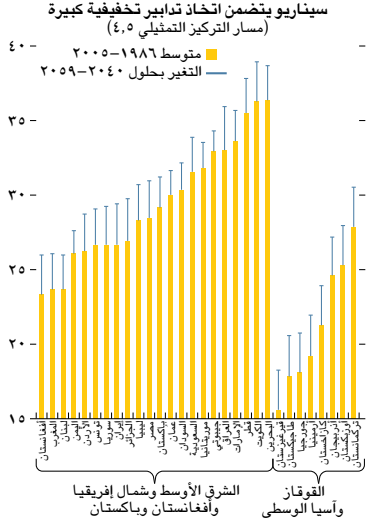
المصادر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمصادر الإخبارية الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند توقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمصادر الإخبارية الوطنية. ولأغراض التوضيح، تفترض التوقعات خروج مليون لاجئ جديد من أفغانستان موزعين على البلدان المضيفة بالتناسب مع عدد اللاجئين الأفغان في الوقت الحالي.

أعد هذا الإطار أمين كاتشاريان (الإدارة الأوروبية - رئيس الفريق) ومحمد جابر وهيسوس سانثيز (كلاهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) تحت إشراف أزميم ساديكوف.

^١ راجع دراسة (Camarota (2015) ودراسة (Richwine and others (2020).

الإطار ١-٣: تحديات تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الشكل البياني ١-٣-١ في الإطار: متوسط درجات الحرارة خلال فصل الصيف، ١٩٨٦-٢٠٥٩ (بالدرجة المئوية)



المصادر: Climate Impact Lab، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مسار التركيز التمثيلي ٤.٥ هو أحد أربعة سيناريوهات وضعها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ لمسار تركز غازات الاحتباس الحراري، وتعكس الأعمدة الزرقاء متوسط درجات الحرارة التاريخية خلال فصل الصيف على مدار الفترة من ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٩، وتعبر الأعمدة باللون الأحمر عن التغيرات المتوقعة في درجات الحرارة خلال الفترة ٢٠٥٩-٢٠٤٠ استناداً إلى النتائج الوسيطة لمجموعة تشمل النماذج المناخية الأكثر تطوراً (CMIP٥).

تغير المناخ: يُتوقع ارتفاع متوسط درجات الحرارة في جميع بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بحلول عام ٢٠٥٠ (الشكل البياني ١-٣-١ في الإطار)، حتى وإن أمكن تحقيق خفض كبير في الانبعاثات العالمية. وسيؤدي التراجع والتغيرات المتزايدة في حركة الأمطار إلى تفاقم التحديات الناتجة عن ندرة المياه. علاوة على ذلك، سيتفاوت الارتفاع في منسوب مياه البحار وتأثير زيادة تواتر الكوارث المرتبطة بالطقس عبر بلدان المنطقة، وستكون المجتمعات المعتمدة على الزراعة أكثر عرضة للمخاطر من غيرها. وتواجه الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات خطراً نتيجة ضعف قدراتها المؤسسية وعدم كفاية البنية التحتية وشبكات الأمان الاجتماعي المحدودة وعوامل أخرى.

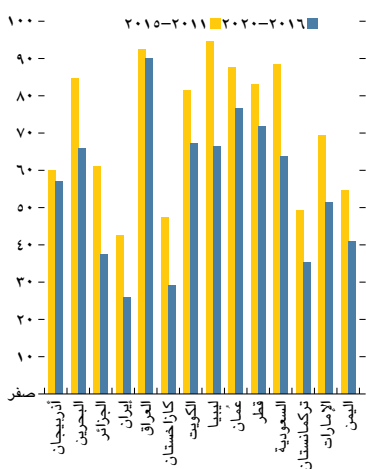
التكيف: لم يتم تقدير تكلفة التكيف مع تغير المناخ أو إيلاء الأولوية لتنفيذ سياسات التكيف اللازمة حتى الآن في معظم البلدان. غير أن توفير التمويل اللازم لدعم جهود هذا التكيف يتطلب من البلدان سد الفجوات في بيانات تكاليف ومناخ الاستثمار، وتعبئة الموارد الداخلية، وطلب الدعم من مصادر التمويل الثنائية ومتعددة الأطراف. ويمكن أن تساعد السندات الخضراء المخصصة لمشروعات مناخية وبيئية محددة في جذب الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التكيف.

التدابير التخفيفية: يعد نصيب المنطقة من انبعاثات غاز الدفيئة على مستوى العالم محدوداً رغم ارتفاعه المستمر، مع تركز المساهمات الكبيرة في عدد قليل من البلدان. وقد أعلنت بلدان عديدة عن مجموعة من التدابير التخفيفية المستهدفة كجزء من اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥، وإن كانت إمكانية تحقيق خفض كبير في حجم الانبعاثات تظل مرهونة غالباً بالحصول على دعم خارجي. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠ اتخاذ مجموعة من التدابير والتعاون بين بلدان المنطقة في الوقت الحالي. كذلك ستدعم الاستثمارات عالية الجودة في البنية التحتية الخضراء توفير فرص عمل خضراء وتحقيق منافع مشتركة أخرى على المستوى المحلي فيما يتصل بجودة الهواء والصحة العامة.

التحول: ستؤثر جهود التخفيف العالمية على أسواق الطاقة، مما سيؤثر بدوره على البلدان التي تعتمد على الإيرادات الهيدروكربونية. ورغم زيادة نصيب الإيرادات غير النفطية في هذه البلدان (الشكل البياني ١-٣-٢ في الإطار)، سيكون من الضروري تنفيذ إصلاحات للتعزيز بتنوع الأنشطة الاقتصادية وترشيد المصروفات الحكومية لاجتياز هذه الفترة الانتقالية (راجع دراسة Mirzoev and others, 2020). كذلك سيساعد تعزيز أطر الإفصاح عن المخاطر المناخية في ضمان توافر الإمكانات اللازمة لدى الشركات والمؤسسات المالية لإدارة مخاطر التحول.

أعد هذا الإطار غاريث أندرسن استناداً إلى دراسة تصدر قريباً بعنوان "Feeling the Heat— Adapting to Climate Change in the Middle East and Central Asia".

الشكل البياني ١-٣-٢ في الإطار: الإيرادات الهيدروكربونية كنسبة من مجموع الإيرادات، البلدان المصدرة للنفط (%)



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الإيرادات تشير إلى إيرادات الحكومة العامة، وتشير إلى إيرادات الحكومة المركزية بالنسبة للجزائر وأذربيجان والبحرين فقط.

٢- تحديات سوق العمل أثناء الجائحة، ودور النشاط غير الرسمي، والطريق إلى المستقبل

أدت صدمة كوفيد-١٩ إلى تفاقم تحديات سوق العمل الهائلة بالفعل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ففي عام ٢٠٢٠، كان فقدان الوظائف في معظم البلدان غير مسبوق من حيث الحجم والنطاق والسرعة. وقد تحملت الفئات الأشد ضعفا الجانب الأكبر من عبء الجائحة، حيث كان محدودو المهارات والشباب والنساء والعمالة المهاجرة والعمالة غير الرسمية من الفئات الأشد تضررا. ويبين التحليل التجريبي أن حساسية أسواق العمل تجاه الناتج في المنطقة كانت في المعتاد ضعيفة للغاية. ومع ذلك، فإن الضربة الهائلة التي وجهتها الجائحة لنمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة ألحقت ضررا كبيرا بأسواق العمل. وتعكس هذه الحساسية الضعيفة شيوع النشاط غير الرسمي وسمات مؤسسية أخرى، مما يشير إلى أن العديد من البلدان ستكون بحاجة لتحقيق نمو قوي للغاية للحد من البطالة في ظل غياب الإصلاحات. وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية لجعل أسواق العمل أكثر استجابة للنمو، مثل الحد من النشاط غير الرسمي، وترشيد حجم العمالة الكبير في القطاع العام، وإزالة العقبات التنظيمية في أسواق المنتجات والعمل. ومع ازدياد قوة التعافي، ينبغي أن تتحول البلدان من الاحتفاظ بالعمالة إلى تيسير إعادة توزيعها، وهو ما يمكن أن يحد من الندوب أو الآثار المتأخرة، وفقدان المهارات، والزيادة الدائمة في عدم المساواة.

أدنى نسب العمالة إلى السكان في سن العمل على مستوى العالم. ورغم أن مستويات التعليم كانت تتجه نحو الارتفاع (Purfield and others 2018, Assaad and others 2018)، فقد استقرت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة عند حوالي ٣٣٪ في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، مقابل ٥٣٪ في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي و٥٤٪ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي الوقت نفسه، تدهور متوسط معدلات البطالة بين النساء والشباب - ثنائي الرقم بالفعل - على مدار العقد الماضي، وهو اتجاه مثير للقلق في المنطقة. وبلغت نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي، الممثلة بنسبة المشتغلين بالعمل الحر، ٣٥٪ من مجموع العاملين في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وحوالي ٥٠٪ في البلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (حيث كانت النسبة في الصومال والسودان واليمن من بين أعلى النسب). ويشير هذا الارتفاع في حجم النشاط غير الرسمي إلى أن الكثير من العمال يحصلون على قدر ضئيل من الحماية الاجتماعية أو إعانات البطالة أو لا يحصلون عليها على الإطلاق، مما يقوض الشمول في سوق العمل. غير أن هذه النتائج تحجب الفروق داخل منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فعلى سبيل المثال، شهدت منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، في بداية الجائحة، معدل بطالة أقل، في المتوسط، مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان - ففي عام ٢٠١٨-٢٠١٩، بلغ معدل البطالة ٧,٩٪ في الأولى و٩,٩٪ في الثانية (٢,١٠٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). ومع ذلك، كانت نسبة العمالة غير الرسمية (في مجموع العاملين) في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى أعلى، في المتوسط، مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

تحديات سوق العمل طويلة الأمد في بداية الجائحة

دخلت المنطقة معترك الجائحة وهي تعاني من سوء نتائج سوق العمل (الشكل البياني ٢-١). ففي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، كان متوسط معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (٩,٤٪) هو الأعلى على مستوى مناطق العالم، بينما كان معدل المشاركة في القوى العاملة هو الأدنى (٥٥٪). وقد ظل هذا الوضع سائدا خلال معظم العقد الماضي، مما يعني أن المنطقة تسجل بعض

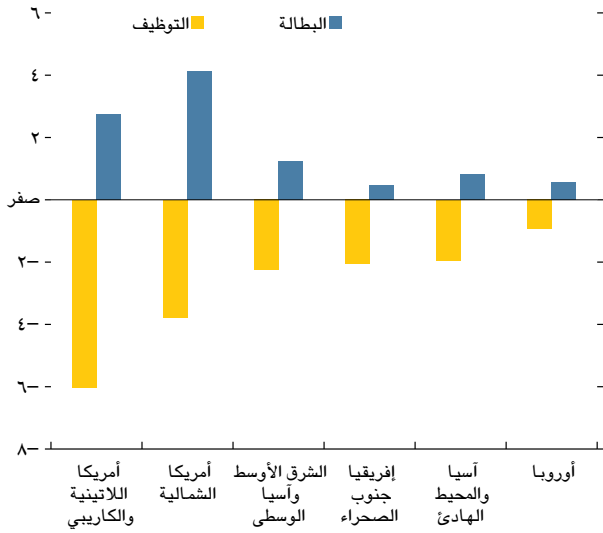
إعداد أوليفيه بيزمانا، وروديغو غارسيا-فيردو، وجيتا مينكولاسي، وسارا سخا، بمساعدة بحثية ممتازة من أزين إحسان عبد الكريم، وشانت أرزومانيان، وبشار حليحل، وأحمد جاويد سخي.

تأثير الجائحة غير المسبوق على أسواق العمل

تسببت الجائحة في خسائر فادحة في أسواق العمل على مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فقد ارتفع متوسط معدل البطالة في المنطقة من ٩,٤٪ قبل الأزمة (متوسط عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩) إلى ١٠,٧٪ في عام ٢٠٢٠، وهي ثاني أكبر زيادة على مستوى المناطق

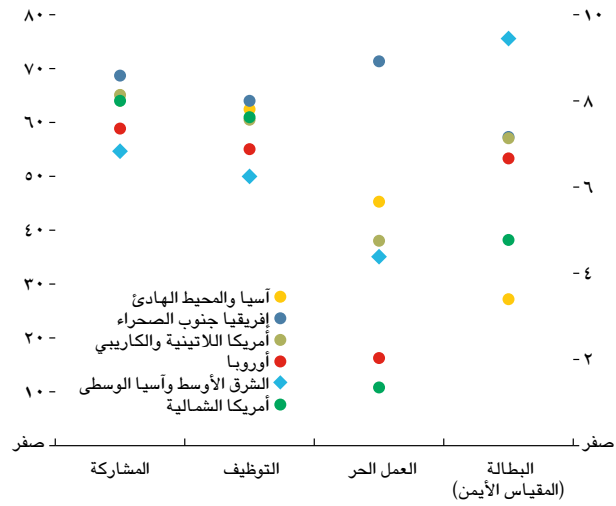
٢- تحديات سوق العمل أثناء الجائحة، ودور النشاط غير الرسمي، والطريق إلى المستقبل

الشكل البياني ٢-٢: نتائج سوق العمل أثناء الجائحة عبر المناطق (التغير عن ٢٠١٨-٢٠١٩، بالنقاط المئوية)



المصادر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، والتقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يشير التوظيف إلى نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل. ويعبر كل من التوظيف والبطالة عن النسبة بين متوسط التغير في المتغير المشار إليه عبر بلدان المنطقة ومتوسط قيمته خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

الشكل البياني ١-٢: نتائج سوق العمل: ٢٠١٨-٢٠١٩ (المقياس الأيمن والمقياس الأيسر)



المصادر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، والتقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير البطالة إلى معدل البطالة، وتشير المشاركة إلى معدل المشاركة في القوى العاملة، ويشير معدل التوظيف إلى نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل، ويشير العمل الحر إلى عدد المشتغلين بالعمل الحر كنسبة مئوية من مجموع العاملين.

بعد الأمريكتين (الشكل البياني ٢-٢). ونظرا لأن العاملين أصبحوا عاطلين أو تسربوا من القوى العاملة، فقد انخفض عدد العاملين في المنطقة بما يقدر بنحو ٨ ملايين شخص، أو بنسبة ٢,٢ نقطة مئوية من السكان في سن العمل - وهو ثاني أكبر انخفاض أيضا بعد الأمريكتين.

وكان تأثير الجائحة على أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى غير مسبوق من حيث الحجم (الجدول ١-٢).^١ ففي البلد الوسيط في العينة، جاء ارتفاع معدل البطالة في عام ٢٠٢٠ أكبر بكثير من المعدلات المشاهدة خلال الأزمة المالية العالمية وصدمة أسعار النفط في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت المشاركة في القوى العاملة انخفاضا غير مسبوق، ويرجع ذلك على الأرجح إلى عدم جدوى عمليات البحث عن الوظائف أثناء فرض الإغلاق العام وممارسة التباعد الاجتماعي. وكان الانخفاض في ساعات العمل والتوظيف أكبر بكثير هذه المرة.^٢

^١ ينطبق هذا أيضا على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عند مقارنة تأثير الجائحة على أسواق العمل بتأثير الربيع العربي على هذه الأسواق.
^٢ جميع النتائج الواردة في النص ثابتة للمنطقة عند استخدام المتوسط بدلا من الوسيط.

ويعزز تحليل البيانات عالية التواتر الطابع الاستثنائي لأثار الجائحة ويبرز السرعة الفريدة لتلك الآثار (الشكل البياني ٢-٣). ففي جميع بلدان منطقتي «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان» و«القوقاز وآسيا الوسطى» تقريبا، والتي تتوافر إحصاءات ربع سنوية عن أسواق العمل فيها، كان فقدان الوظائف غير مسبوق في بداية الجائحة مقارنة بالانخفاضات المسجلة خلال فترات الركود أو التباطؤ السابقة.^٣ ورغم أن عددا قليلا من البلدان قد شهد انتعاشا قويا على ما يبدو في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ والربع الأول من عام ٢٠٢١ (مثل مصر وجمهورية قبرغيزستان وأوزبكستان؛ الشكل البياني ٢-٣، اللوحة ١)، لا يزال التوظيف في معظم البلدان أقل من مستويات ما قبل الجائحة (الشكل البياني ٢-٣، اللوحات ٢-٤).

وهناك سمة جديدة أخرى لأزمة الجائحة وهي مخالفتها للنمط التقليدي بأن النشاط غير الرسمي هو هامش أمان (راجع دراسة Loayza and Rigolini 2011 للاطلاع على

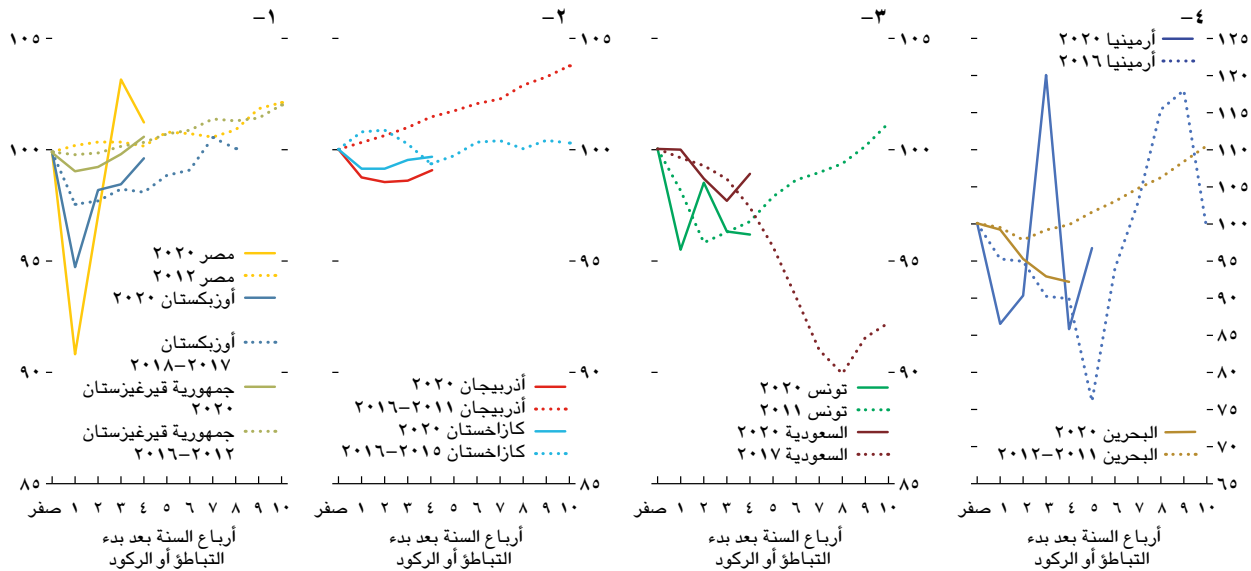
^٣ لاختبار ثبات النتائج، يتم استخدام ثلاثة معايير مختلفة لتحديد فترات الركود أو التباطؤ. وفترات التباطؤ أو الركود المبينة في المقارنة بعام ٢٠٢٠ هي الفترات التي تستوفي خلالها المعايير الثلاثة في نفس الوقت. راجع المرفق ١-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

الجدول ٢-١: نتائج سوق العمل - جائحة كوفيد-١٩ مقارنة بالصدمة العالمية

معدل البطالة	قبل الأزمة العالمية	قبل صدمة أسعار النفط	صدمة أسعار النفط	قبل جائحة كوفيد	جائحة كوفيد
٩,٣	٩,٠	٩,١	٩,٦	٩,٠	١٠,٢
٥٠,٣	٤٩,٩	٤٩,٥	٤٩,٦	٤٩,٧	٤٨,١
٤٥,٣	٤٤,٦	٤٤,٥	٤٣,٨	٤٣,٥	٤١,٥
٤٢,١	٤٢,٢	٤٢,١	٤٢,١	٤١,٦	٤٠,٣

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، والتقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظات: جميع القيم هي قيم وسيطة، وتعرض كنسب مئوية ما لم يذكر خلاف ذلك. ويتم تحديد فترة ما قبل الأزمة بعامين قبل كل أزمة. وتغطي فترة جائحة كوفيد عام ٢٠٢٠، وفترة صدمة أسعار النفط عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وفترة الأزمة المالية العالمية عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. نسبة مجموع ساعات العمل الأسبوعية إلى عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عاماً.

الشكل البياني ٢-٣: ديناميكيات التوظيف ربع السنوية لبلدان مختارة أثناء فترات الهبوط الاقتصادي السابقة وصدمة كوفيد-١٩ (المؤشر: ربع سنة قبل بداية التباطؤ أو الركود = ١٠٠)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي التي تستند إلى بيانات من السلطات الوطنية.

الوسيط» هبطت معدلات التوظيف في عام ٢٠٢٠ في مجال الخدمات السوقية (التي تشمل التجارة والنقل والإقامة والأغذية)، حيث يشيع النشاط غير الرسمي، بينما اتسمت بالصلابة أثناء فترات الهبوط الاقتصادي السابقة. وفي كلا المنطقتين أيضاً، شهد عام ٢٠٢٠ تراجعاً في معدلات التوظيف بقطاع الزراعة، حيث يشيع النشاط غير الرسمي، بينما كانت أداة مضادة للاتجاهات الدورية أثناء فترات الهبوط الاقتصادي السابقة.

الآثار المتباينة للجائحة عبر بلدان المنطقة

كان تأثير الصدمة متبايناً عبر مجموعات البلدان في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فبالمقارنة، على سبيل المثال، بمعدلات عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، ارتفع

العناصر المضادة للاتجاهات الدورية في النشاط غير الرسمي). فعلى خلاف فترات الهبوط الاقتصادي السابقة، التي وُفِّر خلالها القطاع غير الرسمي فرص عمل بديلة للعمال الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الرسمي، تراجع عدد المشتغلين بالعمل الحر في منطقتي «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان» و«القوقاز وآسيا الوسطى» في عام ٢٠٢٠ (الشكل البياني ٢-٤).^٤ وتعكس هذه الاستجابة غير المعتادة الطابع الاستثنائي للصدمة والإجراءات الصارمة المتخذة لاحتواء الفيروس. ففي واقع الأمر، أدت عمليات الإغلاق العام وإجراءات التباعد الاجتماعي إلى إغلاق العديد من الشركات، مما أضر بالعمل غير الرسمي، التي يعمل الكثير منها في قطاعات الخدمات كثيفة المخالطة. ففي منطقتي «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان» و«القوقاز وآسيا

^٤ راجع المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل حول دراسة الأحداث التي يركز عليها الشكل البياني ٢-٤.

٢- تحديات سوق العمل أثناء الجائحة، ودور النشاط غير الرسمي، والطريق إلى المستقبل

الشكل البياني ٢-٤: سوق العمل أثناء فترات الهبوط الاقتصادي وصدمة كوفيد-١٩



المصادر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، والتقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بيانات دراسات الأحداث تتعلق بالفترة ١٩٩٠-٢٠١٩. ويتم تحديد فترات الهبوط والصعود الاقتصادي باستخدام جميع السنوات والبلدان التي تتوفر عنها بيانات إجمالي الناتج المحلي. والعمالة في القطاع غير الرسمي ممثلة بعدد المشتغلين بالعمل الحر. أما العمالة في القطاع الرسمي فهي ممثلة بمجموع العاملين مستبعدا منه عدد المشتغلين بالعمل الحر. وتتوافق إحصاءات التوظيف مع النمو المجرد من الوسيط والمساهمات في النمو حسب الحالة (التوظيف في القطاع الرسمي وغير الرسمي) وحسب القطاع، على الترتيب. وبيانات عام ٢٠٢٠ مستمدة من منظمة العمل الدولية (٢٠٢١).

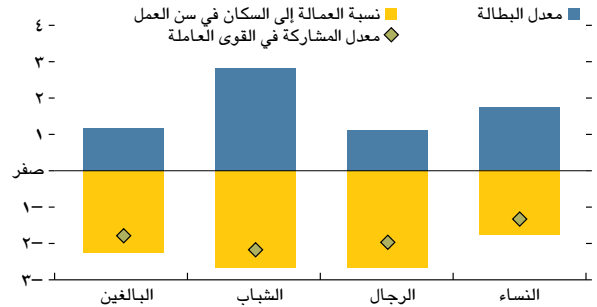
كانت النساء بوجه عام أشد تأثرا بالأزمة من الرجال بسبب التوزيع القطاعي لتوظيف النساء وتمثيلهن المفرط في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. فمقارنة بمتوسط عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ارتفع معدل بطالة النساء في عام ٢٠٢٠ بوتيرة أسرع من معدل بطالة الرجال (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ١)، وانخفضت مستويات توظيفهن بنسبة ٦,١٪ مقارنة بنسبة ٣,٩٪ للرجال. ومع ذلك، كانت الانخفاضات المقابلة في نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل أكبر بين الرجال، ويرجع ذلك على الأرجح إلى نقص تمثيل المرأة في القوى العاملة في المنطقة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ٢). وبوجه عام، أدت الجائحة إلى تفاقم الفجوة بين الجنسين من حيث نتائج سوق العمل.

متوسط البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أكثر مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى - حيث ارتفع بمقدار ١,٣ نقطة مئوية في الأولى (١,٤ نقطة مئوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وبمقدار ٠,٨ نقطة مئوية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، ارتفعت البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل غير مسبوق بلغ ٣ نقاط مئوية لتصل إلى ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٠ - وهو أعلى معدل بطالة كلي في تاريخ هذه الدول، وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية (ILO 2021).

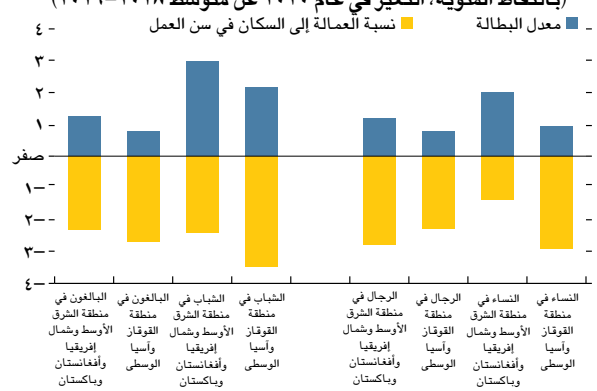
وكانت آثار الجائحة شديدة التباين عبر المجموعات والقطاعات الاجتماعية-الاقتصادية، مما أدى إلى تحمل بعضها معظم العبء، في حين عانى غيرها بدرجة أقل ومن المرجح تعافياها بسرعة أكبر.

الشكل البياني ٢-٥: تأثير الجائحة على نتائج سوق العمل حسب فئات ديمغرافية مختلفة

١- نتائج سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حسب العمر ونوع الجنس (بالنقاط المئوية، التغيير في عام ٢٠٢٠ عن متوسط ٢٠١٨-٢٠١٩)

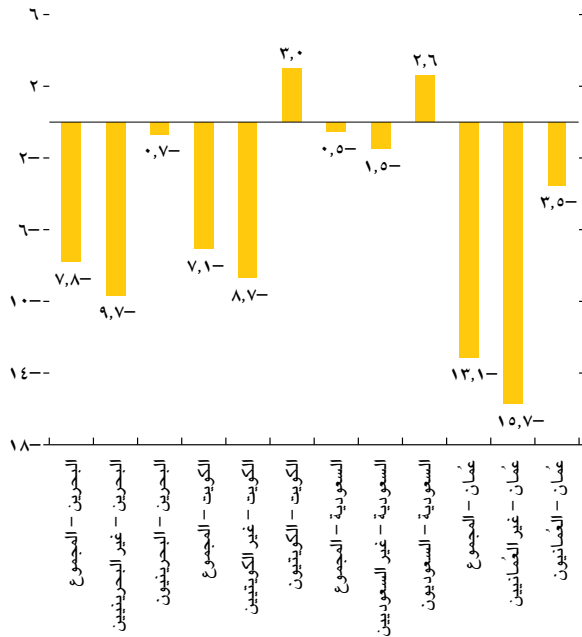


٢- نتائج سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حسب العمر ونوع الجنس والمنطقة الفرعية (بالنقاط المئوية، التغيير في عام ٢٠٢٠ عن متوسط ٢٠١٨-٢٠١٩)



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، والتقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يشير التغيير إلى التغيير في متوسط المتغير المشار إليه عبر بلدان المنطقة مقارنة بقيمة المتوسط على مدار الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الشكل البياني ٢-٦: التوظيف حسب جنسية العمالة (الربع الرابع: ٢٠٢٠ / الربع الرابع: ٢٠١٩، %)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي التي تستند إلى بيانات مستمدة من السلطات الوطنية.

تضررت العمالة المهاجرة إلى حد كبير (الشكل البياني ٢-٦). ففي دول مجلس التعاون الخليجي، التي تضم أعلى نسب عمالة مهاجرة بين سكانها في سن العمل على مستوى العالم، تراجع توظيف العمالة المهاجرة تراجعاً حاداً، فكانت له آثار سلبية على الاستهلاك المحلي لتلك العمالة وتحولاتها الخارجية.

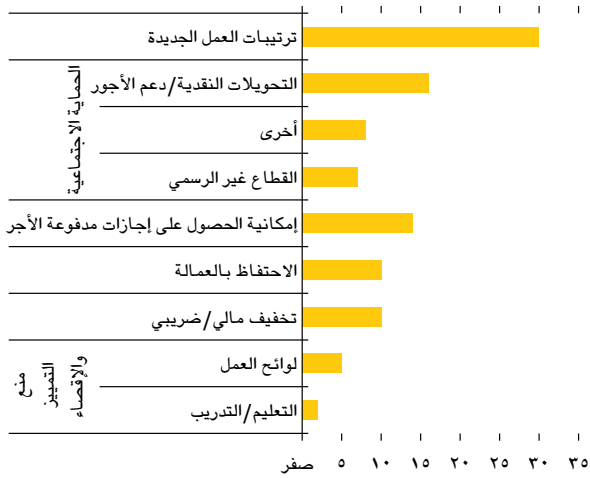
وفي عام ٢٠٢٠، بلغ انخفاض العمالة في القطاعات كثيفة المخالطة حوالي ثلاثة أضعاف الانخفاض في القطاعات غير كثيفة المخالطة. ويزداد تركيز النساء في الأولى وخاصة في قطاع الخدمات، لذلك تعرضت معدلات تشغيلهن لضرر أكبر مقارنة بالرجال.

كان للجائحة تأثير عميق على التوظيف في القطاع الخاص في المنطقة (-٢,٥٪)، وكذلك على التوظيف في القطاع العام وإن كان بدرجة أقل (-١,١٪؛ الشكل البياني ٢-٧). ومع ذلك، تحجب هذه المتوسطات تبايناً كبيراً عبر البلدان والمناطق الفرعية، حيث سجلت منطقة القوقاز وآسيا الوسطى انخفاضاً حاداً في التوظيف في القطاع الخاص (-٣,٦٪) مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان

- كان الشباب هم الأشد تأثراً بالجائحة، حيث كانت آثارها السلبية على نتائج سوق عملهم أكبر مقارنة بالبالغين (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ١). وبوجه عام، فاقت الزيادة في بطالة الشباب الزيادة في بطالة البالغين بحوالي مرتين ونصف المرة أو أكثر (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ٢).
- ولم تقلت العمالة محدودة المهارات من آثار الجائحة أيضاً. فقد انخفض توظيفها بما يناهز ضعف انخفاض توظيف العمالة عالية المهارات، مما قد يعكس زيادة قدرة العمالة عالية المهارات على العمل من المنزل وزيادة انتشارها في المناطق التي تتيح الحصول على خدمات الإنترنت على نطاق أوسع. ومن بين العمالة محدودة المهارات، كانت النساء أكثر تضرراً من الرجال.

٢- تحديات سوق العمل أثناء الجائحة، ودور النشاط غير الرسمي، والطريق إلى المستقبل

الشكل البياني ٢-٨: استجابات سياسات سوق العمل أثناء الجائحة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (عدد البلدان)



المصادر: أداة منظمة العمل الدولية لتتبع استجابات سياسات البلدان، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض استجابات سياسات البلدان ضمن هذه الفئات التي حددتها منظمة العمل الدولية.

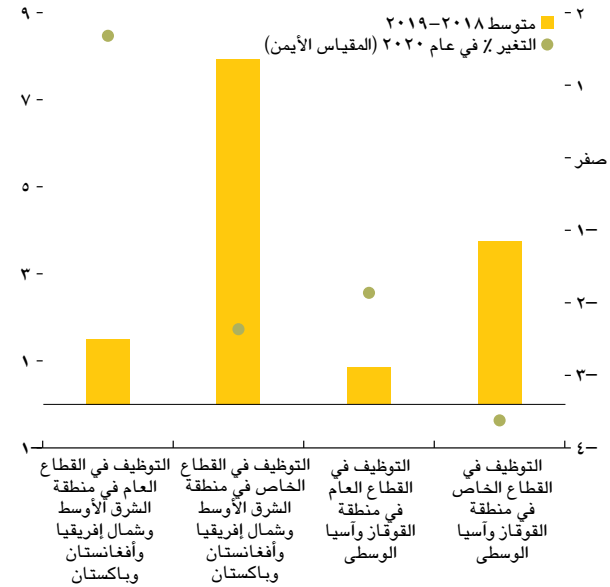
الرسمية (أذربيجان ومصر وإيران والأردن والمغرب) (World Bank 2021).

ما التوقعات على المدى القريب لتعافي سوق العمل؟

زيادة النمو ضرورية لخلق فرص العمل والحد من البطالة، لكنها ليست كافية. فكيفية استجابة أسواق العمل للتقلبات الاقتصادية لها نفس القدر من الأهمية. ولتعميق فهم كيفية انخفاض البطالة في ظل ترسخ جذور التعافي، يتناول هذا القسم تقدير معاملات «أوكون»، التي تقيس حساسية أو استجابة البطالة لتغير الناتج الحقيقي بمقدار وحدة واحدة (دولار واحد مثلاً).^٥ ثم تحسب معدلات النمو اللازمة لخفض معدل البطالة على المدى القريب في السيناريو الأساسي. ويتناول هذا القسم أيضاً مدى تأثير الجائحة على العلاقة التاريخية بين البطالة والناتج وإمكانية حدوث آثار متأخرة، حيث لا يمكن تعويض جميع الوظائف المفقودة - وكلاهما يؤثر على سرعة التعافي. وأخيراً، يحدد هذا القسم بشكل تجريبي العوامل التي توضح

^٥ راجع المرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الشكل البياني ٢-٧: تأثير الجائحة على التوظيف في القطاع العام/القطاع الخاص (بملايين العاملين والتغير. %)



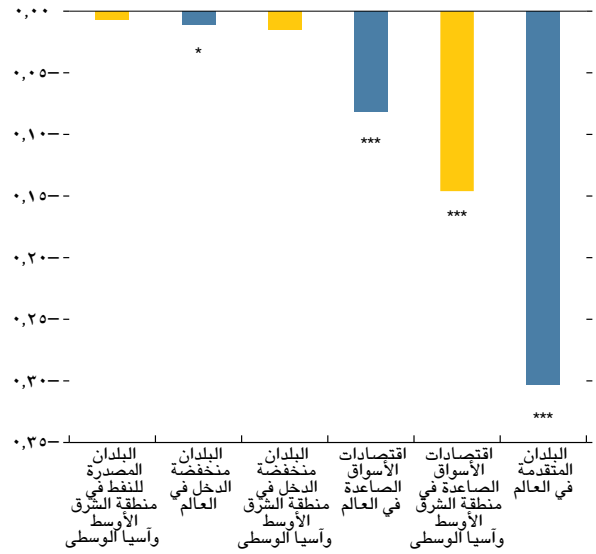
المصادر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، والتقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظات: يشير التوظيف في القطاع العام إلى القطاعات التالية: الإدارة العامة والدفاع، والخدمات الصحية والاجتماعية، والتعليم، ويتضمن التوظيف في القطاع الخاص القطاعات التالية: الصناعة التحويلية، والخدمات، والتعدين، والبيع بالجملة والبيع بالتجزئة، والنقل، والأنشطة المالية، والزراعة، والمرافق، والعقارات.

وباكستان (-٢,٤٪). وفي عام ٢٠٢٠، ارتفع معدل التوظيف في القطاع العام بالفعل في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

- أحدثت الجائحة تأثيراً سلبياً على الأجور. فمع استثناءات قليلة، شهدت البلدان تراجعاً في نمو الأجور الحقيقية في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالمتوسط في عامي ٢٠١٩ و ٢٠١٨.

وقد طبقت بلدان كثيرة تدابير واسعة النطاق لدعم الشركات والعاملين (الشكل البياني ٢-٨). ولولا هذه التدابير لتسببت الجائحة في خسائر أكبر. وقد دعمت معظم البلدان إنشاء نظام العمل من بُعد، وقدمت بلدان كثيرة دعم الأجور للمؤسسات أو للعاملين بشكل مباشر (مثل إيران وكازاخستان والمغرب)، وأتاحت إمكانية الحصول على إجازات مدفوعة الأجر، أو وضعت برامج للاحتفاظ بالعمالة (مثل أرمينيا وأذربيجان وجورجيا والأردن والمملكة العربية السعودية). وطبقت بعض البلدان سياسات الدعم، من خلال التحويلات النقدية في الأساس، لتخفيف الأثر على العمالة غير

الشكل البياني ٢-٩: معاملات "أوكون" باستخدام نماذج انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية حسب المجموعات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومجموعات الدخل في العالم



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظات: تشير الأعمدة إلى معاملات "أوكون" المقدرة باستخدام مواصفة التغيير. $^{***}p < .01$; $^{**}p < .05$; $^{*}p < .10$

منخفضة الدخل (الشكل البياني ٢-٩). وبالإضافة إلى ذلك، هناك تباين كبير بين مجموعات البلدان والمناطق الفرعية. فعلى سبيل المثال، نجد أن أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تستجيب بدرجة أقل إزاء تقلبات الناتج مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، حيث يبلغ متوسط معامل «أوكون» فيهما -٠,٠١٣ و-٠,٠٧٥، على الترتيب. وعند استبعاد البلدان مرتفعة الدخل من العينة، ترتفع القيمة المطلقة لمعامل «أوكون» (-٠,٠٣١) مقارنة بمجموعة بلدان المنطقة ككل، وإن كانت تظل أقل مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وهذه القدرة المنخفضة على الاستجابة في مجموعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ترجع في الأساس إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث لم تتسم البطالة بالحساسية تجاه النمو بشكل عام^٨، وهو ما تؤكد نماذج الانحدار حسب مجموعات الدخل. وفي المقابل، نجد أن أسواق العمل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في المنطقة أكثر حساسية تجاه الناتج (القيمة المطلقة لمعامل «أوكون» أكبر) مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط والبلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى^٩.

وهناك تباين كبير عبر البلدان في استجابة أسواق العمل لتقلبات الناتج (الشكل البياني ٢-١٠). واستناداً إلى نماذج انحدار كل بلد على حدة، يبدو أن علاقة «أوكون» تتحقق في بلدان كثيرة في المنطقة، لذلك يرتبط ارتفاع النمو بانخفاض البطالة. ورغم أن استجابة البطالة للنمو محدودة نسبياً في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، فإنها تبدو أكبر إزاء تقلبات الناتج في اقتصادات شمال إفريقيا: ففي بعض هذه الاقتصادات، يرتبط ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار نقطة مئوية واحدة بانخفاض معدلات البطالة بحوالي ٠,٤ نقطة مئوية (وهو ما يضاهاى الاقتصادات المتقدمة). ويبدو أن استجابة أسواق العمل في كثير من باقي بلدان هذه المنطقة

^٧ باستخدام بيانات ٢٥ بلداً في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يتم إعداد نموذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية لكل مجموعة فرعية جغرافية ومجموعة دخل فرعية على حدة. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، تستخدم التقديرات إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

^٨ تعكس الحساسية المنخفضة للبطالة في دول مجلس التعاون الخليجي ازدواجية سوق العمل فيها، حيث كان على العمالة الوافدة خلال معظم العقود الماضية مغادرة البلد المضيف عند فقدان وظائفها. وبالتالي لم تظهر بياناتها ضمن بيانات العاطلين عن العمل، في حين حظيت العمالة الوطنية بالحماية في القطاع العام، وبالتالي لا يطرأ عليها تغير كبير في فترات الهبوط الاقتصادي.

^٩ تقدير صيغة قانون «أوكون» باستخدام التوظيف يعطي نتائج مماثلة من الناحية النوعية.

أسباب التباين بين البلدان في معاملات «أوكون» المقدرة لفهم السبب وراء قوة الاستجابة للنمو في بعض البلدان دون غيرها.

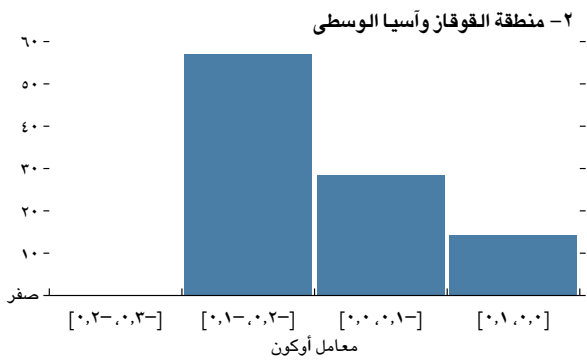
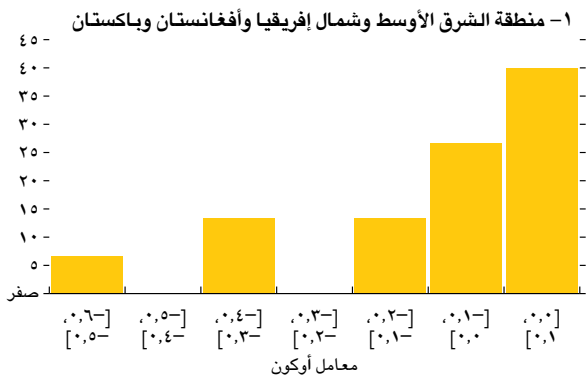
حساسية أسواق العمل تجاه تقلبات الناتج كانت ضعيفة على مدار التاريخ في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى...

على غرار البلدان النامية الأخرى، لم تستجِب أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بشكل كبير لنمو إجمالي الناتج المحلي^٦. وفي الواقع فإن حساسية البطالة تجاه تقلبات الناتج (معامل «أوكون») في المنطقة ومجموعاتها الفرعية تتسم بالضعف البالغ (بقيمة متوسطة قدرها -٠,٠٣٥)، حيث تعادل إلى حد كبير مستواها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والبلدان

^٦ توصلت دراسة Ball and others (2019) إلى أن متوسط معامل «أوكون» قد بلغ -٠,٤ في الاقتصادات المتقدمة و-٠,٢ في الاقتصادات النامية.

٢- تحديات سوق العمل أثناء الجائحة، ودور النشاط غير الرسمي، والطريق إلى المستقبل

الشكل البياني ٢-١: توزيع مُعاملات "أوكون" حسب البلد (%)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الفرعية لا تُذكر إزاء تقلبات الناتج، حيث تكون معاملات «أوكون» قريبة من الصفر في بعض البلدان، وتظهر بقيم موجبة (وإن كانت غير دالة إحصائياً) في بلدان أخرى (مثل دول مجلس التعاون الخليجي). وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، يوجد تباين أقل نسبياً بين البلدان في استجابة البطالة لنمو الناتج.

... مما قد يؤثر سلباً على سرعة تعافي سوق العمل في المنطقة على المدى القريب...

تشير عمليات المحاكاة القائمة على العلاقة المقدرة بين البطالة ونمو إجمالي الناتج المحلي إلى أن تعافي سوق العمل من المرجح أن يكون بطيئاً ومتبايناً عبر بلدان المنطقة على المدى القريب (الشكل البياني ٢-١). وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وحسب توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، لن ينخفض متوسط معدلات البطالة في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ سوى في بعض البلدان - البلدان التي تتسم فيها البطالة بحساسية أكبر تجاه النمو، أو التي تكون آفاق النمو فيها إيجابية نسبياً، أو البلدان التي يتحقق فيها الأمان، مثل بلدان شمال إفريقيا - بينما ستخفض البطالة في معظم بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

... ومن المرجح أن تتطلب معدلات نمو بالغة الارتفاع لتخفيض البطالة.

في غياب الإصلاحات، سيكون معدل النمو المطلوب لاستقرار البطالة مرتفعاً في بلدان كثيرة^{١١} ولتحقيق الاستقرار في معدل البطالة في بعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (وخاصة البلدان التي لا تشهد فيها البطالة أي استجابة تُذكر لنمو إجمالي الناتج المحلي مثل بعض اقتصادات مجلس التعاون الخليجي)، يجب أن يصل معدل النمو إلى ١٠٪ تقريباً (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ١) - كما يجب

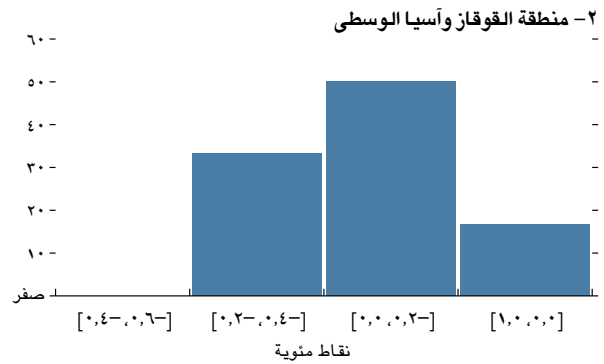
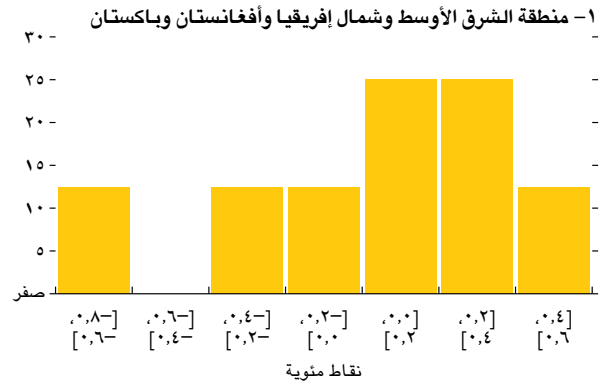
أن يتجاوز معدل النمو هذا الحد لتخفيض البطالة. وبالمثل فإن النمو المحقق لاستقرار البطالة في بعض بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى يجب أن يتجاوز ٨٪. وتعد معدلات النمو هذه أعلى بكثير مما تم تحقيقه في المتوسط خلال فترة ما قبل الجائحة، كما تتجاوز توقعات النمو الصادرة عن صندوق النقد الدولي بالنسبة للعديد من البلدان، وهو ما يعني أنه إذا ما تحققت هذه التوقعات، فإنها لن تكفي لخلق فرص عمل كافية لتراجع البطالة (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ٢).

وكل هذه النتائج مستمدة من استخدام متوسط استجابة البطالة لتقلبات الناتج، استناداً إلى العلاقة التاريخية وخلال فترات الهبوط والصعود الاقتصادي.

ماذا لو تغيرت العلاقة التاريخية نتيجة للأزمة والقيود المرتبطة بها والاستجابات على مستوى السياسات؟ بعض القطاعات الأكثر كثافة في التوظيف كانت أكثر تضرراً بالقيود المرتبطة بالجائحة، مما قد يكون السبب في ارتفاع

^{١١} يتم تقييم توقعات البطالة أثناء فترة التعافي (٢٠٢١-٢٠٢٢) باستخدام علاقات «أوكون» في كل بلد على حدة ومتوسط تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ الواردة في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويكون عدد البلدان في الشكل البياني ٢-١ أقل مقارنة بالشكل البياني ٢-١٠ لأن التحليل الذي يركز عليه الشكل البياني ٢-١١ يستخدم بيانات البلدان التي تتحقق فيها علاقة «أوكون» من الناحية التجريبية خلال فترة العينة.
^{١٢} راجع المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على حساب معدلات النمو هذه.

الشكل البياني ٢-١١: توزيع التغيرات في البطالة استناداً إلى توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لعامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ الواردة في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (٧)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

من هذه العوامل. ففي الواقع، لا تُظهر عمليات محاكاة معدلات البطالة في عام ٢٠٢٠، التي تستند إلى علاقة قانون «أوكون» المقدرة باستخدام البيانات التاريخية حتى عام ٢٠١٩، أي تحيز منهجي. وبعبارة أخرى، أدى التراجع الاستثنائي في النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٢٠ (الأكبر خلال ربع القرن الماضي) إلى فقدان الوظائف على نحو استثنائي.

ماذا لو كان لفترات الهبوط الاقتصادي آثار طويلة الأمد على تعافي سوق العمل؟ قد تكون استجابة البطالة في فترات الهبوط الاقتصادي أكبر من استجابتها في فترات الصعود الاقتصادي، وهو ما يعني أن الوظائف المفقودة أثناء فترات الهبوط الاقتصادي، في المتوسط، لا يتم تعويضها بالكامل أثناء فترات الصعود الاقتصادي، مما يشير إلى الآثار المتأخرة الناجمة عن طول أمد فترات البطالة (أو التعطل). ولاختبار هذا الاحتمال، تم تقدير نموذج انحدار مجموعة غير متوازنة من بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وأوضح زيادة استجابة البطالة في فترات الهبوط الاقتصادي في سوق صاعدة متوسطة (راجع الشكل البياني ٢-٤ في المرفق ٢-٤).^{١٢} وهذا يعني أن معاملات «أوكون» في مرحلة التعافي قد تكون، في المتوسط، أقل (بالقيمة المطلقة) من تلك المستخدمة في عمليات المحاكاة الواردة. وتتسق هذه النتائج مع الأدلة التجريبية على أن فترات الركود في المنطقة يمكن أن يكون لها آثار طويلة الأمد على البطالة (عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) والتوظيف (استناداً إلى أدلة في عدد من البلدان المختارة تتوافر عنها بيانات عالية التواتر خلال فترات طويلة بما يكفي).

ضعف استجابة سوق العمل لتقلبات الناتج يرجع إلى عوامل هيكلية، بما في ذلك النشاط غير الرسمي...

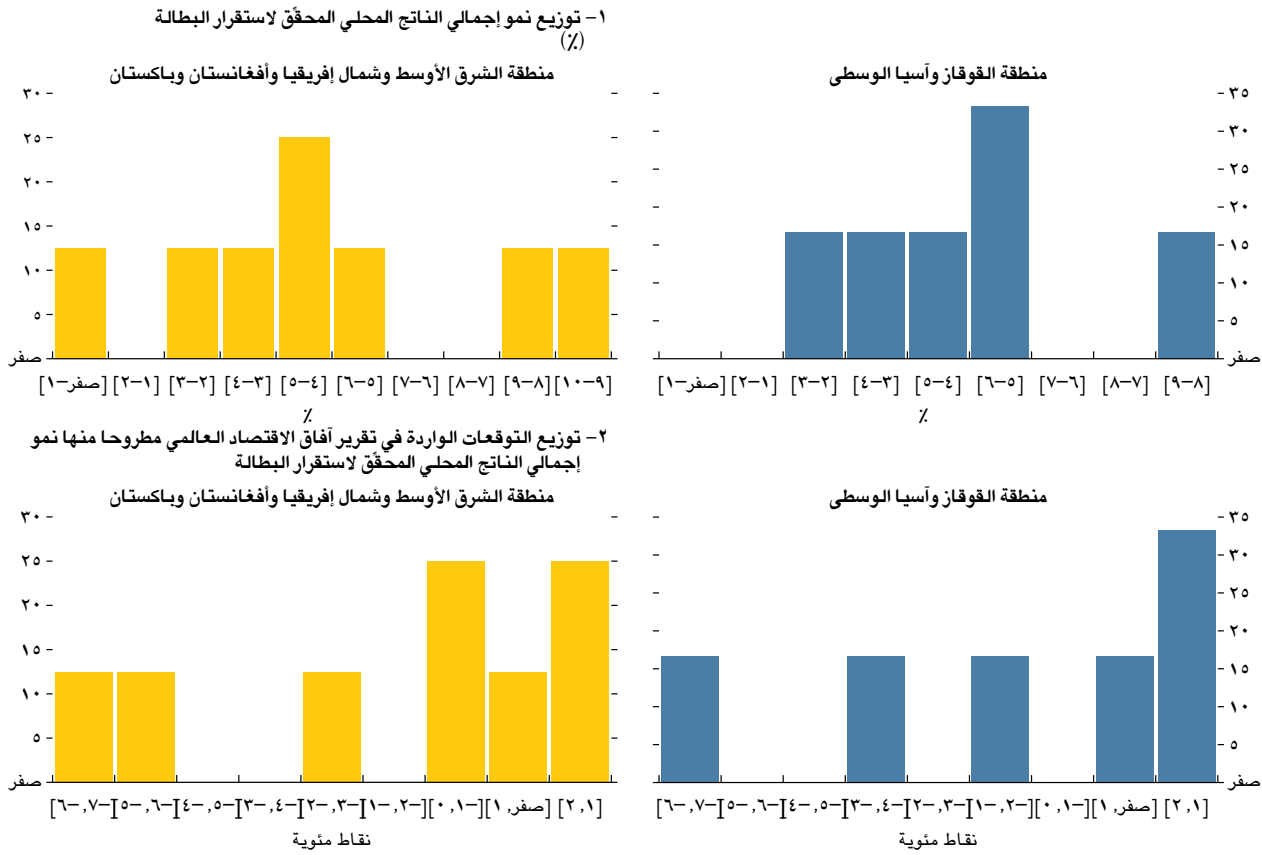
من المرجح أن تؤثر الفروق بين البلدان في سياسات سوق العمل والهيكل الاقتصادي والمؤسسات على سرعة تكيف أسواق العمل مع تقلبات الناتج. فبالإضافة إلى الأدلة

^{١٢} لا يمكن اختبار هذه الفرضية من خلال إعداد نماذج انحدار على مستوى البلدان بسبب عدم وجود سلاسل زمنية طويلة بما يكفي في العديد من البلدان لرصد فترات كافية من الصعود والهبوط الاقتصادي.

البطالة خلال الأزمة أكثر من المعتاد. وهذا يعني احتمال انخفاض البطالة بوتيرة أسرع من المعتاد أيضاً بمجرد رفع القيود بالكامل. لكن في الوقت نفسه، ربما تكون بعض الاستجابات لمواجهة الأزمة قد خففت من حدة ارتفاع البطالة، مما قد يترتب عليه حدوث تراجع طفيف في البطالة أثناء التعافي. أولاً، أدى التطور السريع الذي شهده العمل من بُعد في العديد من القطاعات إلى الحيلولة دون فقدان بعض الوظائف، والحد بالتالي من ارتفاع البطالة. ثانياً، أدت سياسات الإبقاء على الوظائف الحالية، مثل برامج الحفاظ على الوظائف، إلى الحد من ارتفاع البطالة. ثالثاً، يمكن أن يؤدي التحول الهيكلي بعد الجائحة والذي يؤثر على التكوين القطاعي للعمالة (مثل ظهور قطاعات جديدة كثيفة الاستخدام لرأس المال واختفاء قطاعات أخرى أكثر كثافة في استخدام العمالة) إلى تراجع استجابة البطالة للناتج. وبشكل عام، لا يوجد دليل على هيمنة أي مجموعة

٢- تحديات سوق العمل أثناء الجائحة، ودور النشاط غير الرسمي، والطريق إلى المستقبل

الشكل البياني ٢-١٢: نمو إجمالي الناتج المحلي الذي يتسق مع معدل البطالة المستقر والفجوة مع التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الأرقام إلى توزيع نمو إجمالي الناتج المحلي المطلوب لاستقرار البطالة والذي ينتج عن استخدام مواصفة التغيير لقانون "أوكون"، والاختلاف مع توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الواردة في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

جمود الإطار التنظيمي لسوق المنتجات، مثل ارتفاع التكاليف المرتبطة بالبيروقراطية والمحسوبة، مما يزيد من عيوب سوق العمل إلى حد كبير.

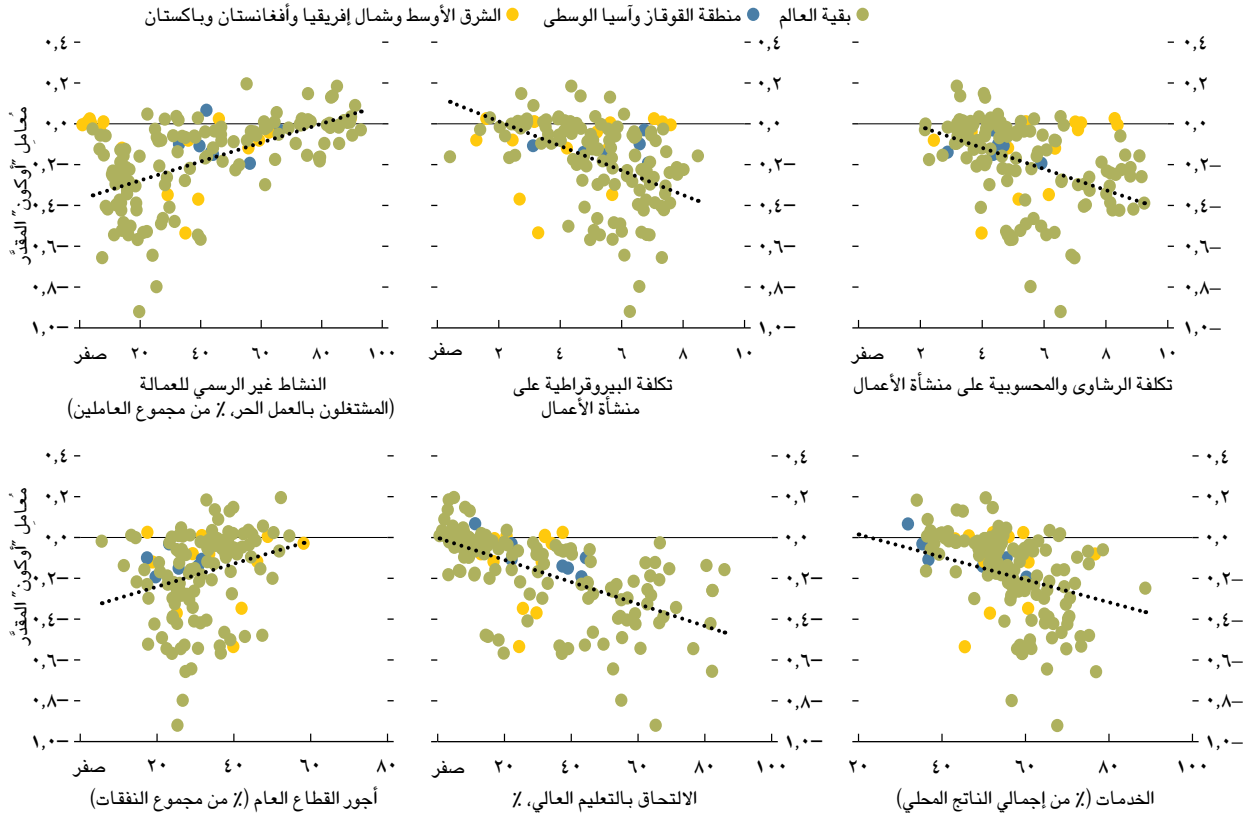
زيادة المرونة في تحديد الأجور، مما يسمح بانتقال جانب من عبء تكيف سوق العمل على الأجور فلا يقع العبء كله على التوظيف.

انخفاض مستوى المهارات، لأن العمالة محدودة المهارات غالبا ما تكون أقل ديناميكية في سوق العمل الرسمية.

ارتفاع التوظيف في القطاع العام وارتفاع فروق الأجور بين القطاعين العام والخاص، لأن الأول يعد مصدر توظيف أكثر استقرارا وبالتالي أقل استجابة للنمو، في حين أن الأخير يمكن أن يؤدي إلى تحويل العمالة بعيدا عن القطاع الخاص.

- المستقاة من دراسة بحثية سابقة بأن الصرامة المفرطة في القواعد المنظمة لسوق العمل تؤثر سلبا على نتائج سوق العمل (دراسة 2019 Ahn and others, 2011 Abdih)، فإن النتائج التجريبية التي يخلص إليها هذا الفصل من عينة عالمية (باستخدام نماذج انحدار ذات متغيرين) توضح أن انخفاض مُعامل «أوكون» (قيمة سالبة أقل) مرتبط بالعوامل التالية، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (الشكل البياني ٢-١٣؛ والشكل البياني ٢-٥ في المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت):
- ارتفاع حجم النشاط غير الرسمي، لأنه يعمل كشبكة أمان، مما يسمح للعمال الذين فقدوا وظائفهم أثناء فترات الهبوط الاقتصادي بالانتقال للعمل في القطاع غير الرسمي بدلا من مواجهة البطالة أو التسرب من القوى العاملة.

الشكل البياني ٢-١٣: محددات معاملات "أوكون" والمتغيرات الهيكلية



المصادر: مؤسسة IHS Markit؛ ومسح الرأي التنفيذي في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛ وتقديرات نماذج منظمة العمل الدولية من إعداد إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية؛ ومعهد إحصاءات منظمة اليونسكو؛ ومؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يشير ارتفاع قيم البيروقراطية والرشوة إلى تصنُّ النتائج/التصنيفات (أي انخفاض التكاليف). وجميع النتائج دالة إحصائياً عند مستوى ١٠٪ أو أقل (أي ٥٪ أو ١٪).

... مع انعكاسات النشاط غير الرسمي على تعافي سوق العمل بعد الجائحة

هل سيعوق النشاط غير الرسمي التعافي أم ييسره؟ لا يزال مسار تعافي سوق العمل على المدى القريب محاطاً بعدم اليقين نظراً لاستمرار تكشف آثار الجائحة في ظل طفرة السلالات المتحورة الجديدة من الفيروس وبطء وتيرة التلقيح في بلدان كثيرة. ويبدو أن هناك سيناريوهين معقولين، لكن نقص البيانات عالية التواتر يتعذر معه تحديد أيهما يرجح تحقيقه:

- الاقتصادات التي يسودها القطاع غير الرسمي قد تشهد تعافياً أسرع من المعتاد في التوظيف على المدى القصير بمجرد احتواء المخاطر الصحية. فقد أثرت تدابير الإغلاق العام والقيود الأخرى على التوظيف بشدة في القطاعات التي تتسم بارتفاع حجم النشاط

- ارتفاع مساهمة الزراعة وانخفاض مساهمة الخدمات في القيمة المضافة، مما قد يشير إلى انخفاض مستويات المهارة وازدياد حجم النشاط غير الرسمي.

ويعد النشاط غير الرسمي من أقوى محددات معامل «أوكون» (راجع Ahn and others 2019). وعند إدراج جميع المتغيرات في نموذج الانحدار، فإن متغيرات النشاط غير الرسمي للعمالة، ومساهمة القيمة المضافة للخدمات في إجمالي الناتج المحلي، ومستوى التعليم أو المهارة هي فقط التي تظل دالة إحصائياً.^{١٣}

^{١٣} لا تعني هذه النتيجة بالضرورة أن المتغيرات الأخرى ليست مهمة. بل إنها تعكس قوة الارتباط الخطي بين مختلف المفاهيم، أو عدم وجود تأثير مباشر بعد استبعاد أثر النشاط غير الرسمي والتعليم ومساهمة الخدمات (بعبارة أخرى، لا تؤثر المتغيرات الأخرى على معامل «أوكون» إلا من خلال هذه المتغيرات الثلاثة)، أو تعكس الأمرين.

وبخلاف ذلك، ستواجه بلدان المنطقة زيادة مخاطر الآثار المتأخرة وانخفاض النمو الممكن والاحتوائي في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتصدى السياسات للأسباب الكامنة وراء ضعف استجابات سوق العمل، مما سيؤدي إلى تسريع وتيرة التعافي الدوري ويسهم في زيادة النمو واستمراره على المدى الطويل.

ضرورة إعادة ضبط تدابير سوق العمل المرتبطة بالأزمة

مع ازدياد زخم مسارات التعافي، ينبغي أن تتحول السياسات من التركيز على الاحتفاظ بالعمالة إلى تيسير إعادة توزيعها. فمن شأن إلغاء برامج الاحتفاظ بالعمالة تدريجياً (على سبيل المثال في أذربيجان ومصر والأردن) في ظل ازدياد فعالية التعافي أن يساعد على تجنب دعم الوظائف التي قد تتلاشى مقومات بقائها بشكل دائم. وبالنسبة للبلدان التي تشهد تعافياً قوياً في أسواق العمل والنشاط (مثل مصر وأوزبكستان) فيمكنها التحول من سياسات الاحتفاظ بالعمالة إلى سياسات إعادة توزيعها (عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) والبدء في تشجيع العودة إلى البحث النشط عن الوظائف، مما يضمن إعادة انخراط أولئك الذين تزايد انفصالهم عن سوق العمل أثناء الأزمة. أما البلدان التي تمتلك حيزاً مالياً كافياً فبإمكانها أن تدعم توفير فرص العمل، من خلال إعانات دعم التوظيف المؤقتة والمصممة بدقة والموجهة للمستحقين (OECD 2021). ومن شأن تقديم الحوافز أيضاً أن يساعد في تشجيع انتقال العمالة إلى فرص العمل الأخرى الآخذة في التوسع.

وينبغي أن تحد السياسات من مخاطر الندوب الاقتصادية الغائرة على من تضرروا بشدة من جراء الجائحة. ويمكن التوسع في سياسات سوق العمل النشطة لتشجيع إعادة توزيع العمالة، مثل تحديث وتعزيز دور خدمات التوظيف العامة لتحسين قدرات العمالة التي تؤهلهم للحصول على الوظائف وتيسير توظيفهم، وخاصة الشباب. وينبغي مواصلة تشجيع التدريب المهني، الذي أولاه قليل من بلدان المنطقة الأولوية أثناء الجائحة، وذلك لزيادة فرص العمل ومعالجة عدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل. وسوف يتعين تكريس الموارد الكافية لوقف خسائر التعلم بين الأطفال الذين فقدوا وقتاً تعليمياً أثناء الجائحة، وبشكل أعم للاستثمار في التعليم عالي الجودة. وسيساعد ذلك على معالجة البطالة بين الشباب عن طريق الحد من

غير الرسمي (أي الخدمات كثيفة المخالطة). وهذا يعني أن التوظيف في هذه القطاعات يمكن أن يتعافى سريعاً بمجرد رفع القيود بشكل كامل وعودة الاقتصادات إلى طبيعتها. وتشير الدراسات التي أجريت مؤخراً عن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى أن الوظائف غير الرسمية كانت أشد تضرراً في بداية أزمة الجائحة، لكن يفترض أن تشهد انتعاشاً أسرع في مرحلة التعافي مقارنة بالوظائف الأخرى لأنها تخضع لأقل حد من تكاليف التوظيف والتجهيز (Alfaro, Becerra, and Eslava 2020). وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فإن ذلك يعني إمكانية تعافي التوظيف في القطاع غير الرسمي بوتيرة أسرع لأن الوظائف غير الرسمية تتسم بالمرونة من حيث تكاليف التوظيف. ورغم أن انتعاش التوظيف في القطاع غير الرسمي يؤدي إلى زيادة مجموع العاملين على المدى القريب، فإن عودة العاملين إلى القطاع الرسمي عندما يعود الاقتصاد إلى المرحلة التوسعية من الدورة الاقتصادية من شأنها تيسير حدوث تعافٍ اقتصادي أقوى وأكثر دواماً.

• الارتفاع المزمع في مستوى النشاط غير الرسمي سيعوق التعافي الاقتصادي القوي والمستدام. ونظراً للتحديات التي تواجه الكثير من بلدان المنطقة في سبيل الحصول على اللقاحات، لا يبدو أن انحسار الجائحة أمر مرجح في أي وقت قريب وقد تظل عقبة أمام التعافي. وبالنسبة لهذه البلدان، من المرجح أن تتجرع العمالة المتواجدة بأعداد كبيرة في القطاعات المتضررة من الأزمة (مثل السياحة) مرارة احتمالات فقدان مهاراتها وعدم القدرة على العمل إلا في الوظائف غير الرسمية عندما تعود في نهاية المطاف إلى سوق العمل. وقد يؤدي ذلك إلى حدوث أضرار طويلة الأمد - آثار متأخرة - وضعف التعافي، بما في ذلك عن طريق انخفاض الإنتاجية الكلية في الاقتصاد.

بالنظر إلى المستقبل: إجراءات على صعيد السياسات نحو تحقيق تعافٍ احتوائي للجميع

ينبغي أن توفر السياسات الحماية للفئات الضعيفة وأن تهيئ الظروف الملائمة لقيام أسواق عمل قوية. فهناك أهمية قصوى لسد فجوات الأمان الاجتماعي ودعم الفئات الضعيفة التي أضرتها الجائحة على نحو غير متكافئ.

عدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل، وتعزيز الإنتاجية.

ومن الضروري إعادة النظر في نظم وسياسات الحماية الاجتماعية لدعم تحول العمالة إلى القطاع الرسمي حتى يحد التعافي من الندوب الاقتصادية، وخاصة بالنسبة للعمالة التي قد تظل محاصرة في القطاع غير الرسمي. وقد أتاحت الجائحة بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها حول كيفية توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل العمالة غير الرسمية: فقد استحدثت عدة بلدان، مثل مصر والمغرب، برامج التحويلات النقدية الموجهة، مستفيدة من الابتكار المالي والرقمنة. وينبغي للحكومات أيضا تيسير التحول إلى القطاع الرسمي، إذ إن زيادة حجم النشاط غير الرسمي في بلد ما ترتبط غالبا بانخفاض مستويات الرفاهة ونصيب الفرد من الدخل والإنتاجية وزيادة الفقر. وسينطوي ذلك على تنفيذ مجموعة من السياسات، منها الحد الأدنى للأجور المصمم بدقة، وضرائب العمل، حيث يمكن لفروق ضريبة العمل المرتفعة أن تحد من التوظيف في القطاع الرسمي. ويمكن أن يتحول العبء الضريبي من ضرائب العمل إلى ضرائب الاستهلاك، مما يقلل احتمالات تشويه هامش الوظائف الرسمية مقابل غير الرسمية، لكن ينبغي تعويض الأسر منخفضة الدخل عن أي أثر لتنازلية الضريبة من خلال التحويلات النقدية.^{١٤} ومع المضي قدما في تحول سوق العمل إلى القطاع الرسمي، يتعين حماية العمالة من خلال برامج تأمينات البطالة جيدة التصميم (راجع Duval and Loungani, 2019). ويمكن أن يساعد التحول إلى القطاع الرسمي أيضا على تعزيز تكيف سوق العمل مع الدورة الاقتصادية عندما يقترن بالسياسات التالية.

السياسات الهيكلية بإمكانها تحسين فرص التعافي وزيادة النمو الممكن

يتعين على الحكومات تسريع السياسات الكفيلة بتحسين بيئة الأعمال. ويتطلب ذلك اتباع منهج إصلاحي شامل، بما في ذلك تشجيع استخدام منصات الحكومة الإلكترونية، وتعزيز الفحص المستقل للسماح لأجهزة التدقيق والجمهور

^{١٤} هناك طريقة أخرى للحد من فرص المراجعة بين التوظيف في القطاعين الرسمي وغير الرسمي وهي زيادة الاتساق بين معدلات الضريبة الفعلية على العمل الحر (معدل ضريبة مبسط أو على حجم الأعمال) والعمل بأجر (معدل ضريبة الدخل الشخصي).

عموما بممارسة الإشراف الفعال وتعزيز المساءلة وشفافية المالية العامة، فضلا عن تعزيز نفوذ السلطة القضائية واستقلاليتها لضمان إنفاذ العقود وتحسين النزاهة في مختلف القطاعات بما في ذلك جهاز الخدمة المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لإزالة الحواجز أمام المنافسة أن تساعد في تحسين استجابة التوظيف لتغيرات الناتج ورفع معدلات التوظيف عن مستوياتها المنخفضة للغاية قبل الأزمة.

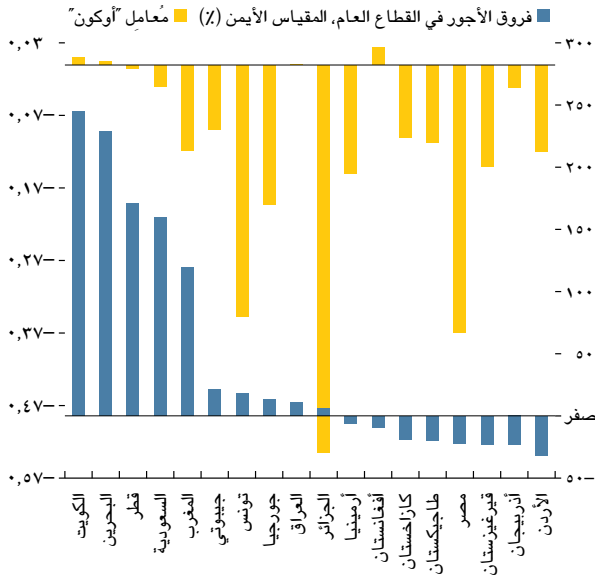
ويتعين كذلك إصلاح الإطار التنظيمي لسوق العمل. فالمنطقة تحقق أداء جيدا فيما يتعلق بمؤشرات مرونة سوق العمل مقارنة بالأسواق الصاعدة الأخرى، لا سيما في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، رغم التباين الكبير بين البلدان. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات مهمة يتعين معالجتها، مثل الجمود في تعيين وفصل العاملين في القطاع الرسمي في الجزائر والمغرب وتونس، وانخفاض المرونة في تحديد الأجور في باكستان وتونس.

وهناك متسع لتقليص دور القطاع العام كجهة العمل التي تمثل الملاذ الأول والأخير. فاستخدام التوظيف في القطاع العام كأداة مضادة للاتجاهات الدورية (على غرار ما حدث في متوسط بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أثناء الجائحة) يعد محفوفا بالمخاطر نظرا لصعوبة تخفيض هذا التوظيف بعد انتهاء الحاجة لاستخدامه. وقد أدت الحماية المفرطة وارتفاع فروق الأجور في القطاع العام (الشكل البياني ٢-١٤) إلى تشويه الحوافز وتقسيم سوق العمل وسوء تسعير العمالة (IMF 2016, 2018). وهناك حاجة إلى الحد من التوظيف في القطاع العام، ومعالجة ارتفاع المتطلبات الإجرائية للفصل من العمل، وإصلاح نظام تعويضات إنهاء الخدمة. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتم تقسيم سوق العمل بين المواطنين والوافدين، فإن السماح للعمال المهاجرين بقدر أكبر من المرونة للتنقل بين الوظائف (مثلما فعلت قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) سيعود عليهم بالنفع من خلال حصولهم على أجور أعلى.

وأخيرا، هناك حاجة إلى معالجة الفجوات طويلة الأمد المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين. ففي كثير من البلدان، تتحمل النساء غالبا مسؤولية الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والمسنين. ومن شأن إتاحة مرافق لرعاية الأطفال في مراحل العمر المبكرة بأسعار معقولة أن يساعد في زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل. وعلاوة على ذلك،

٢- تحديات سوق العمل أثناء الجائحة، ودور النشاط غير الرسمي، والطريق إلى المستقبل

الشكل البياني ٢-١٤: فروق الأجور في القطاع العام ومُعامل "أوكون"



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير فروق الأجور إلى فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص، كنسبة مئوية، وهي مستمدة من دراسة (2018) IMF.

ستكون هناك حاجة إلى تعزيز قوانين مكافحة التمييز ضد المرأة، وتعزيز شفافية الأجور، وزيادة فعالية إنفاذ قوانين المساواة في الأجور. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تعزيز التحول الرقمي إلى تقوية وضع المرأة في سوق العمل من خلال توفير طرق عمل أكثر مرونة تسهل لها الجمع بين العمل بأجر ومسؤوليات تقديم الرعاية.

المراجع

- International Labour Organization (ILO). 2021. *World Employment and Social Outlook: Trends 2021*. Geneva: International Labour Organization.
- International Monetary Fund (IMF). 2016. “Managing Government Compensation and Employment— Institutions, Policies, and Reform Challenges.” IMF Policy Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2018. “Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia.” IMF Departmental Paper 18/01, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Loayza, Norman, and Jamele Rigolini. 2011. “Informal Employment: Safety Net or Growth Engine?” *World Development* 39 (9): 1503–15.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2021. *OECD Employment Outlook 2021: Navigating the COVID-19 Crisis and Recovery*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Purfield, Catriona, Harald Finger, Karen Ongley, Benedicte Baduel, Carolina Castellanos, Gaelle Pierre, Vahram Stepanyan, and Erik Roos. 2018. “Opportunity for All: Promoting Growth and Inclusiveness in the Middle East and North Africa.” IMF Departmental Paper 18/11, International Monetary Fund, Washington, DC.
- World Bank. 2021. “Taking Stock of COVID-19 Labor Policy Responses in Developing Countries.” JobsWatch COVID-19 Brief (March 3), World Bank, Washington, DC.
- World Economic Forum. 2019. The Global Competitiveness Report 2019.
- Abdih, Yasser. 2011. “Closing the Jobs Gap.” *Finance and Development* 48: 2.
- Ahn, JaeBin, Zidong An, John C. Bluedorn, Gabriele Ciminelli, Zsóka Kóczán, Davide Malacrino, Daniela Muhaj, and Patricia Neidlinger. 2019. “Work in Progress: Improving Youth Labor Market Outcomes in Emerging Market and Developing Economies.” IMF Staff Discussion Note 19/02, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alfaro, Laura, Oscar Becerra, and Marcela Eslava. 2020. “EMEs and COVID-19: Shutting Down in a World of Informal and Tiny Firms.” NBER Working Paper 27360, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Assaad, Ragui, Rana Hendy, Moundir Lassassi, and Shaimaa Yassin. 2018. “Explaining the MENA Paradox: Rising Educational Attainment, Yet Stagnant Female Labor Force Participation.” IZA Discussion Paper 11385, IZA Institute of Labor Economics, Bonn, Germany.
- Ball, Laurence, Davide Furceri, Daniel Leigh, and Prakash Loungani. 2019. “Does One Law Fit All? Cross-Country Evidence on Okun’s Law.” *Open Economies Review* 30 (5): 841–74.
- Duval, Romain, and Prakash Loungani. 2019. “Designing Labor Market Institutions in Emerging Market and Developing Economies: Evidence and Policy Options.” IMF Staff Discussion Note 19/04, International Monetary Fund, Washington, DC.

٣- كوفيد-١٩ وآفاق قطاع الشركات

الصاعدة (عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).^١ فقبل الجائحة، بصفة خاصة، كانت مستويات نمو الإيرادات والربحية والسيولة أقل، بينما كان الرفع المالي أعلى. وعمقت الجائحة من محن المنطقة من خلال ما حدث من تراجع غير مسبوق في إيرادات الشركات وربحياتها (الشكل البياني ٣-١).

في أعقاب صدمة حادة، بدأ التعافي على نحو مطرد لكنه غير متوازن

بعد أن شهدت الإيرادات هبوطا تاريخيا في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، جاء رفع إجراءات الاحتواء تدريجيا فسمح لبعض الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان بالبدء في التعافي.^٢ أما الموجة الثانية من الجائحة في نهاية ٢٠٢٠ فلم تعق التعافي المستجد لأن البلدان اتبعت منهاجا مختلفا في الإغلاق العام ففرضت قيودا أقل على العمل والسفر. وبحلول الربع الأول من عام ٢٠٢١، كانت مستويات نمو الإيرادات والربحية في قطاع الشركات قد عادت إلى ما كانت عليه قبل الجائحة. ومع هذا، لم تستفد كل الشركات من التعافي بشكل متساو، وهناك تباعد أخذ في الاتساع بين المجموعات المختلفة من الشركات.

^١ يقوم التحليل بصفة أساسية على عينة الشركات المدرجة في البورصة المأخوذة من قاعدة بيانات Compustat، وهي تحتوي على بيانات محدودة عن بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (CCA). وتكمل هذه البيانات أحدث مسح بيئة الأعمال وأداء المؤسسات (BEEPS) التي يجريها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي، ومسوح المؤسسات لمتابعة آثار كوفيد-١٩ التي يجريها البنك الدولي، وجمعت معلومات خاصة بالفترة المحيطة بذروة الجائحة عن شركات مدرجة وشركات غير مدرجة في البورصة على حد سواء من كل من أرمينيا وأذربيجان ومصر وجورجيا والأردن وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ولبنان والمغرب وطاجيكستان وتونس وأوزبكستان والصفة الغربية وغزة. وتستخدم هذه البيانات في تقييم ما إذا كان تأثير الجائحة على الشركات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى يضاها تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان وفي توثيق أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودور الرقمنة في تخفيف وطأتها، ومدى اتساع نطاق الدعم من السياسات على مستوى المنطقتين.

^٢ في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، كان وسيط انكماش إيرادات الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان (على أساس عينة الشركات المدرجة في البورصة المأخوذة من قاعدة بيانات Compustat) وما أبلغته الشركات الكبرى في بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (على أساس مسح بيئة الأعمال وأداء المؤسسات (BEEPS) ومسوح المؤسسات لمتابعة آثار كوفيد-١٩) متشابهين إلى حد كبير حيث بلغا ١٨٪ (على أساس سنوي مقارن).

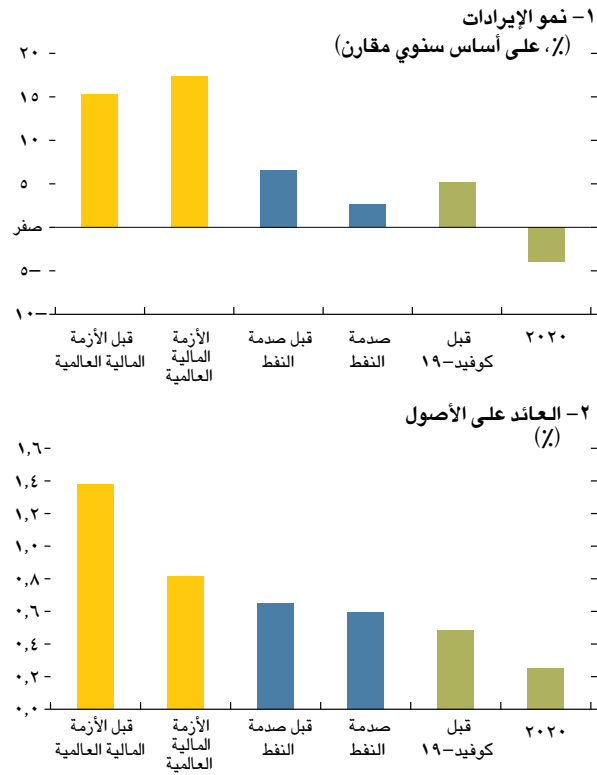
بدأت الشركات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشهد تعافيا غير متوازن بعد أن تضررت بشدة من أزمة كوفيد-١٩. وبرغم الدعم الذي قدمته السياسات والخطوات الكبيرة التي اتخذتها الشركات لتعديل تكاليفها، وقع العبء الأكبر من تفشي الجائحة على القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر، والشركات التي تعاني من مواطن ضعف كانت موجودة من قبل، والشركات الصغيرة، وتلك التي يعوزها الاتصال الرقمي. وعلى الرغم من احتواء المخاطر على السيولة والملاءة حتى الآن في قطاع الشركات ككل، يتوقع أن تظل ضغوط السيولة مرتفعة على الشركات التي تعاني من مواطن ضعف، غير أن المخاوف بشأن الملاءة لن تتفاقم إلا في حالة ضعف التعافي الاقتصادي أو سحب الدعم المقدم من السياسات قبل الأوان. واحتفظت الأجهزة المصرفية بصلابتها حتى الآن، بفضل السياسات المالية الكلية ودعم السيولة، وإن كانت المخاطر آخذة في التراكم في النظم التي بلغت درجة عالية من الانكشاف للشركات التي تعاني من مواطن ضعف. أما على المدى المتوسط، فيشير اختبار القدرة على تحمل الضغوط إلى أن هناك نسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٥٪ من الشركات في المنطقة قد تحتاج إلى إعادة هيكلة أو قد يتطلب الأمر تصفيته. ومن ثم، فإن دعم السياسات الموجه للشركات والقطاعات المعرضة للمخاطر لكنها قابلة للاستمرار سيظل ضروريا إلى أن يترسخ التعافي. وعلاوة على ذلك، فالإسراع بإعادة هيكلة الشركات القابلة للاستمرار وإن كانت معسرة وتصفية تلك التي لا تمتلك مقومات الاستمرار سيساعد على ضمان تحقيق تعاف أقوى وأكثر صلابة. ومن أجل الحفاظ على الاستقرار المالي، ينبغي للسلطات أن تراقب مخاطر السلامة الاحترازية الكلية بعناية، وأن تحتفظ بشبكات أمان مالي ملائمة، وتشجع البنوك المعرضة للمخاطر على الاستفادة من فرصة النقاط الأنفاس التي يتيحها الدعم الذي تقدمه السياسات، وأن تعمل على تقوية هوامشها الوقائية في مواجهة المخاطر القادمة.

تعاف غير متوازن في أعقاب أزمة غير مسبوقه

دخل قطاع الشركات غير المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان (MENAP) معترك الجائحة في ظل أساسيات اقتصادية أضعف مما كانت عليه قبل الأزمات السابقة ومقارنة بأوضاع الشركات في اقتصادات الأسواق

إعداد نور الدين لعبيدي، ومحمد بلخير، وزهرا سخا، مع مساهمات من مهدي الهادي، ومحب ملك، ومونيكا بيتريكو، وقدمت مساعدة بحثية ممتازة كل من أولوريمي أكين-أولوغبادي، وكيت نغوين.

الشكل البياني ٣-١: نمو الإيرادات وتحقيق الربحية مقارنة بالأزمات السابقة



المصادر: مؤسسة S&P Global Market Intelligence، قاعدة بيانات Compustat، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند النتائج إلى عينة الشركات غير المالية التي أصدرت تقاريرها السنوية في عام ٢٠٢٠. وتُعرف فترة ما قبل الأزمة بأنها السنتان السابقتان على كل موجة أزمات، وقبل كوفيد-١٩ تعرض قيم وسيط الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ونمو الإيرادات هو معدل نمو المبيعات ربع السنوية على أساس سنوي مقارن. والعائد على الأصول يساوي نسبة صافي الدخل مضروباً في ١٠٠ قبل البنود الاستثنائية على الأصول. وتتضمن العينة شركات من البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وعمان وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.

دول مجلس التعاون الخليجي، والتي كانت تمثل ٧٠٪ من القوى العاملة فيها قبل الجائحة ولم يتحسن هذا الوضع بعد (الفصل ٢).

وكانت الشركات في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر هي التي تحملت مغبة الجائحة ولم تتعاف بعد. فخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، تقلصت الإيرادات في هذه القطاعات أكثر مما فعلت في القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر (-١١٪ و-٧٪، على التوالي، على أساس سنوي مقارن؛ الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٢). وبحلول الربع الأول من عام ٢٠٢١، كانت إيرادات القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر قد تعافت بشكل كبير (١٨٪ على أساس سنوي مقارن)، وبلغت ربحيتها مستويات تجاوزت تلك التي كانت سائدة قبل الأزمة. وفي الوقت نفسه، استمر تراجع نمو إيرادات القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر.

ووقع ضرر أشد على الشركات التي كانت أساسياتها الاقتصادية أضعف قبل الجائحة وعلى الشركات الصغيرة.

- بنهاية عام ٢٠٢٠، اتسعت فجوة الأداء بين الشركات التي كانت أفضل أداء وتلك التي كانت أسوأ أداء قبل الجائحة (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٣) — مرتبة حسب ربحيتها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (أعلى وأدنى ربيع على التوالي)^٣. ويرجع هذه الاتساع إلى الهبوط الحاد في إيرادات الشركات الأسوأ أداء خلال النصف الأول من ٢٠٢٠، بينما لم يسجل متوسط الشركات الأفضل أداء أي انكماش. وبحلول الربع الأول من عام ٢٠٢١، ظلت الشركات الأسوأ أداء تشهد انخفاضاً حاداً (-٣٠٪ على أساس سنوي مقارن)، بينما كانت الشركات الأفضل أداء قد تعافت بقوة (١٦٪).

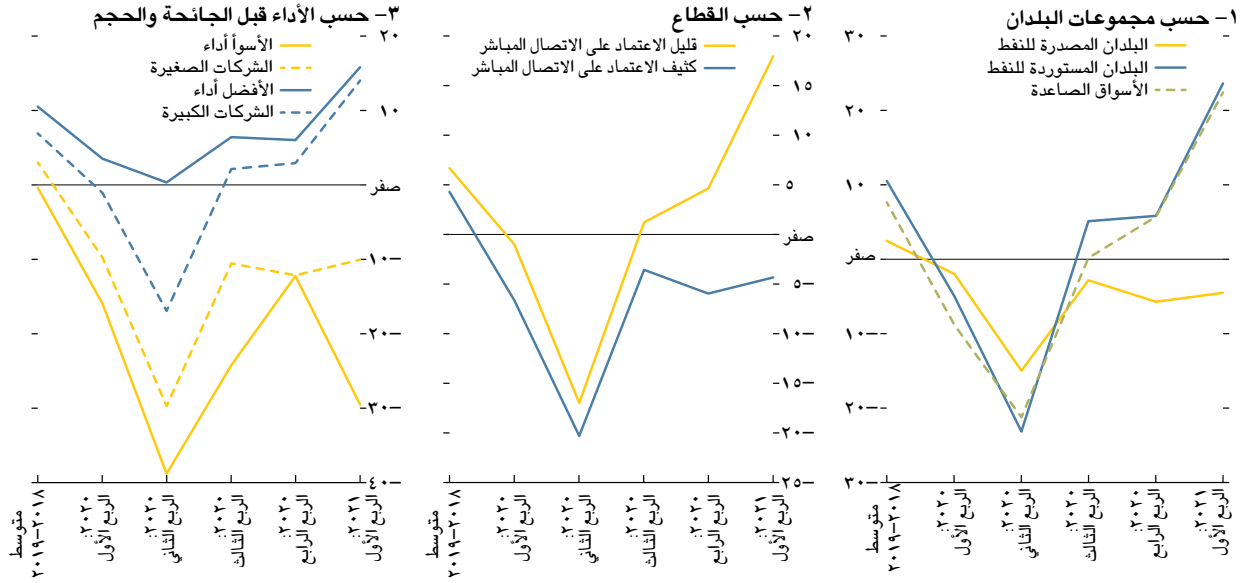
- وتقلصت إيرادات الشركات الصغيرة المدرجة في البورصة بمقدار الضعف تقريباً مقارنة بالشركات الكبرى النظيرة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠،^٤ وبحلول الربع الأول من عام ٢٠٢١، كانت لا تزال تشهد تقلصاً (-١١٪ على أساس سنوي مقارن)، وكانت الشركات الكبرى تتعافى بقوة (١٤٪، الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٣).

- وعلاوة على ذلك، كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (الشركات الأصغر غير المدرجة في البورصة التي توظف أقل من ٢٥٠ عاملاً) قد تأثرت بشدة في القطاعات الرئيسية الغنية بفرص

^٣ الشركات التي كانت أفضل أداء قبل الجائحة دخلت الأزمة كذلك بمستويات مرتفعة من هوامش السيولة والحصص في رؤوس أموالها. ^٤ تُعرف الشركات الصغيرة (الكبيرة)، بناءً على عينة الشركات المدرجة في البورصة المأخوذة من قاعدة بيانات Compustat، بأنها تلك التي يبلغ مجموع أصولها مستوى أقل (أعلى) من متوسط مجموع الأصول (الذي ينفرد به أحد البلدان) في ٢٠١٩.

وتعافي الشركات في البلدان المصدرة للنفط متأخر عن التعافي في البلدان المستوردة للنفط. فبرغم انكماش الإيرادات في البلدان المصدرة للنفط بنحو نصف حجم تراجعها في البلدان المستوردة للنفط خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، فقد تعافت الإيرادات والربحية في البلدان المستوردة للنفط بوتيرة أسرع بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ وظل أداؤها متقدماً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، مما يعكس الاتجاهات العامة في الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ١). وتعكس هذه الفجوة في الأداء ما يلي: (١) الدور البارز للشركات في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر والتي تضررت بشدة في البلدان المصدرة للنفط (٢٠٪ أعلى من البلدان المستوردة للنفط)، و(٢) فقدان أعداد هائلة من وظائف الوافدين — ولا سيما في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر — في

الشكل البياني ٣-٢: أداء نمو الإيرادات على مستوى مجموعات الشركات (على أساس سنوي مقارن)



المصادر: مؤسسة S&P Global Market Intelligence، قاعدة بيانات Compustat، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر بشكل كبير تتضمن الخدمات وتجارة التجزئة والصحة والنقل، بينما القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر تتضمن السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والصناعات التحويلية والمواد الكيماوية ومعدات العمل والاتصالات والمرافق. وتتحدد مراتب الشركات حسب أدائها قبل الجائحة بناء على متوسط ربحيتها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (الربيع الأدنى والربيع الأعلى في توزيع الربحية خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠١٩).

متوسط الشركات الخاصة (-١٩٪) خلال النصف الأول من ٢٠٢٠ - الأمر الذي يرجح أن يعود إلى الدعم الحكومي وتواجدها في قطاع المرافق، والذي لاقى طلباً أكثر استمراراً. ومع هذا، بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢١، كانت إيرادات المؤسسات المملوكة للدولة لا تزال تتقلص (-٣,٥٪)، وكانت إيرادات الشركات المملوكة للقطاع الخاص قد تعافت بقوة (١٠٪).

وعلى العكس من ذلك، كانت الشركات التي تمتلك إمكانات الاتصال الرقمي قادرة على تخفيف تأثير الجائحة جزئياً. فيشير أحد تحليلات الانحدار إلى أن الشركات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي استثمرت في وسائل التكنولوجيا الرقمية قبل الجائحة شهدت تراجعاً أقل بنحو ٤ نقاط مئوية في مبيعاتها عندما بلغت الجائحة ذروتها مقارنة بتلك التي لم تستثمر فيها (الشكل البياني ٣-٤؛ راجع دراسة Abidi, El-Herradi, and Sakha (2021) والمرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل).

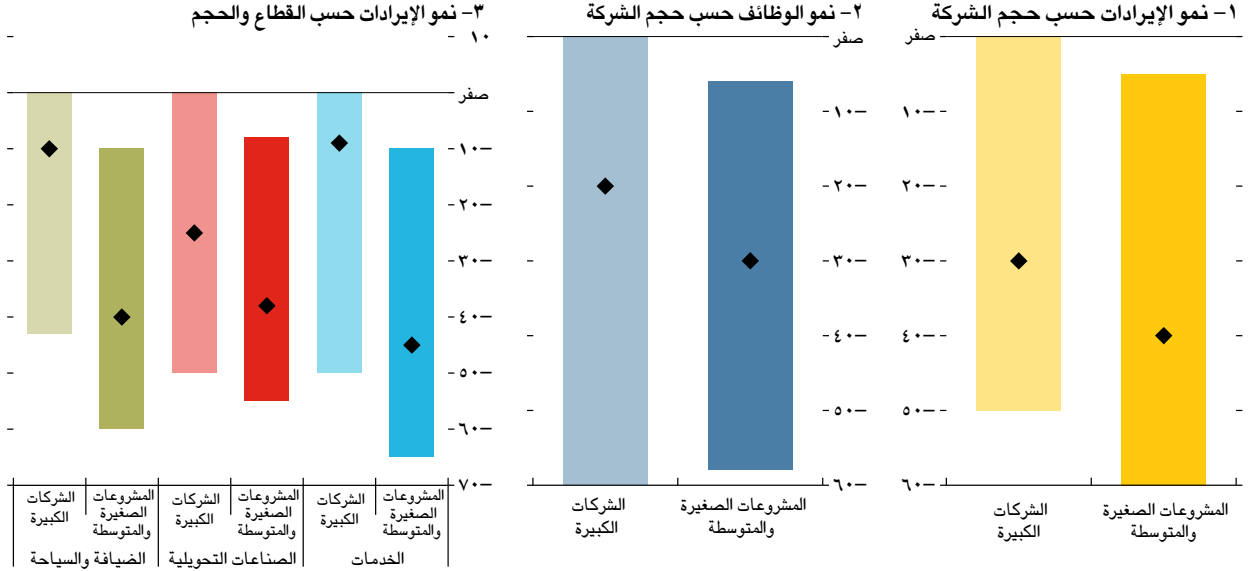
الدعم المقدم من السياسات وتعديل التكاليف ساعداً الشركات على تجاوز الأزمة

كان للدعم المقدم من السياسات وسرعة حركة الشركات في تعديل نماذج عملها وعملياتها لمواجهة الأزمة دور مهم في تخفيف ضغوط السيولة المباشرة، ومنع حالات الإفلاس.

العمل. وكانت خسائرها على مستوى الإيرادات وفقدان الوظائف في ذروة الجائحة أمدح قليلاً مقارنة بالشركات الكبيرة (الشكل البياني ٣-٣، اللوحتان ١ و٢). غير أن إيرادات هذه الشركات شهدت هبوطاً حاداً تراوح بين ٤٠٪ و٤٥٪ في قطاعات الخدمات والضيافة والسياحة مقارنة بانكماش إيرادات الشركات الكبرى بنحو ١٠٪ (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ٣). وبالمثل، كانت فجوة فقدان الوظائف أوضح في هذه القطاعات، فتراجعت الوظائف التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها بنسبة ٣٢٪ مقابل ٢٠٪ في الشركات الكبيرة. وكان تأثير الأزمة على هذه الشركات أكبر لأنها غالباً ما تكون أقل تنوعاً، والتقليص التنظيمي للعمالة فيها أصعب (وبالتالي فهي معرضة بشكل أكبر لمخاطر هبوط الطلب)، في حين تتجه البنوك على الأغلب إلى تخفيض إقراضها بصورة أشد حدة في أوقات العسر (راجع دراسة Joseph, Kneer, and van Horen, 2021).

وتعافي المؤسسات المملوكة للدولة متأخر عن الركب. فقد دخلت المؤسسات المملوكة للدولة الأزمة من مركز أضعف (نمو إيراداتها بنسبة ٢,٥٪، أي بنحو نصف متوسط الشركات المملوكة للقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان)، لكن تراجع إيراداتها كان أقل (-٦٪ على أساس سنوي مقارن) من

الشكل البياني ٣-٣: أداء الشركات حسب الحجم والقطاع في ذروة الأزمة (% على أساس سنوي مقارن)



المصادر: مسح بيئة الأعمال وأداء المؤسسات، ومسوح المؤسسات لمتابعة آثار كوفيد-19؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأعمدة تمثل المدى الربيعي والعلامات تمثل الوسيط. والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي التي تُشغل أقل من ٢٥٠ موظفًا، بينما المشروعات الكبيرة تُشغل ٢٥٠ موظفًا أو أكثر. ويحتسب نمو الوظائف على أساس الفرق % بين عدد الموظفين بدوام كامل في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. ويقدر نمو الإيرادات على أساس هبوط المبيعات % في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بعام ٢٠١٩. واستندت تقديرات ٢٠٢٠ إلى الأوضاع التي كانت سائدة في ذروة الجائحة، وقت إجراء معظم المسوح.

- تقلصت مدفوعات ضريبة الدخل (للضرائب المتراكمة من عمليات ٢٠١٩) بنسبة ١٢٪ وتراجعت المعدلات الضريبية الفعلية بمقدار نقطتين مئويتين في ٢٠٢٠. ولوحظ أن الهبوط الأكبر كان في المدفوعات الضريبية للشركات التي كانت أسوأ أداء قبل الجائحة (-٢٤٪). وكان تراجع المعدلات الضريبية الفعلية أوضح في البلدان المستوردة للنفط (-٣ نقاط مئوية) مقارنةً بالبلدان المصدرة للنفط (-٢،٠ نقطة مئوية). ومع ذلك، انكسرت المدفوعات الضريبية والمعدلات الضريبية الفعلية بأقل مما أبلغه متوسط الشركات في الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ١).
- انخفضت مصروفات فوائد الشركات بنسبة ١٠٪، وكان هبوطها أعمق على مستوى البلدان المصدرة للنفط مقارنةً بالبلدان المستوردة للنفط (-١٣٪ مقابل -٨٪، على التوالي). وعلى سبيل المقارنة، فإن تراجع مصروفات الفائدة في شركة عادية من الأسواق الصاعدة لم يتجاوز ٢٪ تقريبًا (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ٢).
- ارتفع صافي الاقتراض خلال عام ٢٠٢٠، كنسبة مئوية من أصول عام ٢٠١٩، بمقدار ٣ نقاط مئوية، أي أقل

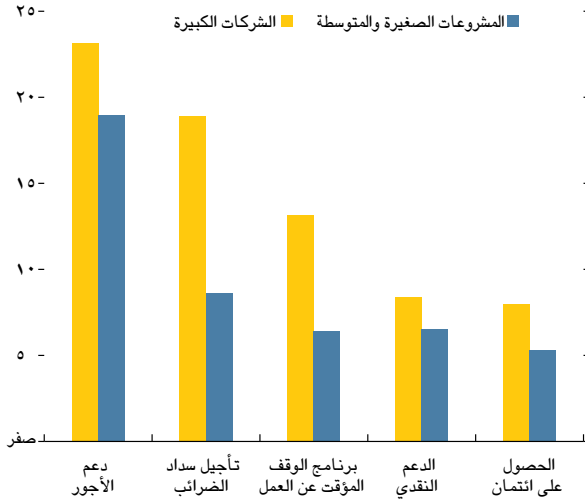
وتسهيل التعافي المستجد. وقامت البلدان في أنحاء المنطقة بتفعيل مجموعة من إجراءات المالية العامة والإجراءات النقدية والمالية الكلية لدعم الشركات. وتشير التقارير إلى أن تأجيل سداد مدفوعات الضرائب وبرامج الوقف المؤقت عن العمل ودعم الأجور هي أبرز أشكال الدعم المقدم من السياسات شيوعاً في المنطقة أثناء فترة الجائحة. وانخفضت تكاليف الاقتراض بفضل تخفيض سعر الفائدة الأساسي ودعم السيولة وبرامج ضمان القروض. وبوجه عام، تشير ٣٤٪ من الشركات في عينة من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أنها حصلت على نوع واحد على الأقل من دعم السياسات. ومع هذا، كان حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الدعم محدوداً نسبياً، فتلقت ٣٣٪ منها نوعاً واحداً على الأقل من الدعم من جانب السياسات مقابل ٤٨٪ من الشركات الكبيرة (الشكل البياني ٣-٥).

وبالنسبة لمتوسط الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، تبين الكشف المالية المساهمة المهمة من دعم السياسات أثناء عام ٢٠٢٠.

بناءً على عينة محدودة من ٣٥١١ شركة أبلغت بيانات أخذت من مسح بيئة الأعمال وأداء المؤسسات (BEEPS)، ومسوح المؤسسات لمتابعة آثار كوفيد-١٩، والتي تغطي ستة بلدان في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

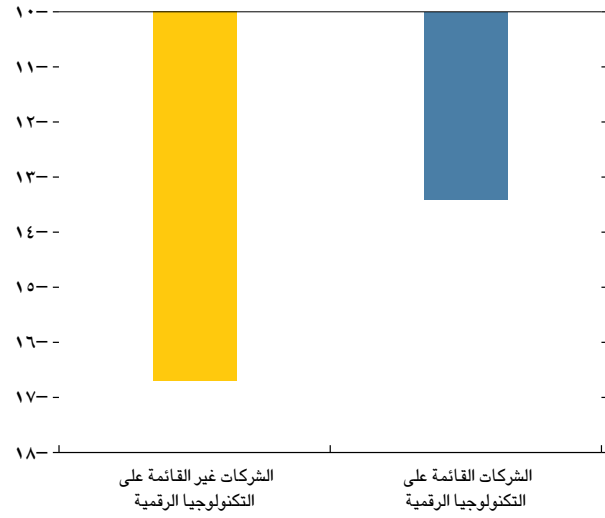
٣- كوفيد-١٩ وأفاق قطاع الشركات

الشكل البياني ٣-٥: المشروعات الصغيرة والمتوسطة حصلت على دعم أقل من السياسات مقارنة بالشركات الكبيرة (% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة)



المصادر: مسح بيئة الأعمال وأداء المؤسسات، ومسوح المؤسسات لمتابعة آثار كوفيد-١٩: وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها الشركات التي تُشغل أقل من ٢٥٠ موظفاً والشركات الكبرى هي التي تُشغل أكثر من ٢٥٠ موظفاً. وتُطرح المسوح أسئلة على الشركات حول ما إذا كانت قد حصلت على أي من آليات الدعم التالية من السلطات المحلية أو الوطنية: تأجيل مدفوعات سداد الضرائب، والحصول على تمويل، والدعم النقدي، ودعم الأجور، وبرنامج الوقف المؤقت عن العمل، والإعفاءات المالية، وغيرها. ووقع الاختيار على أكبر خمس سياسات.

الشكل البياني ٣-٤: الرقمنة وصلابة الشركات (هبوط المبيعات % في ٢٠٢٠، ذروة الجائحة)



المصادر: دراسة Abidi, El-Herradi, and Sakha (٢٠٢١، قيد الإصدار): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تتضمن العينة أرمينيا وأذربيجان ومصر وجورجيا والأردن وكازاخستان وجمهورية قبرغيزستان ولبنان والمغرب وطاجيكستان وتونس وأوزبكستان والصفة الغربية وغزة. ويستند التحليل التجريبي إلى بيانات ٢٠١٩-٢٠٢٠. وتُصنّف الشركة بأنها قائمة على التكنولوجيا الرقمية إذا كان لديها موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت وكانت تعتمد تكنولوجيا أجنبية قبل الجائحة. وتُدرج التكنولوجيا الأجنبية كمتغير بديل لجودة الرقمنة (مثل وجود نظام مدفوعات) والتزام الشركات باعتماد التكنولوجيا (الانتشار الرقمي). وبني المؤشر الرقمي المستخدم في تحليل الانحدار على «تحليل المكون الرئيسي». وتحليل الانحدار يضبط أثر المتغيرات الخاصة بالشركات، بما فيها عمر الشركة وحجمها.

انخفاض فرص عمل الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي.

المخاوف بشأن السيولة والملاءة ارتفعت في مجموعة جزئية من الشركات

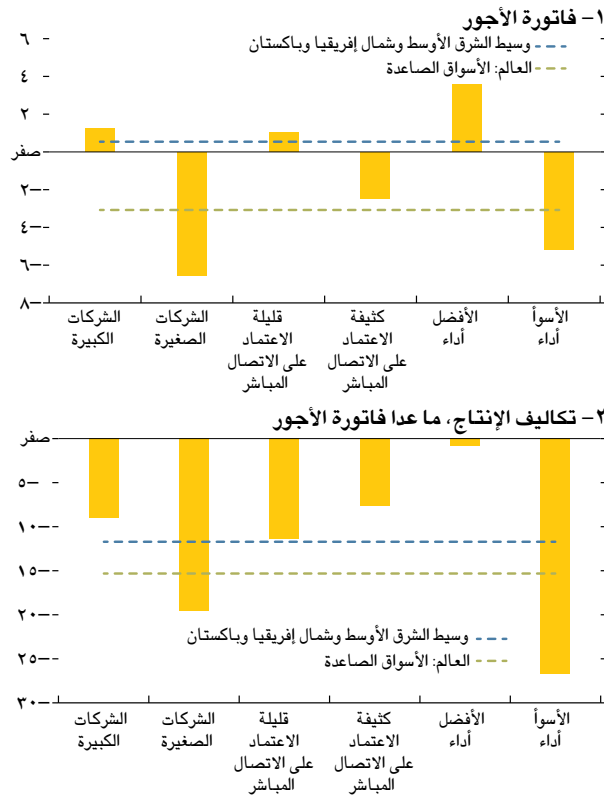
أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تعرض بعض الشركات للمخاطر أكثر من غيرها. وكانت الشركات الأسوأ أداءً قبل الجائحة قد دخلت الأزمة في ظل قدرات ضعيفة على خدمة الدين (نسبة تغطية الفائدة سالبة) وأعباء مديونية مرتفعة (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ١). وبرغم التخفيض الحاد لتكاليف إنتاجها وحصولها على دعم من جانب السياسات، ازدادت المخاطر التي تواجه هذه الشركات من التحول إلى شركات جوفاء («زومبي»)^٦، فضلا على مخاطر السيولة والملاءة. وعلى

^٦ المقصود بالتحول إلى شركات جوفاء («زومبي») هو أن تصبح الأرباح التي تحققها الشركة غير كافية لتغطية تكلفتها الرأسمالية. وتُعرّف دراسة (Banerjee and Hoffman 2020) الشركات الجوفاء («الزومبي») بأنها تلك التي لا تحقق ربحية لكنها تظل باقية في السوق بدلا من الخروج منه عن طريق الاستحواذ أو الإفلاس. وغالبا ما تكون هذه الشركات أصغر حجما وأقل إنتاجية وأكثر اعتمادا على الرفع المالي، وتستثمر أقل في رأس المال المادي وغير المادي.

قليلا من الزيادة التي سجلها متوسط الشركات على مستوى الأسواق الصاعدة وهي ٤ نقاط مئوية.

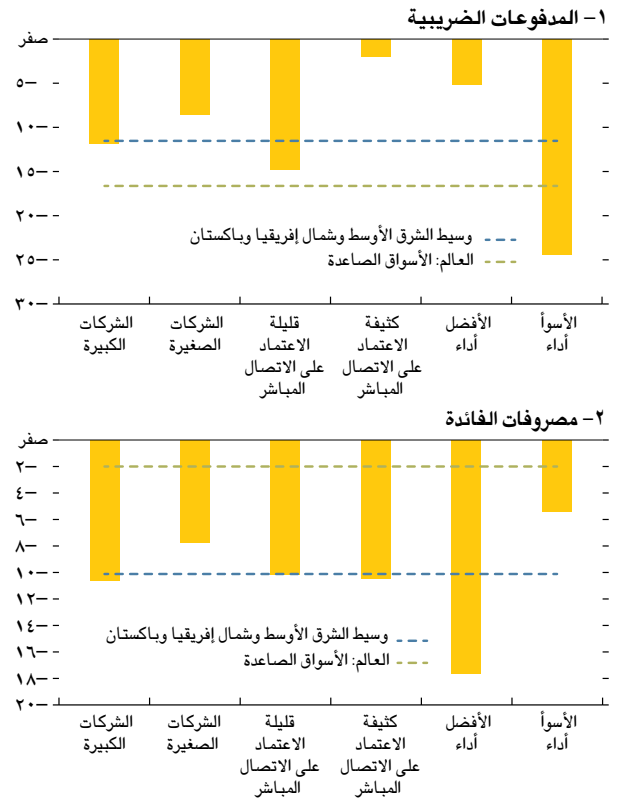
وأمكن كذلك احتواء ضغوط السيولة من خلال انخفاض الكبير في تكاليف إنتاج الشركات وزيادة استخدامها للوسائل التكنولوجية الرقمية (الشكل البياني ٣-٧). فحوالي ٣٥٪ من الشركات التي أبلغت بياناتها من خلال مسح بيئة الأعمال وأداء المؤسسات، ومسوح المؤسسات لمتابعة آثار كوفيد-١٩ كانت قد زادت أنشطتها الرقمية أو بدأت تمارسها، وأقدم ٣٠٪ منها على تغيير عملية إنتاجها كرد فعل في مواجهة الجائحة. وبنهاية ٢٠٢٠، كانت نفقات الشركات بخلاف الأجور قد تقلصت بنسبة ١٠٪، وظلت فواتير أجورها دون تغيير يُذكر. ومع هذا، كان عدم تغير فواتير الأجور يحجب وراءه فروقا ملموسة بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط - فتقلصت فواتير الأجور في البلدان المصدرة للنفط بنسبة ٥٪، لكنها سجلت ارتفاعا مقداره ٣٪ في البلدان المستوردة للنفط، مما يرجع إلى

الشكل البياني ٣-٧: تخفيض تكاليف الإنتاج ساعد على احتواء ضغوط السيولة خلال ٢٠٢٠
(التغير %، على أساس سنوي مقارن)



المصادر: مؤسسة S&P Global Market Intelligence، قاعدة بيانات Compustat؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر بشكل كبير تتضمن الخدمات وتجارة التجزئة والصحة والنقل، بينما القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر تتضمن السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والصناعات التحويلية والمواد الكيميائية ومعدات العمل والاتصالات والمرافق. وتحدد مراتب الشركات حسب أدائها قبل الجائحة بناء على متوسط ربحيتها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (الربيع الأدنى والربيع الأعلى في توزيع الربحية خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠١٩). وتُعرّف الشركات الصغيرة (الكبيرة) بأنها تلك التي يكون مجموع أصولها أقل (أعلى) من وسيط مجموع أصول الشركات في البلد المعني في ٢٠١٩.

الشكل البياني ٣-٦: الدعم المقدم من السياسات ساهم في تخفيف ضغوط السيولة خلال عام ٢٠٢٠
(التغير %، على أساس سنوي مقارن)



المصادر: مؤسسة S&P Global Market Intelligence، قاعدة بيانات Compustat؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر بشكل كبير تتضمن الخدمات وتجارة التجزئة والصحة والنقل، بينما القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر تتضمن السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والصناعات التحويلية والمواد الكيميائية ومعدات العمل والاتصالات والمرافق. وتحدد مراتب الشركات حسب أدائها قبل الجائحة بناء على متوسط ربحيتها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (الربيع الأدنى والربيع الأعلى في توزيع الربحية خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠١٩). وتُعرّف الشركات الصغيرة (الكبيرة) بأنها تلك التي يكون مجموع أصولها أقل (أعلى) من وسيط مجموع أصول الشركات في البلد المعني في ٢٠١٩. وتؤخذ بيانات المدفوعات الضريبية من كشف التدفقات النقدية، وهي بالتالي تعكس المدفوعات الضريبية في ٢٠٢٠ من الخصوم المستحقة بناء على العمليات في ٢٠١٩.

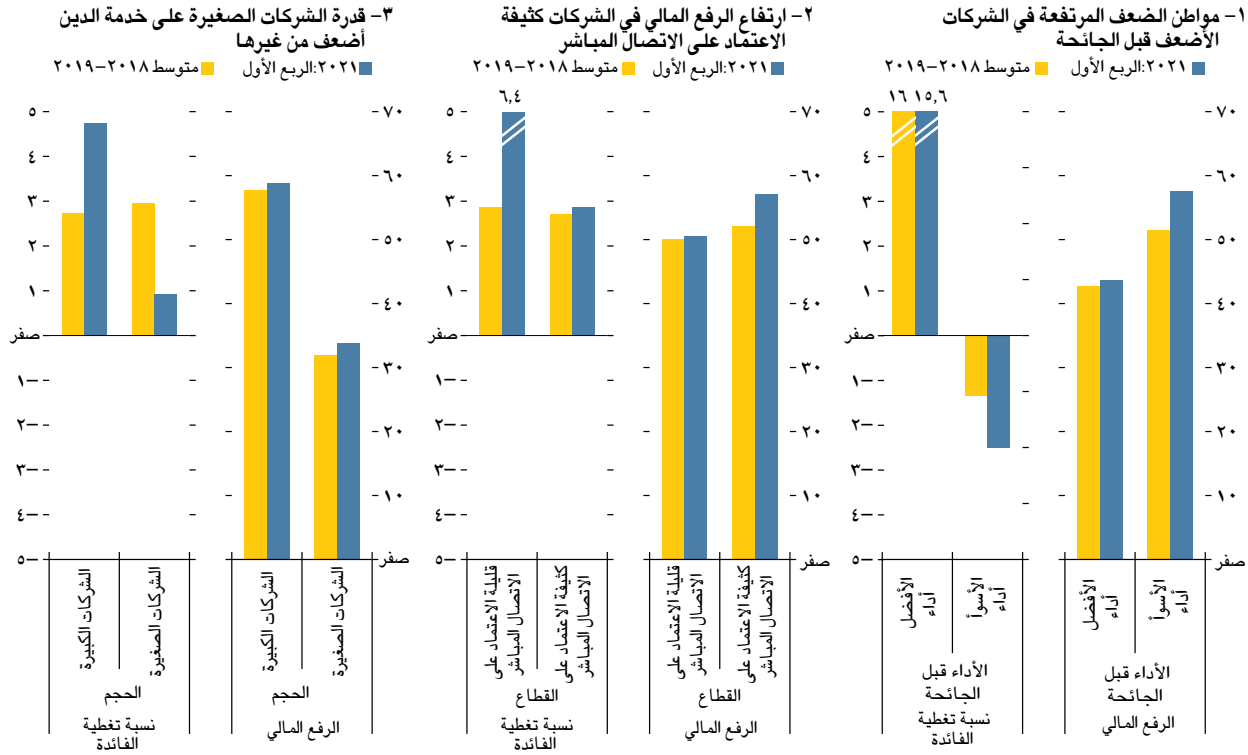
مرتفعاً بالفعل قبل الجائحة — ازداد بشكل كبير (من ٥١٪ إلى ٥٧٪ بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢١؛ الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٢). وتراكم الديون المرتفعة في فترة من تراجع المكاسب يؤدي إلى تصاعد المخاطر على الملاءة.

وكانت الشركات الصغيرة هي التي تحملت مغبة الجائحة، كما حصلت على دعم أقل من جانب السياسات، وتواجه حالياً مشكلة طول أمد التعافي. ومن شأن عوامل ضعف مكاسب هذه الشركات، وتراجع قدرتها على خدمة الدين، والقيود التي تعوق إمكانية حصولها على ائتمان، أن تقضي معاً إلى زيادة تفاقم المخاطر على السيولة والملاءة (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٣).

العكس من ذلك، كانت ضغوط السيولة والملاءة أقل على الشركات الأفضل أداء قبل الجائحة، والتي تمتعت بالصلابة إلى حد كبير في فترة الجائحة.

كانت الشركات في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر قادرة على تعديل تكاليف إنتاجها خلال عام ٢٠٢٠، ولكن ليس بنفس القدر كما في شركات القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر. وكانت هذه الإجراءات فعالة في المرحلة الحادة من الأزمة لكنها لم تعالج سوى نقص السيولة على المدى القصير. نظراً لاستمرار التأثيرات المعاكسة التي تواجه القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر. ونتيجة لذلك، فالرفع المالي - الذي كان

الشكل البياني ٣-٨: جيوب مواطن الضعف على مستوى مجموعات الشركات (%)



المصادر: مؤسسة S&P Global Market Intelligence، قاعدة بيانات Compustat، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يحتسب الأداء قبل الجائحة (الشركات الأسوأ والشركات الأفضل أداء) على أساس الربع الأدنى والربع الأعلى من منحنى الربحية في الفترة من ٢٠١٨-٢٠١٩. والقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر بشكل كبير تتضمن الخدمات وتجارة التجزئة والصحة والنقل، بينما القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر تتضمن السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والصناعات التحويلية والمواد الكيماوية ومعدات العمل والاتصالات والمرافق. وتُعرف الشركات الصغيرة (الكبيرة) بأنها تلك التي يكون مجموع أصولها أقل (أعلى) من وسيط مجموع أصول الشركات في البلد المعني في ٢٠١٩. ونسبة تغطية الفائدة هي المكاسب قبل الفائدة والضرائب على مصروفات الفائدة، والرفع المالي يساوي مجموع الدين كنسبة من الأصول.

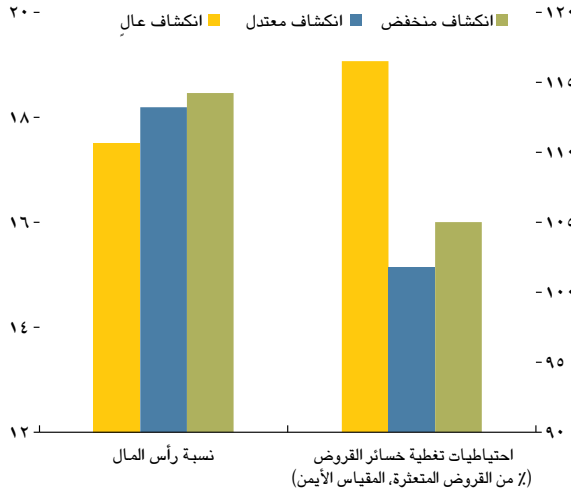
الأجهزة المصرفية في المنطقة ظلت قوية ولكن المخاطر آخذة في التراكم على نحو غير متوازن

استطاعت الأجهزة المصرفية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أن تصمد أمام صدمة الجائحة إلى الآن بفضل السياسات المالية الكلية ودعم السيولة. وأمكن الحفاظ على الاستقرار المالي حتى الآن بفضل الدعم السريع — بما في ذلك إجراءات تخفيف عبء خدمة الدين وتلك التي أتاحت للبنوك إمكانية تحمل الضغوط عن طريق إطلاق الهوامش الاحترازية الكلية وتعديل معايير تصنيف القروض (لوقف إثبات القروض المتعثرة مؤقتاً أو تأخيرها). وظلت مستويات القروض المتعثرة مستقرة إلى حد كبير، فبلغت في المتوسط ٧,٥٪ من مجموع القروض. ويتناقض ذلك مع الديناميكية التي لوحظت في الأزمات السابقة، بما فيها الأزمة المالية العالمية، عندما كانت القروض المتعثرة ترتفع بسرعة (الشكل البياني ٣-٩، اللوحة ١). ومع ذلك، كانت مخصصات

خسائر القروض في ٢٠٢٠ أعلى مما كانت عليه في ٢٠١٩، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى الشروط التنظيمية، مما يشير إلى أن البنوك تدرك المخاطر مسبقاً وتعمل على بناء هامش أمان لمواجهة التدهور المحتمل في جودة الأصول عندما يبدأ سحب الدعم من السياسات (الشكل البياني ٣-٩، اللوحة ٢).

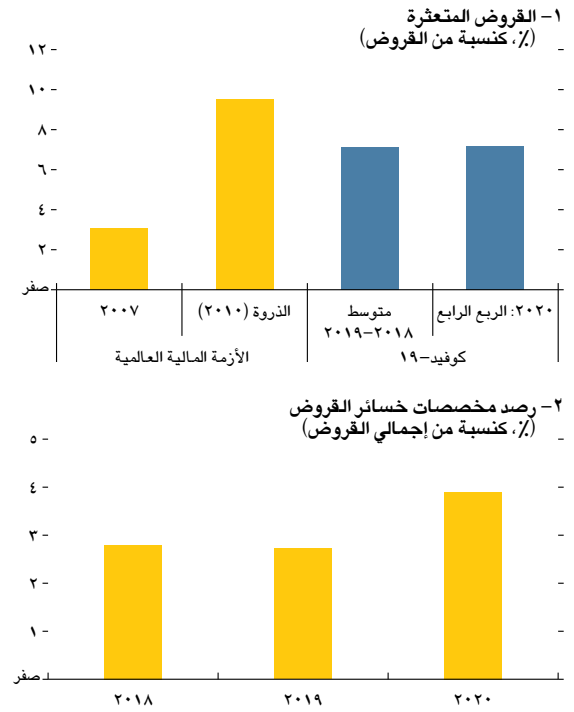
وبرغم استمرار هذه الصلابة حتى الآن، فالمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي آخذة في التراكم على نحو غير متوازن، فتنشأ من مواطن الضعف التي كانت موجودة قبل الجائحة، ومن الانكشاف لقطاع الشركات (ولا سيما قطاعات الشركات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر والتي تضررت بشدة)، ومن تخفيف السياسات التي كانت قد أجلت إثبات القروض المتعثرة. وكانت البنوك التي شهدت درجة أعلى من الانكشاف لقطاع الشركات قد دخلت الأزمة في ظل مستويات أعلى من القروض المتعثرة، ومستويات أقل من نسب كفاية رأس المال والسيولة، مع تدهور هذه الهوامش الوقائية قليلاً في ٢٠٢٠؛ ومن ثم، كان يمكن أن تصبح أكثر عرضة للمخاطر وإن خفف من حدتها رصد مخصصات أعلى مقارنة بالقروض

الشكل البياني ٣-١: الهوامش الوقائية الرأسمالية ورصد المخصصات حسب مستوى انكشاف الشركات (%)



المصادر: مؤسسة S&P Global Market Intelligence، قاعدة بيانات Compustat، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣-٩: آخر اتجاهات القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أعباء المديونية في مجموعة جزئية مهمة من الشركات، من شأنها أن تفضي — إذا لم تُعالج — إلى التعجيل بالمخاطر على الاستقرار المالي وإطالة أمد الأداء الاقتصادي الضعيف. أما ضعف المكاسب والسحب المععم السابق لأوانه للدعم الذي تقدمه السياسات فيمكن أن يفضي إلى زيادة ضغوط السيولة والملاءة على الشركات المعرضة للمخاطر، مع احتمال إثارة موجة من حالات الإفلاس في المنطقة. وفي هذا السياق، من الضروري أن يجري تقييم لضغوط السيولة والملاءة في الأجلين القريب والمتوسط، ولمدى توافر مقومات الاستمرار والتحول إلى شركات جوفاء («زومبي») في قطاع الشركات بالمنطقة.

وباستخدام أدوات اختبار القدرة على تحمل الضغوط وتطويعها لتناسب الوضع في المنطقة، يعرض هذا القسم التوقعات بشأن سيولة الشركات وملاءتها، ومؤشرات توافر مقومات الاستمرار على مدار الفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٣ بناءً على سيناريوهات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والدعم من جانب السياسات^٧. ويُقدَّر التحليل انحدارات

المتعثرة (الشكل البياني ٣-١٠). وإضافة إلى ذلك، فالأجهزة المصرفية الأكثر انكشافاً للقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر شهدت ارتفاعاً في القروض المتعثرة خلال الجائحة، وهو ما يرجع إلى ضعف أداء الشركات في هذه القطاعات. وبلغ هذا الانكشاف أعلى مستوياته في دول مجلس التعاون الخليجي، لكن ميزان المخاطر يميل بشكل غير متناسب نحو البلدان منخفضة الدخل، والتي دخلت الجائحة في ظل مستويات عالية من القروض المتعثرة وهوامش أمان مالي وخارجي محدودة وسط انكشاف كبير للقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر.

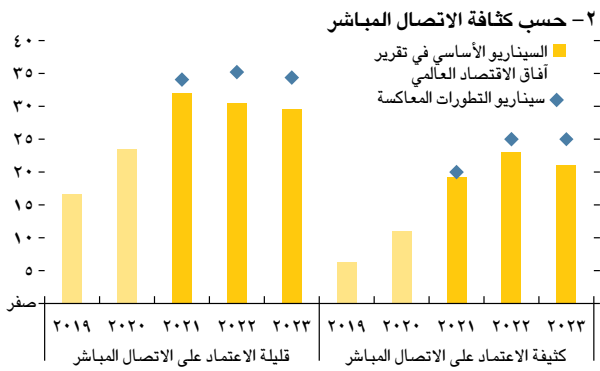
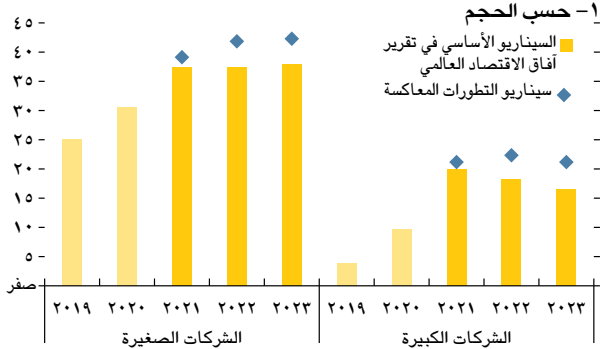
الآفاق المستقبلية للشركات وسط تصاعد عدم اليقين

ربما كانت شركات المنطقة قد تلافت أسوأ العواقب، ولكن طول أمد الأزمة الصحية وضيق حيز السياسات قد يؤديان إلى تفاقم مخاطر السيولة والملاءة، مع انتشار آثار تداعياتها في القطاع المالي. وبرغم أوضاع التمويل المواتية حالياً، خلّفت الجائحة تركة من ضعف القدرة على خدمة الدين وتفاقم فرط

^٧ أعدت أدوات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في سياق إعداد تقرير الاستقرار المالي العالمي ودراسة (Tresselt and Ding 2021). ويستخدم هذا القسم اثنين من السيناريوهات: (١) سيناريو أساسي، ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيه حسب تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي دون حدوث أي تغيير في دعم السياسات للشركات مقارنة بعام ٢٠٢٠، و(٢) سيناريو من التطورات المعاكسة، يكون نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فيه أقل من توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بمقدار انحراف معياري واحد (من توزيع النمو)، مع سحب دعم السياسات بشكل متماثل على مستوى الشركات (بغرض التبسيط) بدءاً من عام ٢٠٢٢ من خلال افتراض ارتفاع أسعار الفائدة الفعلية للشركات بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس (مقارنة بمعدلات

٣- كوفيد-١٩ وأفاق قطاع الشركات

الشكل البياني ٣-١: الشركات المعرضة للمخاطر: نسبة الشركات التي تواجه احتياجات إلى السيولة (أرصدها النقدية أقل من صفر) (%)



المصادر: مؤسسة S&P Global Market Intelligence، قاعدة بيانات Compustat، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تُعرّف الشركات الصغيرة (الكبيرة) بأنها تلك التي يكون مجموع أصولها أقل (أعلى) من وسيط مجموع أصول الشركات في البلد المعني في ٢٠١٩. والقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر بشكل كبير تتضمن الخدمات وتجارة التجزئة والصحة والنقل، بينما القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر تتضمن السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والصناعات التحويلية والمواد الكيميائية ومعدات العمل والاتصالات والمرافق.

إلى ٢١٪ (٢٥٪) بحلول عام ٢٠٢٣ مقارنة بمستوى كان منخفضاً قبل الجائحة وبلغ ٦٪ في ظل السيناريو الأساسي (المعكس). وسوف يؤدي هذا الأمر إلى ارتفاع حاد في الدين المعرض للخطر في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر بما يصل إلى ٢٠٪ من دينها الإجمالي (الشكل البياني ٣-١٢، اللوحة ٢). وفي القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر، سوف ترتفع نسبة الشركات التي تواجه مخاطر نقص السيولة بمقدار الضعف على المدى المتوسط، من ١٧٪ إلى ما يتراوح بين ٣٠٪ و ٣٤٪ في ظل السيناريو الأساسي وسيناريو التطورات المعاكسة، على التوالي. وبرغم أن نسبة الشركات المعرضة للمخاطر ستكون أعلى في القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر، فإن نسبة الدين المعرض للخطر ستكون أعلى في القطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر (١٧٪-٢٠٪ مقابل ٩٪-١٣٪ في القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر)، انعكاساً لسرعة ارتفاع الاحتياجات إلى السيولة واقتراض بعض الشركات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر التي تضررت بشدة من صدمة الجائحة.

السلاسل الزمنية المقطعية بناء على عينة من الشركات المدرجة في البورصة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان ويعتمد على المؤشرات المستخدمة في تقييم مواطن الضعف في الشركات (الأرصدة النقدية ونسبة تغطية الفوائد وحصص رأس المال) لقياس حجم مخاطر السيولة والملاءة (راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل).^٨ وتستخدم هذه المؤشرات في بناء معلّمتين: «الشركة المعرضة للخطر» و«الدين المعرض للخطر»، حيث يشير ارتفاع نسبة الشركات المعرضة للخطر إلى انتشار التعرض لمخاطر السيولة والملاءة. ويشير ارتفاع الدين المعرض للخطر إلى أن هناك نسبة كبيرة من دين الشركات معرضة لخطر عدم السداد إذا تحققت مخاطر السيولة والملاءة.

ضغوط السيولة على الشركات الصغيرة من المتوقع أن تظل مرتفعة

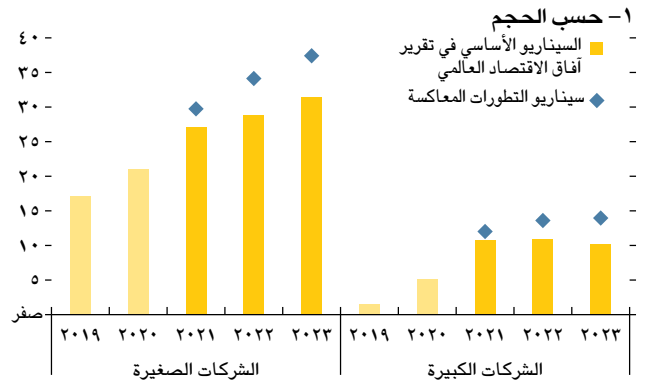
ستظل ضغوط السيولة على الشركات الصغيرة مرتفعة بشكل كبير على المدى المتوسط — وتُقاس على أساس الأرصدة النقدية السالبة المتوقعة — ويمكن أن تزداد تفاقماً في سيناريو من التطورات السلبية ينطوي على ضعف النمو الاقتصادي وسحب الدعم الذي تقدمه السياسات. وهناك نسبة تبلغ نحو ٢٨٪ و ٤٢٪ من الشركات الصغيرة ستواجه نقصاً في السيولة وستضطر إلى الاقتراض في ظل السيناريو الأساسي وسيناريو التطورات السلبية، على التوالي، مقارنة بنسبة ٢٥٪ قبل الجائحة (الشكل البياني ٣-١١، اللوحة ١). ومن ثم، سوف يصبح نحو ٣١٪ (حسب السيناريو الأساسي) و ٣٧٪ (حسب سيناريو التطورات المعاكسة) من دين الشركات الصغيرة عرضة لمخاطر عدم السداد بحلول عام ٢٠٢٣ إذا تحققت مخاطر السيولة (الشكل البياني ٣-١٢، اللوحة ١). وعلى العكس من ذلك، تتسم آفاق السيولة في الشركات الكبيرة بأريحية أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة، انعكاساً لما كانت تتمتع به من أوضاع نقدية أقوى قبل الجائحة.

وبينما تشير التوقعات إلى أن الاحتياجات من السيولة ستظل أعلى من مستوياتها قبل الجائحة في القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر والقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر (الشكل البياني ٣-١١، اللوحة ٢) انعكاساً للأثار الفادحة التي خلفتها الجائحة على الأنشطة الحساسة للاتصال المباشر، فنسبة الشركات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر التي تحتاج إلى السيولة سوف ترتفع بأكثر من ثلاثة أضعاف (أربعة أضعاف) لتصل

٢٠٢٠) وارتفاع المعدلات الضريبية الفعلية وبلوغها مستويات عام ٢٠١٩.

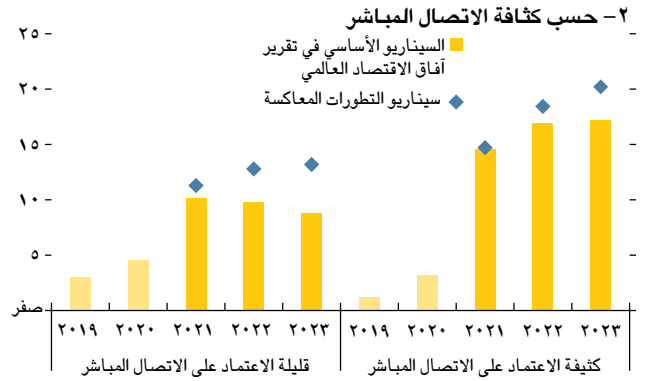
^٨ عينة الشركات المدرجة في البورصة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان تتضمن البلدان المصدرة للنفط (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) والبلدان المستوردة للنفط (مصر والأردن والمغرب وباكستان وتونس). وتُستبعد بلدان القوقاز وآسيا الوسطى، نظراً لمحدودية بياناتها في قاعدة بيانات Compustat.

الشكل البياني ٣-١: الدين المعرض للمخاطر: نسبة دين الشركات التي تواجه مشكلات السيولة (% من مجموع الدين)



ظهور مخاوف من إعادة الهيكلة والتصفية

يواجه صناع السياسات معضلة تحديد الشركات التي ينبغي أن تعتمد على التمويل من السوق، أو تحصل على دعم حكومي، أو يتعين إعادة هيكلتها أو تصفيتها. ولإجراء هذا التقييم على أساس مستنير، يفرز هذا القسم الشركات بناء على امتلاكها لمقومات الاستمرار^٩، والشركة القابلة للاستمرار هي التي تمتلك القدرة على توليد مكاسب قبل حساب الفائدة والضرائب بحيث تغطي مصروفات فوائدها وتزيد عليها (نسبة تغطية الفوائد أعلى من ١) في ظل «الأوضاع الاقتصادية العادية»^{١٠}، وتُصنّف الشركات إلى ثلاث مجموعات: (١) الشركات ذات الأوضاع «السليمة» وهي تلك التي تزيد نسبة تغطية الفائدة فيها عن ١ قبل الجائحة وبعدها، و(٢) الشركات القابلة للاستمرار هي التي كانت نسبة تغطية الفائدة فيها أعلى من ١، لكنها أصبحت متعثرة بعد الجائحة (نسبة تغطية الفائدة أقل من ١)، و(٣) «الشركات الجوفاء» (الزومبي) وهي التي تتسم بضعف قدرتها على خدمة الدين قبل الجائحة وبعدها (نسبة تغطية الفائدة أقل من ١)^{١١}.



المصادر: مؤسسة S&P Global Market Intelligence، قاعدة بيانات Compustat، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُعرّف الشركات الصغيرة (الكبيرة) بأنها تلك التي يكون مجموع أصولها أقل (أعلى) من وسيط مجموع أصول الشركات في البلد المعني في ٢٠١٩. والقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر بشكل كبير تتضمن الخدمات وتجارة التجزئة والصحة والنقل، بينما القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر تتضمن السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والصناعات التحويلية والمواد الكيميائية ومعدات العمل والاتصالات والمرافق.

غير أن المخاوف بشأن الملاءة لا تزال مكبوحة

إن مخاطر إفسار الشركات الصغيرة لن تتفارق إلا في ظل أوضاع معاكسة. وسوف ترتفع نسبة الشركات الصغيرة المعسرة (ذات حصص رأس المال السالبة) من ٧٪ قبل الجائحة إلى ٨٪ و ١١٪ في ٢٠٢٣ في ظل السيناريو الأساسي وسيناريو التطورات المعاكسة، على التوالي (الشكل البياني ٣-١، اللوحة ١). وتشير التوقعات إلى أن نسبة الشركات الكبيرة ذات حصص رأس المال السالبة، التي كانت أصغر بالفعل قبل الجائحة، ستظل منخفضة ومستقرة على المدى المتوسط، انعكاساً للحصص في رؤوس أموالها وقدرتها على توليد الأرباح التي كانت أقوى قبل الجائحة مقارنة بالشركات الصغيرة.

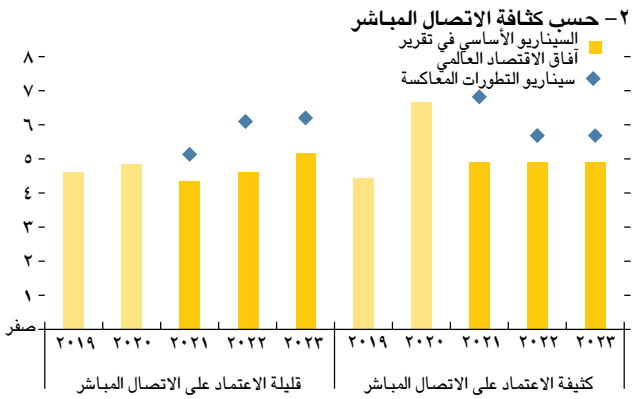
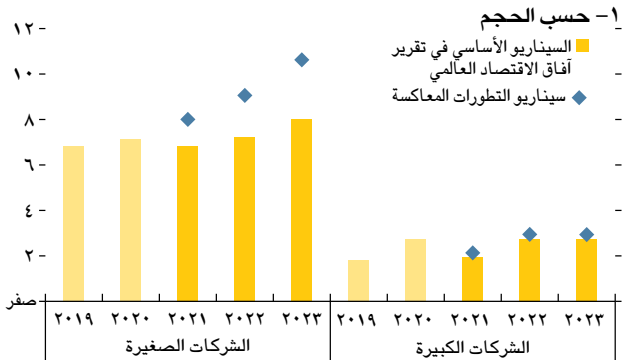
^٩ يعتمد هذا الفصل تعريفًا لتوافر مقومات الاستمرار يتسق مع عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، ودراسة (Tressel and Ding (2021)، ودراسة Banerjee and Hoffman (2020).

^{١٠} يستند تقييم توافر مقومات الاستمرار إلى افتراض عودة الأنشطة والهياكل الاقتصادية، مع انحسار الجائحة، إلى الحالة التي كانت عليها قبلها — وبعبارة أخرى، لن تكون هناك أي تغيرات هيكلية تتحول الشركات في غيابها من تحقيق أرباح إلى شركات لا تحقق أرباحاً بشكل دائم.

^{١١} تُعرّف دراسات أجريت مؤخرًا (دراسة Hong, Igan, and Lee (2021) الشركات الجوفاء «الزومبي») بأنها تلك التي تكون نسبة تغطية الفائدة فيها أقل من ١ وعمرها أكبر من عدد معين من السنوات لضمان عدم تصنيف الشركات المبتدئة، التي لم تحقق أرباحاً بعد، كشرركات جوفاء، ويقتصر التحليل الحالي على استخدام نسبة تغطية الفائدة في تحديد الشركات الجوفاء لأنه يستند إلى عينة من الشركات المدرجة في البورصة، والتي ظلت تعمل عادة لسنوات عديدة.

٣- كوفيد-١٩ وأفاق قطاع الشركات

الشكل البياني ٣-١: الشركات المعرضة للمخاطر: نسبة الشركات التي تواجه مشكلات الملاءة (حصة رأس المال المساهم أقل من صفر) (%)



المصادر: مؤسسة S&P Global Market Intelligence، قاعدة بيانات Compustat، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تُعرف الشركات الصغيرة (الكبيرة) بأنها تلك التي يكون مجموع أصولها أقل (أعلى) من وسيط مجموع أصول الشركات في البلد المعني في ٢٠١٩. والقطاعات كثيفة الاعتماد على الاتصال المباشر بشكل كبير تتضمن الخدمات وتجارة التجزئة والصحة والنقل، بينما القطاعات قليلة الاعتماد على الاتصال المباشر تتضمن السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والصناعات التحويلية والمواد الكيماوية ومعدات العمل والاتصالات والمرافق.

هناك كثير من الشركات التي تتمتع بأوضاع سليمة، وتشكل ٨٥٪ من الشركات في البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط على حد سواء حسب السيناريو الأساسي (أقل بنحو ١٠ نقاط مئوية في ظل الأوضاع المعاكسة؛ الشكل البياني ٣-١، اللوحة ١). وينطوي ذلك على أن ٧٥٪ و٨٦٪ من دين الشركات، على أسوأ تقدير، ستكون في وضع آمن (مخاطر ائتمان منخفضة) في مجموعتي البلدان، على التوالي (الشكل البياني ٣-١، اللوحة ٢).

ومع هذا، سوف يقتضي الأمر إعادة هيكلة ١٥٪ من الشركات أو تصفيتها (وتصل النسبة إلى ٢٥٪ في ظل الأوضاع المعاكسة) في مجموعتي البلدان.

• الشركات القابلة للاستمرار التي تحتاج إلى إعادة هيكلة الدين تمثل ٩٪ و٦٪ من الشركات في البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط، على التوالي، في السيناريو الأساسي (١٤٪ و١٣٪، على التوالي، في ظل سيناريو التطورات السلبية). وفي أسوأ الأحوال، سينطوي ذلك على الحاجة إلى إعادة هيكلة ١٧٪ و١٠٪ من دين الشركات في البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط، على التوالي.

• يشير التقييم إلى وجود نسبة كبيرة من الشركات الجوفاء («الزومبي») التي قد يتعين تصفيتها إذا لم تؤخذ الأهداف الاستراتيجية والاجتماعية الأخرى للشركات بعين الاعتبار. ويمثل ذلك ما يتراوح بين ٦٪ و٩٪ من الشركات في البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط، على التوالي، في السيناريو الأساسي (٩٪ و١٢٪، على التوالي، في ظل سيناريو التطورات المعاكسة).^{١٢}

إجراءات على صعيد السياسات للتعافي وما بعده

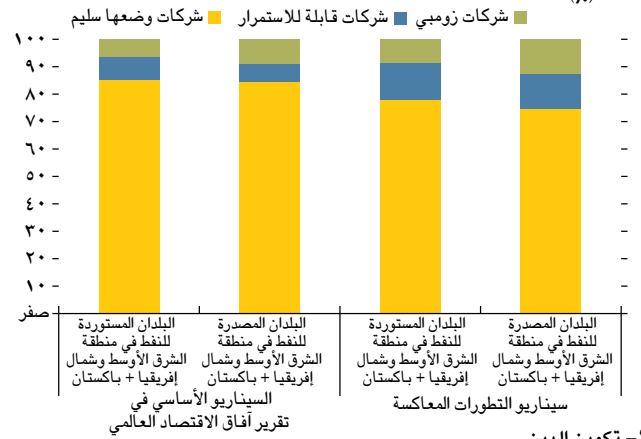
انحسرت مواطن الضعف في قطاع الشركات ككل، لكن تصاعد المخاطر في بعض المجموعات من الشركات يدعو إلى اتخاذ مجموعة من التدابير على مستوى السياسات بحيث تكون مصممة بشكل جيد وموجهة بدقة لتجنب تحقق هذه المخاطر، والتي من شأنها تعميق الآثار الغائرة الناجمة عن الجائحة.

وينبغي أن يظل صناع السياسات مراعين لسرعة الحركة ومتوخين للحذر حيال سحب الدعم الذي تقدمه السياسات

^{١٢} تضاهيها نسب الشركات الجوفاء (الزومبي) في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة حسبما ورد في دراسة Tressel and Ding (2021)، تبلغ النسب ١٣٪-٩٪ و١١٪-٩٪، على التوالي. وتشير الدراسة كذلك إلى تشابه نسب الدين الذي سيخضع للتصفية وتتراوح بين نحو ٥٪ و٨٪ في الاقتصادات المتقدمة وبين ٥٪ و٦٪ في الأسواق الصاعدة.

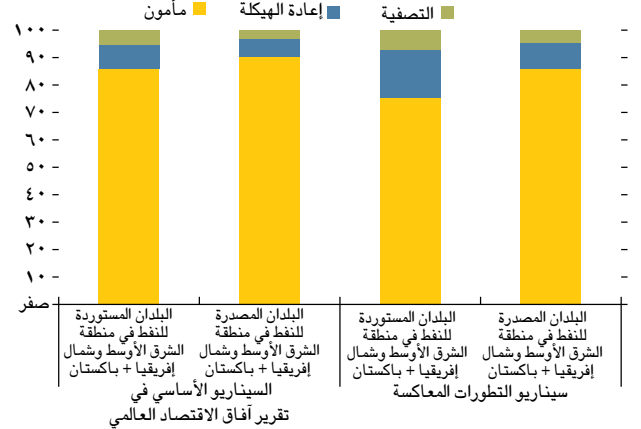
الشكل البياني ٣-١٤: تقييم مقومات الاستمرارية لدى الشركة

١- فرز الشركات: متوسط النسبة في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (%)



٢- تكوين الدين

(متوسط مجموع الدين % في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣)



المصادر: مؤسسة S&P Global Market Intelligence، قاعدة بيانات Compustat، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشفافية والمساءلة وسلامة الحكم والإدارة لمنع إساءة استخدام الموارد العامة (عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير الرائد المالي). وفي حالة البلدان التي تعاني من ضيق الحيز المالي أو انعدامه، يمكن أن تنظر الحكومات في اتخاذ إجراءات لتخفيض تكاليف المالية العامة (وذلك مثلا، من خلال مبادلة الدين بأسهم ملكية).

وقامت بعض بلدان المنطقة بتحسين أطر الإعسار لديها (مثل الإمارات العربية المتحدة)، لكن يتعين على صناعات السياسات بذل مزيد من الجهود لتقوية هذه الأطر بغرض تسهيل إعادة هيكلة الشركات القابلة للاستمرار لكنها معسرة في نفس الوقت وتصفية الشركات غير القابلة للاستمرار. وهناك حاجة إلى إصلاحات لتبسيط الإجراءات، وزيادة خبرات المحاكم ومديري حالات الإعسار وتعزيز قدرتهما، وتحسين إجراءات إعادة التنظيم، وذلك بتحفيز المستثمرين على تزويد الشركات المتعثرة برأس المال، وإتاحة إمكانية عقد اتفاقات خارج المحكمة بين المدينين المعسرين والدائنين (دراسة Demmou and others 2021)، ووضع آليات لإعادة الهيكلة بتدخل محدود من المحاكم (على سبيل المثال، عمليات إعادة الهيكلة الهجين كتلك التي طبقتها جورجيا بنجاح؛ دراسة Liu, Garrido, and DeLong 2020). ومن شأن آليات إعادة الهيكلة المصممة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تساعد على تحسين معدلات بقائها وعائدات الدائنين (دراسة Diez and others 2021). ويتعين إجراء الإصلاحات اللازمة لتبسيط الإجراءات المعقدة وإجراءات المحاكم في حالة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (تقرير World Bank Group 2018، وتقرير UNCITRAL 2021).

إن استمرار قصور أداء المؤسسات المملوكة للدولة يعزز الحاجة إلى إصلاحات الحوكمة وإدارة المخاطر على المالية العامة، مع التركيز على تحسين أداء هذه المؤسسات وإبلاغ بياناتها، والرقابة الحكومية وتقييم المخاطر على المالية العامة (وذلك على سبيل المثال، كتلك التي طبقت بنجاح في المغرب؛ تقرير IMF 2021). ويمكن من خلال تحقيق تكافؤ الفرص بين المؤسسات المملوكة للدولة والشركات الخاصة — بوسائل منها إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة وإعادة تنظيمها وتصفيتها — أن يساعد على تقوية المنافسة وزيادة الإنتاجية.

ولن يقتصر تأثير تعجيل اعتماد الشركات لوسائل الاتصال الرقمي على زيادة الصلابة في مواجهة الصدمات المستقبلية وحسب، وإنما يمكنه كذلك أن يزيد الإنتاجية ويعزز القدرة التنافسية (دراسة Sorbe and others 2019). فشبكات الإنترنت عالية السرعة عريضة النطاق، وتخفيض الحواجز التي تعوق الدخول إلى السوق والتجارة الرقمية، وتمويل الشركات المبتدئة المبتكرة، وتقوية نظم المدفوعات

من أجل تقوية ميزانياتها العمومية. وينبغي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المعسرة والقابلة للاستمرار في الوقت ذاته أن تعتمد في رسمتها على مالكيها والمساهمين فيها، كملاد أول. وإذا كانت هذه الشركات غير قادرة على تعبئة رأس المال، قد يقتضي الأمر تقديم دعم حكومي لها. ويمكن اللجوء إلى ضخ رأس المال المساهم لإعادة هيكلتها لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تسوية منحنى الإعسار، وتوفير السيولة التي تشتد الحاجة إليها، ويسهم في الوقت نفسه في تخفيف مشكلة فرط أعباء المديونية. وحيث وُجِدَت صناديق الثروة السيادية، يمكن أن يكون لها دور كوسيلة تقوم السلطات من خلالها بضخ رأس المال المساهم في الشركات إذا قُدِّم هذا الدعم مصحوبا بضمانات وقائية ملائمة تضمن

المالية لإعادة الرسملة، ومن ثم زيادة تعزيز الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك. وينبغي للسلطات مراقبة هذه المخاطر عن كثب، وضمان صحة معايرة عملية سحب الدعم من جانب السياسات، وتشجيع البنوك المعرضة للمخاطر على الاستفادة من فترة التقاط الأنفاس التي يتيحها الدعم المقدم من السياسات لتعزيز الهوامش الوقائية في مواجهة المخاطر القادمة. وعلى المدى المتوسط، ينبغي توجيه الجهود كذلك نحو تطوير الأسواق الرأسمالية وأسواق سندات الديون متراجعة القيمة لمساعدة الشركات القابلة للاستمرار على مواصلة تقوية ميزانياتها العمومية وتسهيل إعادة هيكلة قطاع الشركات من خلال آليات السوق.

بالوسائل الإلكترونية كلها عوامل مهمة من شأنها المساعدة على تعزيز الإنتاجية. ومن شأن تحسين الخدمات المالية الرقمية والاستثمار في التكنولوجيا المالية أن يساعدا كذلك الجهود المبذولة في المنطقة لتعزيز الشمول المالي، ولا سيما للفئات التي تواجه حواجز أكبر في الحصول على الائتمان، مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تقرير IMF 2019).

ومتى سُحِبَت قواعد تخفيف بناء الهوامش الاحترازية الكلية وتصنيف القروض، يُرجح حدوث ارتفاع متأخر في القروض المتعثرة. وإذا تُركت المسألة دون معالجة فمن شأنها أن تهدد الاستقرار المالي وأن تقتضي، في بعض الحالات، توفير الموارد

المراجع

- IMF (International Monetary Fund). 2021. "State Owned Enterprises in Middle East, North Africa, and Central Asia: Size, Costs, and Challenges." IMF Departmental Paper 21/019, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Joseph, Andreas, Christiane Kneer, and Neeltje van Horen. 2021. "All You Need Is Cash: Corporate Cash Holdings and Investment after the Global Financial Crisis." CESifo Working Paper 9053, Center for Economic Studies and the ifo Institute, Munich.
- Liu, Yan, José Garrido, and Chanda DeLong. 2020. "Private Debt Resolution Measures in the Wake of the Pandemic." Special Series on COVID-19 (May 27), International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sorbe, Stephane, Peter Gal, Guiseppe Nicoletti, and Christina Timiliotis. 2019. Digital Dividend: Policies to Harness the Productivity Potential of Digital Technologies. OECD Economic Policy Paper 26, OECD Publishing, Paris.
- Tressel, Thierry, and Xiaodan Ding. 2021. "Global Corporate Stress Tests—Impact of the COVID-19 Pandemic and Policy Responses." IMF Working Paper 2021/212, International Monetary Fund, Washington, DC.
- UNCITRAL (United Nations Commission on International Trade Law). 2021. "Draft Text for a Simplified Insolvency Regime: Note by the Secretariat." Working Group V, 58th Session (May 3–7), United Nations Commission on International Trade Law, New York. <https://undocs.org/en/A/CN.9/WG.V/WP.172>.
- World Bank Group. 2018. *Saving Entrepreneurs, Saving Enterprises: Proposals on the Treatment of MSME Insolvency*. Washington, DC: World Bank Group.
- Abidi, Nordine, Mehdi El-Herradi, and Sahra Sakha. 2021. "Digitalization and Resilience: Firm-level Evidence During the COVID-19." IMF Working Paper, forthcoming.
- Banerjee, Ryan, and Boris Hofmann. 2020. "Corporate Zombies: Anatomy and Life Cycle." BIS Working Paper 882, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.
- Demmou, Lilas, Sara Calligaris, Guido Franco, Dennis Dlugosch, Müge Adalet McGowan, and Sahra Sakha. 2021. "Insolvency and Debt Overhang Following the COVID-19 Outbreak: Assessment of Risks and Policy Responses." OECD Economics Department Working Paper 1651, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Díez, Federico J., Romain Duval, Jiayue Fan, José Garrido, Sebnem Kalemlı-Özcan, Chiara Maggi, Soledad Martinez-Peria, and Nicola Pierri. 2021. "Insolvency Prospects among Small and Medium Enterprises in Advanced Economies: Assessment and Policy Options." IMF Staff Discussion Note 2021/002, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hong, Gee Hee, Deniz Igan, and Do Lee. 2021. "Zombies on the Brink: Evidence from Japan on the Reversal of Monetary Policy Effectiveness." IMF Working Paper 21/44, International Monetary Fund, Washington, DC.
- IMF (International Monetary Fund). 2019. "Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia." IMF Departmental Paper 19/02, International Monetary Fund, Washington, DC.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢٢ (% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط			
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٠
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١					
٤,١	٤,١	٢٣,٢	١,٠	١,٤	٤,٥
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٦	٣,٦	٢٢,٩	٢,٩	٢,٦	٥,٥
منه: النمو غير النفطي					
٢,٢	٢,١	٢٢,٤	١,٢	٣,٨	٧,٤
رصيد الحساب الجاري					
٢٣,٩	٢٤,٥	٢٨,٣	٢٣,٢	٢٢,١	١,٨
رصيد المالية العامة الكلي					
٨,٨	١٢,٩	١٠,٤	٦,٨	٩,٧	٧,١
التضخم (المتوسط السنوي، %)					
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا					
٤,٠	٤,٦	٢٤,٣	٠,١	٠,٦	٤,٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٣	٣,٨	٢٣,٩	٢,٧	٢,١	٥,٨
منه: النمو غير النفطي					
٣,٧	٣,٧	٢١,٨	٣,١	٦,٣	١٠,١
رصيد الحساب الجاري					
٢٣,٣	٢٣,٩	٢٨,٦	٢٢,٣	٢٠,٩	٣,٦
رصيد المالية العامة الكلي					
٨,٤	١١,٢	٨,٤	٥,٦	٨,٠	٦,٦
التضخم (المتوسط السنوي، %)					
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا بلدان الصراع وإيران					
٤,٦	٢,٧	٢٥,٩	١,٥	٢,٢	٤,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٧	٤,٢	٢٥,٦	٣,٣	٣,٤	٦,٤
منه: النمو غير النفطي					
٥,١	٤,٩	٢٢,٥	٣,٩	٦,٦	١١,٩
رصيد الحساب الجاري					
٢١,٤	٢٢,٧	٢٩,٥	٢١,٩	٢١,٠	٥,٣
رصيد المالية العامة الكلي					
٣,٣	٣,٧	١,٣	٢٠,٩	٢,٢	٣,٢
التضخم (المتوسط السنوي، %)					
منها: مجلس التعاون الخليجي					
٤,٢	٢,٥	٢٤,٨	١,٠	٢,٠	٤,٤
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٤	٣,٨	٢٣,٩	٢,٧	١,٧	٦,٢
منه: النمو غير النفطي					
٦,٣	٦,٠	٢٠,٤	٥,٨	٨,٦	١٣,٦
رصيد الحساب الجاري					
٢٠,٤	٢١,٨	٢٨,٨	٢١,٥	٢١,٥	٦,٨
رصيد المالية العامة الكلي					
٢,٤	٢,٨	١,٢	٢١,٥	٢,٢	٢,٦
التضخم (المتوسط السنوي، %)					
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١					
٤,٣	٣,٠	٢٠,٦	٣,٣	٣,٥	٤,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢٤,٥	٢٥,١	٢٤,٧	٢٦,٧	٢٧,٥	٢٣,٩
رصيد الحساب الجاري					
٢٦,٤	٢٧,٠	٢٧,١	٢٦,٩	٢٧,٣	٢٦,٦
رصيد المالية العامة الكلي					
٩,٨	١٧,١	١٥,٢	٩,٨	١٤,٣	٨,٢
التضخم (المتوسط السنوي، %)					
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^{٢,١}					
٤,١	٤,١	٢٢,٩	١,٢	١,٩	٤,٥
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٦	٣,٦	٢٢,٦	٢,٨	٢,٩	٥,٤
منه: النمو غير النفطي					
١,٨	١,٩	٢٢,٣	٠,٨	٢,٩	٦,٨
رصيد الحساب الجاري					
٢٤,١	٢٤,٧	٢٨,٢	٢٣,٦	٢٢,٤	١,٣
رصيد المالية العامة الكلي					
٨,٨	١٢,٤	١٠,٤	٦,٧	٨,٩	٧,١
التضخم (المتوسط السنوي، %)					
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^{٢,١}					
٤,٢	٣,٣	٢٠,٦	٢,٩	٤,١	٤,٢
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢٤,١	٢٣,٨	٢٣,٥	٢٥,٨	٢٦,٦	٢٢,٨
رصيد الحساب الجاري					
٢٦,٤	٢٧,٠	٢٧,٣	٢٧,٤	٢٦,٨	٢٥,٩
رصيد المالية العامة الكلي					
٩,٤	١٤,٣	١٣,٥	٨,٦	١٠,٤	٨,١
التضخم (المتوسط السنوي، %)					
العالم العربي^١					
٤,٥	٤,٤	٢٤,٥	٢,٣	٢,٨	٤,٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٩	٣,٨	٢٣,٩	٣,٢	٣,٥	٥,٧
منه: النمو غير النفطي					
٢,٧	٢,٥	٢٣,٢	١,٣	٣,٥	٨,١
رصيد الحساب الجاري					
٢٢,٦	٢٣,٧	٢٩,٢	٢٢,٨	٢٢,١	٢,٦
رصيد المالية العامة الكلي					
...
التضخم (المتوسط السنوي، %)					

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠٢٢ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

^٢ بيانات ٢٠٢١-٢٠٢٢ لا تتضمن أفغانستان.

ملحوظات: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس) حتى عام ٢٠١١، ٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر لمانا بعده، وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفحة الغربية وعمرة واليمن.

بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط ماعدا بلدان الصراع وإيران تضم الجزائر والبحرين والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. تشمل دول مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط تضم جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وعمرة واليمن.

يتألف العالم العربي من الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفحة الغربية وعمرة واليمن.

منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢٢
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط				
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٠	
منطقة القوقاز وآسيا الوسطى						
٤,١	٤,٣	٢٢,٢	٣,٨	٣,٩	٧,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٢١,٤	٢٠,٩	٢٣,٤	٢٢,٣	٠,٢	٠,٠	رصيد الحساب الجاري
٢١,٥	٢٢,٨	٢٥,٤	٠,٦	٢,٠	١,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٧,٥	٨,٥	٧,٥	٦,٧	٨,٠	٩,١	التضخم (المتوسط السنوي، %)
البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى						
٣,٩	٤,١	٢١,٨	٣,٤	٣,٨	٧,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,١	٤,٠	٢٢,١	٣,٦	٣,١	٧,٤	منه: النمو غير النفطي
٢٠,٩	٢٠,٣	٢٣,٤	٢١,٧	١,٣	١,١	رصيد الحساب الجاري
٢١,٣	٢٢,٥	٢٥,٣	٠,٩	٢,٥	٢,٠	رصيد المالية العامة الكلي
٧,٨	٨,٤	٧,٨	٧,١	٨,٩	٩,٥	التضخم (المتوسط السنوي، %)
البلدان المستوردة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى						
٥,٢	٥,٧	٢٤,٧	٦,١	٥,١	٦,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٢٥,٦	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٦,٧	٢٧,٥	٢٨,٦	رصيد الحساب الجاري
٢٣,٢	٢٤,٧	٢٦,٢	٢١,٣	٢١,٤	٢٢,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٦,٢	٩,١	٥,٢	٣,٨	٢,٦	٦,٥	التضخم (المتوسط السنوي، %)

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ إجمالي البيانات لأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان. ولا تتوافر بيانات عن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالنسبة لأوزبكستان.
البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان.
البلدان المستوردة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان.

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢-٢٠٠٠
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط				
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧-٢٠٠٠	
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى^{٢,١}						
٤,١	٤,١	٢,٨-	١,٥	٢,٢	٤,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٧	٣,٧	٢,٦-	٢,٩	٣,٠	٥,٥	منه: النمو غير النفطي
١,٥	١,٧	٢,٤-	٠,٥	٢,٧	٦,٣	رصيد الحساب الجاري
٣,٨-	٤,٥-	٨,٠-	٣,٢-	٢,٠-	١,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٨,٦	١١,٩	١٠,٠	٦,٧	٨,٨	٧,٢	التضخم (المتوسط السنوي، %)
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى						
٤,٠	٤,٥	٤,١-	٠,٤	٠,٩	٤,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٤	٣,٩	٣,٦-	٢,٨	٢,٣	٦,٠	منه: النمو غير النفطي
٣,٥	٣,٦	١,٩-	٢,٨	٦,٠	٩,٥	رصيد الحساب الجاري
٣,١-	٣,٨-	٨,٣-	٢,٠-	٠,٥-	٣,٧	رصيد المالية العامة الكلي
٨,٠	١٠,٥	٨,٠	٥,٤	٧,٦	٦,٧	التضخم (المتوسط السنوي، %)
بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى^١						
٤,٢	٣,٦	٠,٦-	٣,٣	٤,٦	٤,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,٣	٣,٦	٠,٥-	٣,٤	٤,٧	٤,٥	منه: النمو غير النفطي
٣,٩-	٣,٥-	٣,٤-	٥,٨-	٦,٨-	٣,٢-	رصيد الحساب الجاري
٦,٥-	٧,٢-	٧,٦-	٧,٣-	٦,٩-	٦,٠-	رصيد المالية العامة الكلي
٧,٧	٨,٢	٨,٠	٦,٦	٧,٨	٧,٤	التضخم (المتوسط السنوي، %)
البلدان النامية منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى^٢						
٤,٤	٣,٤	١,٥-	٣,٠	٢,١	٤,٥	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٣	٠,٦	٥,٠-	٠,٢	٠,٦-	٢,٦	منه: النمو غير النفطي
٧,٤-	٧,٤-	٥,٠-	٥,٦-	٥,٤-	١,٧	رصيد الحساب الجاري
٢,٩-	٣,٣-	٣,٥-	٣,١-	٢,١-	٢,٢-	رصيد المالية العامة الكلي
١٩,٧	٤٩,٢	٣٩,١	١٩,٥	٢٤,٩	١٢,٩	التضخم (المتوسط السنوي، %)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠٢٢-٢٠١١ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

^٢ بيانات ٢٠٢٢-٢٠٢١ لا تتضمن أفغانستان.

ملحوظات: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس) حتى عام ٢٠١١، و٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر لما بعده، وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/ يونيو).

تقسّم بلدان وأقاليم المنطقة التي يبلغ عددها ٣٢ بلداً إلى ثلاث مجموعات (غير متداخلة)، على أساس عائدات التصدير ومستوى التنمية: (١) البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (ME&CA OE)؛ و(٢) بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (ME&CA EM&MI)؛ و(٣) البلدان النامية منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (ME&CA LIC).

تتألف البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من الجزائر، وأذربيجان، والبحرين، وإيران، والعراق، وكازاخستان، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتركمانستان، والإمارات العربية المتحدة.

تتألف بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من أرمينيا، ومصر، وجورجيا، والأردن، ولبنان، والمغرب، وباكستان، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والضفة الغربية وغزة.

تتألف البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من أفغانستان، وجيبوتي، وجمهورية قيرغيزستان، وموريتانيا، والصومال، والسودان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، واليمن.

